

# الحرب والسلام في أفريقيا

دكتور عبد الملك عودة



# كتاب الاقتصاد

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس التحرير  
**عصام رفعت**

رئيس مجلس الإدارة  
**ابراهيم نافع**

مدير التحرير  
**شهيرة الرافعي**

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية  
**فايزة فهمي**

## الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام  
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠  
— تليكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦  
— فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣  
— الرقم البريدي : ١١٥١١

# الحرب والسلام في افريقيا

دكتور عبد الملك عودة

العدد 173 - أول مايو 2002

## مقدمة

كمعاداتنا في كل عام هذا هو كتابنا السنوي عن أفريقيا إنه الرحلة التي نبهر فيها مع العالم الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة ونتعرف على أهم القضايا التي شغلت القارة خلال العام الماضي وأهم الأحداث التي مرت بها وبؤر الصراع فيها. أنه بالفعل رحلة يجوب القارئ خلالها بمختلف البقاع في أفريقيا ويتعرف فيها على مناطق وقضايا لاتنال في المعتاد القدر الكافي من الاهتمام. كتابنا هذا العام بعنوان الحرب والسلام في أفريقيا ، ويتناول أربع قضايا أساسية عن الديمقراطية والانتخابات .. والاتحاد الأفريقي والسياسة الدولية وقضايا الحرب والسلام في الكونغو ، وأخيرا قضايا حوض النيل والقرن الأفريقي . إنه ملف شامل لحاضر ومستقبل قارتنا.

والله الموفق

رئيس التحرير



## تقديم

### رسالة إلى القارئ

● في شهر يناير ٢٠٠٢ استكملت صفحة سياسية (الصفحة الأخيرة) في مجلة الأهرام الاقتصادية عشر سنوات منذ أن بدأت في كتابتها بانتظام في يناير ١٩٩٢ وهذه السنوات العشر هي مرحلة من مراحل عمرها الطويل بعد أن بدأت هذه الصفحة في يناير ١٩٥٩ .

لقد أنشأها وكتبها الصديق الاستاذ الدكتور بطرس غالي ، ثم توالى علي الكتابة فيها عدد من المفكرين والكتاب المصريين، وقد حافظ الصديق الاستاذ عصام رفعت علي هذا التقليد منذ أن تولي رئاسة تحرير المجلة، ومن هنا يمكن القول بصدق أن الصفحة لها تاريخ في اطار التاريخ العام لمجلة الأهرام الاقتصادية ، والدور الذي تقوم بها المجلة في الحياة الثقافية والعلمية والصحفية بمعناها العام والمتخصص في مصر والوطن العربي، وفي العلاقات المتبادلة مع العالم المعاصر في الشمال والجنوب بالمعنى الاقتصادي والسياسي.

● لقد نشرت المجلة المقالات التي يحتويها هذا الكتاب في عام ٢٠٠١ ، وقد أعدت ترتيبها في مجموعات فرعية طبقا للموضوعات التالية :

- أولا : الحرب والسلام في الكونغو
- ثانيا : قضايا الديمقراطية والانتخابات
- ثالثا : الاتحاد الأفريقي والسياسة الدولية
- رابعا : قضايا حوض النيل والقرن الأفريقي

عبد الملك عودة



أولاً:

# الحرب والسلام فى الكونفـو



# القتيل والقاتل فى الكونجو

● فى ثوان معدودات بلغت المأساة الذروة، فقد أطلق الحارس الرصاص على الرئيس كاييلا فأصاب منه مقتلا، وأطلق أحد الحضور الرصاص على القاتل فمات فى التو واللحظة، وحدث هذا خلال اجتماع بقصر الرئاسة حضرته قيادات عسكرية ومدنية.. هذه الحقيقة اتفق عليها رواة الأخبار والتصريحات حيث أن الحكومة لم تصدر حتى الآن بيانا تفصيليا عن وقائع الأحداث، وأعتقد أن التفاصيل موجودة الآن فى الملفات السرية لأجهزة المخابرات والمعلومات فى دول أجنبية سبق لها اختراق أوضاع الطبقة السياسية الحاكمة فى الكونغو، ويلفت النظر أن أول إعلام عن الوفاة صدر فى بروكسيل على لسان رئيس وزراء بلجيكا الذى أكد أنه وصل اليه من مصدرين مختلفين، ثم ثنى بالتأكيد مصدر بريطانى ومصدر أمريكى، وتوالت التأكيدات من مصادر أوروبية وأفريقية، وفى مقدمة المصادر الأفريقية زيمبابوى وليبيا، فقد أعلن وزير دفاع زيمبابوى أن الرئيس مات فى الطائرة أثناء نقله للعلاج فى زيمبابوى، وفى الجماهيرية الليبية أعلن الخبر وزير دفاع الكونغو الذى طار إليها لإبلاغ العقيد القذافى بالأحداث، كما طلب منه الاتصال ببعض دول الجوار الأفريقى لضمان عدم قيامها بإجراء عسكري فيه استغلال لفترة مابعد الاغتيال وقبل ترتيب أمور الحكم فى كينشاسا.

● كان تنظيم عمل الطبقة الحاكمة فى الكونغو يدور حول الرئيس كاييلا الأب الذى حكم العائلة الممتدة، وتولت العائلة أمور العشيرة، وهيمنت العشيرة على تحالف من قبائل وأثنيات متعاونة فى أقاليم الدولة، وكان الأسلوب المعتمد فى الإدارة هو بقاء التوازنات وتغييرها داخليا وخارجيا وإعادة توزيع المناصب والفنائم ومنح الامتيازات والتعاقدات فى تجارة الألماس والمعادن والخشب والسلاح، إلا أن الوظائف المفصلية فى النظام كانت دوما من نصيب الأقارب والرجال المؤتمنين، ولهذا عين الرئيس ابنه قائدا عاما للجيش منذ عام ١٩٩٧، واختار من يشغلون مناصب المستشار العسكري للرئيس ووزراء الداخلية والدفاع والعدل، وتقول الأخبار أن الرئيس اختار بنفسه أفراد الحرس الخاص منذ بدء المسيرة الانقلابية ضد نظام الرئيس السابق موبوتو، وأن عددهم ٢٠ شخصا، وتقول رواية أخرى الآن: لانعرف هل الحارس رشيدى القاتل من أولئك أم من هؤلاء؟ ومن قتل القاتل؟

● ومن ناحية ثانية فإن الجيش هو المؤسسة الوحيدة الباقية فى الدولة التى لها تأثير فعلى لقد سبق أن تحالف كاييلا الأب مع منظمات التمرد العسكري التى ساندتها رواندا وأوغندا تحت المظلة الأمريكية حتى خرج موبوتو نهائيا من الكونغو وتمكن التحالف من السيطرة على الحكم فى العاصمة، فلما حدث الخلاف بين حلفاء الثورة بدأت الحرب الأهلية منذ ١٩٩٧، فأعاد الرئيس تكوين الجيش الكونجلى بخبرات أجنبية أسيوية وأفريقية، كما استنجد بقوات من أنجولا وزيمبابوى وناميبيا ولكن لطول مدة الحرب والخسائر التى أصيب بها الجيش الكونجلى والحساسيات التى نشأت بين العسكريين الوطنيين والاجانب قام الرئيس مرارا بعمليات تطهير وإعدام لاعداد من القيادات العسكرية الكونجالية، وهذا ترتب عليه وجود منظمات سرية فى داخل الجيش تعارض النظام وسياساته، ومن الأمثلة مائتادولته وسائل الإعلام عن تنظيم سرى يدعى المجلس الوطنى للمقاومة الديمقراطية، وقد أصدر بيانا يصف نفسه بأنه حركة منشقة فى داخل الجيش وأن الحارس رشيدى كان عضوا بالمجلس.

● ان فحص قائمة أسماء وكبار المشيعين للجثمان تعتبر مؤشرا على خريطة التحالفات والتوازنات وأنجولا وناميبيا ومالاوى وزامبيا وأفريقيا الوسطى والسودان، كما شارك نائب رئيس جنوب افريقيا، وحضر وزراء وسفراء لتمثيل باقى الدول الأخرى، وفى هذا الاطار يتم تقييم نشاط الرئيس موجابى الذى غادر على عجل اجتماع قمة فرنسا وأفريقيا ودعا لاجتماع قمة مع رئيسى أنجولا وناميبيا، وقرر الرؤساء الثلاثة استمرار دعم النظام فى الكونغو وإرسال قوات اضافية لضبط الأمن فى العاصمة كينشاسا وتنظيم إجراءات الجنازة ونقل السلطة، وعقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى اجتماعا لمناقشة أحداث الكونغو، وسافر وزير خارجية بلجيكا لحضور الجنازة وزيارة عدد من الدول الأفريقية للتشاور، وبعد إجراءات الجنازة تقابل مع الجنرال جوزيف كاييلا الابن والمرشح للخلافة السياسية واقترح عليه إظهار مؤشرات الانفتاح وتنفيذ شروط اتفاقية لوساكا بدون ابداء شروط مسبقة مثل التى كان يتمسك بها والده، وطالبه بالافراج عن المسجونين السياسيين وعودة العمل الحزبى وإجراء انتخابات حرة وبدء الحوار مع الفصائل المتمردة والمعارضة فى البلاد. أما باقى المشاركين فهم رؤساء دول الجوار التى تتأثر بنتائج الحرب مثل تدفق اللاجئين وتهريب السلاح، علما بأن زامبيا لها دور أساسى فى التفاوض والوساطة بين المتقاتلين فى الكونغو بدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة سادك. وأما السودان فكانت له علاقات حميمة مع كاييلا الأب ويجمع بينهما الكراهية والعداء للرئيس الأوغندى.

● الخبر الأخير هو أن الرئيس بوش أعلن الاعتراف بحكومة الرئيس كاييلا الابن بعد أداء اليمين الدستورية وأرسل برقية عزاء ومشاطرة، ومع ذلك فإن الموضوع يستحق المتابعة حول قضايا الخلافة السياسية واحتمالات انتهاء الحرب الأهلية والتحول الديموقراطى.



# الخلافة السياسية في الكونغو

● مرت عشرة أيام حاسمة عقب اغتيال الرئيس كاييلا الأب حتى أداء الرئيس كاييلا الابن اليمين الدستورية لتولى المنصب، وسيطرت في تلك الأيام أولوية إدارة الأزمة بدلا من الاستسلام لمشاعر الحزن والصدمة الانسانية. في البداية اختارت المجموعة القيادية في كينشاسا الجنرال جوزيف كاييلا ليتولى تسيير أمور الحكم بصفتة قائدا عاما للجيش الكونغولي، ثم أعقب هذا الاعلان عن تعيينه رئيسا مؤقتا للدولة، وأخيرا أعلن عن ترشيحه لتولى منصب رئيس الجمهورية وأن يؤدي اليمين الدستورية اللازمة في هذه الحالة. ولكن تبين أن ما يسمى بالقانون الأساسي للبلاد ليس به نص يحدد إجراءات الترشيح للرئاسة وصيغة هذا القسم الدستوري، فتقرر دعوة أعضاء البرلمان المعينين من قبل لإصدار ما يلزم من القرارات والصياغات القانونية. وهكذا جرت الأحداث حتى أدى الرئيس جوزيف كاييلا الابن اليمين الدستورية أمام هيئة المحكمة العليا في الدولة، وتم إضفاء شرعية قانونية على نقل السلطة وتولى منصب الرئاسة الأولى، وهذا هو ما يسمى في العلوم السياسية بحكومة الأمر الواقع.

● ألقى الرئيس الجديد خطابه الأول عبر وسائل الاعلام، عرض فيه مبادئ وسياسات العهد الجديد وفي مقدمتها السعي لوقف إطلاق النار والحل السلمي للخلافات وإنهاء الحرب الأهلية طبقا لاتفاق لوساكا ١٩٩٩، وأعلن أن هذا الهدف يتحقق بالتشاور مع حلفاء الدولة (انجولا وزيمبابوي وناميبيا) ومع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على أساس وحدة أراضي الكونغو وانسحاب القوات المعتدية (رواندا وأوغندا)، كما أعلن عن رغبته في إنهاء الخلاف السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأخيرا تعهد بالتحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

● في تقديرى أن الخطاب يمثل حجرا ألقى به في المياه الراكدة فتحركت المياه بمنطقة البحيرات العظمى، فقد عبر عن أن الخيار الجديد للكونغو هو السلام وليس استمرار الحرب، ومن ثم تتابعت تيارات رد الفعل من خلال وسطاء يمثلون الطرف الثالث في إطار النزاع المسلح، ولاندرى حتى الآن هل التيارات والمواقف كانت تلقائية؟ أم كانت مرتبة ومتوقعة؟ ونعرضها كالتالى:

• الولايات المتحدة أعلنت الاعتراف بشرعية الخلافة السياسية، ودعت الرئيس الجديد لزيارة واشنطن لمباحثات مع المسؤولين الأمريكيين والمسئولين في الامم المتحدة.

• الاتحاد الأوروبي: أعلن مبعوثه الخاص أنه زار الدول الافريقية أطراف النزاع وكذلك أجرى مباحثات في جنوب افريقيا، وأنه توجد رغبة لدى الجميع في إنهاء القتال والخروج من الحرب في الكونغو، كما أن الاتحاد الأوروبي يستجيب لرغبة إزالة سوء التفاهم مع الكونغو.

• مجلس الأمن: أعلن أنه سيعقد جلسة خاصة لبحث الأوضاع يوم ٢١ فبراير الحالى.

• منظمة الوحدة الافريقية: أعلنت أن الرئيس الجديد على استعداد للتعاون لتطبيق اتفاق لوساكا.

• الأمم المتحدة: أعلن مبعوثها الخاص أن الرئيس كاييلا يرغب في التعاون بشكل فعال مع الامم المتحدة.

• رواندا: أعلن رئيسها بول كاجامى أن سياسة بلاده هي السعي لإنهاء الاشتباكات العسكرية وقرار تسوية تفاوضية، كما أنه على استعداد للاتصال المباشر مع جميع الأطراف لدفع عملية السلام.

• أوغندا: قال رئيسها موسيفيني أن بلاده حققت أهدافها في الكونغو وأنه على استعداد لسحب قواته من مناطق شرق الكونغو.

• جنوب افريقيا: أجرت اتصالات متنوعة بعد حادث الاغتيال وتباحث الرئيس مبيكى مع كوفى أنان خلال مؤتمر دافوس، وفي طريق عودته لبلاده زار كينشاسا وأجرى مباحثات مع الرئيس كاييلا الابن قبل سفره للولايات المتحدة.

• فرنسا: أيدت شرعية نقل السلطة، وتوقف الرئيس كاييلا الابن في باريس للتباحث مع الرئيس شيراك خلال رحلته إلى واشنطن، ويعتبر هذا الإجراء جزءا من عملية بناء التوازنات اللازمة لصناعة السلام.

• بلجيكا: توقف الرئيس كاييلا بها في طريق عودته من الرحلة الامريكية وأجرى مباحثات مع المسؤولين السياسيين في الدولة وهي استمرار للمباحثات مع وزير الخارجية من قبل.

● المفاجأة الكبرى هي عقد اجتماع مشترك في واشنطن بين رئيس رواندا ورئيس الكونغو وإن ما حدث هو أن الحكومة الامريكية دعت رئيس رواندا فسادر إلى واشنطن قبل وصول الرئيس كاييلا بيوم واحد، وقامت وزارة الخارجية الامريكية بإجراء مباحثات منفردة مع كل رئيس على حدة، ولكنهما تقابلا في اجتماع ثنائي في اليوم التالى، وبعد أن أجرى رئيس الكونغو محادثاته مع وزارة الخارجية انتقل إلى نيويورك وأجرى مقابلات ومباحثات مع المسؤولين في الامم المتحدة، ثم تحدث أمام مجلس الأمن ودعا جميع أطراف النزاع إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، وطلب من الامم المتحدة وضع جدول زمنى لنشر قوات الفصل بين المتحاربين طبقا لاتفاق لوساكا وطبقا لقرارات مجلس الأمن السابقة، كما طالب بضرورة انسحاب جيوش أوغندا ورواندا من أراضي الكونغو.

● مازال الموضوع يستحق المتابعة لأن السياسات الأوروبية والافريقية الجديدة تحمل مؤشرات متنوعة، كما أن السياسة الامريكية أعلنت عن استعدادها للعمل مع الامم المتحدة لتنفيذ اتفاق لوساكا.



# الحرب والسلام في الكونغو الديمقراطية

● يعرض هذا المقال تقييما لأوضاع الحرب والسلام في دولة الكونغو الديمقراطية، في ضوء المتداول من خلال وسائل الاعلام العالمية، وخلال فترة زمنية تبدأ بولاية الرئيس جوزيف كابيلا، ثم رحلته الأمريكية الأوروبية، وختام الفترة هو اجتماع القمة الاقليمية في منتصف فبراير الحالي في زامبيا، وتشارك فيه أطراف النزاع المسلح من الدول وحركات المعارضة المسلحة من أجل الاتفاق على الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وقبل انعقاد جلسة مجلس الأمن المعلن عن موعدها يوم ٢١ فبراير الحالي .. وعناصر تقدير الموقف هي التالي :

١ - رحلة الرئيس كابيلا بعد أيام قليلة من أداء اليمين الدستورية وتولى السلطة قانونا . تعنى أن الوضع الداخلي في العاصمة كينشاسا مستقر ومضمون على مستوى القيادات الكونغولية سياسيا وعسكريا، وعلى مستوى مساندة القوة العسكرية والسياسية للدول الثلاث المتحالفة مع الحكومة.

وعلى الجانب الآخر من الصورة فإن ساحات الاشتباك العسكري لم تشهد قتالا أو معارك بالسلاح بين قوات الحكومة وحلفائها وقوات الحركات الثلاث الكبرى للتمرد المسلح في الشرق والشمال الكونغولي.

وهذا وضع مستمر منذ اعلان اغتيال كابيلا الاب حتى بعد عودة الرئيس الحالي من رحلته الخارجية، كما ينطبق هذا القول على تحركات الميليشيات المسلحة للهوتو الروانديين والبورونديين والمتمردين الاوغنديين، سواء منها المندمجة تحت سلطة جيشي الكونغو أو المستقلة المتعاونة مع الحكومة في ساحات القتال أو اختراق حدود دول الجوار في الوسط الافريقي، وينسحب هذا الموقف على قواعد وتجمعات أنصار حركة يونيتا المعارضة بانجولا.

٢ - كان المعلن عن الرحلة هو اجراء مباحثات في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، ولكن رحلة الذهاب كشفت عن ترتيب لمباحثات في باريس مع الرئيس شيراك، وكشفت رحلة العودة عن ترتيب آخر للتوقف في بروكسيل والتباحث مع رئيس وزراء بلجيكا . ولا ندري حتى الان هل حدثت اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين الرئيس الكونغولي وتجمع المعارضة السياسية الكونغولية الموجودة في العاصمة البلجيكية والتي سبق لقياداتها ورموزها الدعوة لإنشاء تحالف أو مظلة سياسية عامة تجمعهم من أجل تنفيذ الخطوات الخاصة بالتطبيق الديمقراطي الواردة في اتفاق لوساكا ١٩٩٩ وقد يكون من الوارد عقلا أن تقوم الحكومة البلجيكية بدور قنوات الاتصال بين الجانبين.

٣ - كان هدف الرحلة المباشر هو الحديث مع الأطراف الأمريكية والأوروبية الفاعلة في الأحوال المتغيرة لقضية الكونغو، لان التفاهم مع السياسة الأمريكية تمتد آثاره ونتائجه إلى مواقف الانجلوفون الأفريقي، كما أن التفاهم مع السياستين الفرنسية والبلجيكية يمهّد الطريق لرضاء الفرنكوفون الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وإذا تم التفاهم بين الدول الثلاث الأوروبية الأمريكية فهذا يترتب عليه فتح الطريق وإزالة العقبات أمام مناقشات مجلس الأمن في جلسته الخاصة المقبلة . بشأن قضية الكونغو، وبهذا يزداد ويتعاظم تفعيل دور وإسهام منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ اتفاق لوساكا.

٤ - أن جوهر تعقيدات ومشكلات تطبيق اتفاق لوساكا هو عدم الاتفاق بين الأطراف المتعددة حول الجدول الزمني الخاص باتفاق اطلاق النار والفصل بين المتحاربين ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وإنسحاب القوات الأجنبية، والدعوة لحوار سياسي وطني تشترك فيه الحكومة والمعارضة السياسية والمعارضة المسلحة لاقرار نظام سياسي جديد يقوم على دستور ديمقراطي تعددي وانتخابات حرة ونزيهة، ولقد أورد اتفاق لوساكا كل



هذه العناصر والمكونات للحل السياسي في شكل حزمة ترابط، وهذه الصياغة ترتب عليها موقفان غير متطابقين دار حولهما الاختلاف منذ التوقيع، أولهما أن جميع الأطراف وقعت لأنها وجدت ما تريده مكتوبا في الاتفاق، وثانيهما أن هذه الأطراف اختلفت حول الترتيب الزمني لتنفيذ الإجراءات والخطوات، حيث يرغب كل طرف في ضمان مكاسبه أو نفى لمخاوفه بالنسبة للوضع المستقبلي لتقاسم السلطة والأمن والاستقرار في الدولة وتجاه دول الجوار.

٥ - انعقاد اجتماع القمة الإقليمية في زامبيا يكشف عن دور الوسيط من الدول الإفريقية الذين ترقبوا لاجتماعات سابقة على مستوى قيادات عسكرية وقيادات سياسية بين الحكومة واتجولا وزيمبابوي وناميبيا من جانب وأوغندا ورواندا من جانب آخر، وهذا القول يشمل المحادثات المباشرة التي جرت بين الرئيس الكونغولي والرئيس الرواندي في واشنطن خلال الرحلة، وقد سبق هذا عديد من الاجتماعات في عواصم إفريقية وعواصم أوروبية وأمريكية ومن أطراف الوساطة دول جنوب إفريقيا وزامبيا وتنزانيا وليبيا والجزائر وموزمبيق وجابون وبتسوانا ومن أوروبا تشير إلى دور جماعة سان جيديو الكاثوليكية وجماعات بلجيكية أخرى وهذه الوساطات والاجتماعات تمت في الفترة الأخيرة في ضوء قراراتين سابقين لمجلس الأمن صدرتا خلال عام ٢٠٠٠ بشأن إرسال قوات لحفظ السلام يقدر عددها بحوالي خمسة آلاف جندي للفصل بين المتقاتلين وإنشاء ممر آمن لحركة هذه القوات وتنفيذ باقي بنود اتفاق لوساكا.

● ختام القول هو تصريح الرئيس السابق مانديلا يقول إن اغتيال كاييلا الأب قد يكون سبيلا للسلام لأنه تجاهل كل النصائح والمناشدات لقيادة شعبه إلى الديمقراطية والسلام..

# نحو تسوية سياسية في الكونغو

● التوجه العام - الآن - هو فتح الطريق واعتدال المسار نحو القبول والتطبيق لتسوية سياسية في قضية الكونغو، على أساس نصوص اتفاق لوساكا ١٩٩٩.

وتتشترك في هذا التوجه جميع الأطراف الفاعلة في تعقيدات القضية، وفي تقديري أن الرئيس كابيلا الابن هو الذي أخذ المبادرة بعد عودته من رحلته الأمريكية، كما أن الطبقة السياسية الحاكمة في كينشاسا تشترك معه وتسانده في هذا التوجه، ونستطيع القول أن التغيير ناتج عن تراكم آثار ونتائج حادث الاغتيال، وآثار ونتائج نصائح ووجهات نظر الدول الصديقة والحليفة بالمعنى السياسي والعسكري، ونتائج أيضا عن مراجعة كونغولية لسياسات ومواقف الرئيس السابق كابيلا الأب بشأن رفض مبدأ التسوية السياسية للحرب الأهلية في بلاده إلا بعد هزيمة أعدائه عسكريا.

● يكشف هذا التغيير - بالمعنى النسبي - عما ورد في خطاب الرئيس كابيلا الابن أمام الرؤساء المشاركين في اجتماع القمة الاقليمية الذي انعقد في عاصمة زامبيا في منتصف شهر فبراير الحالي، كما تتضح مؤشرات التغيير في اجماع الرؤساء والحضور حول صياغة القرارات الصادرة عن الاجتماع. ومن ناحية أخرى فإن ما جرى في اجتماع القمة الاقليمية سبقت مؤشرات ودلالات تفصح عن المسار الجديد في سياسات ومواقف أغلب الأطراف الفاعلة أو المشاركة في البحث عن التسوية السياسية، ونشير الى بعض الأمثلة من هذه المؤشرات:

- تقرير كوفي عنان الذي قدمه الى مجلس الأمن للنقاش في الجلسة القادمة هذا الشهر، وهو يتحدث عن خطوات وإجراءات زمنية لنشر قوات الأمم المتحدة للفصل بين الأطراف المتحاربة، ويتحدث عن تخفيض أعداد القوات الى ثلاثة آلاف جندي، وأن مهمة القوات هي مراقبة عملية السلام وليس فرض السلام أو تطبيق القانون في الدولة، وأن الأمم المتحدة سوف ترسل عددا إضافيا من المراقبين العسكريين للمراقبة وللتأكد من أن الأطراف المتحاربة قد تحركت والتزمت بالمواقع والمراكز اللازمة لفض الاشتباك بينها. ومن ناحية أخرى يطلب من الحكومة والمعارضة قبول وساطة الرئيس ماسيري رئيس بوتسوانا السابق في الإشراف على عملية الحوار السياسي بين الجانبين. وهي وساطة سبق أن رفضها الرئيس كابيلا الأب.

- دعت أنجولا لعقد قمة لحلفاء الحكومة الكونغولية في الحرب الأهلية، وشارك في الاجتماع رئيس زامبيا بصفتة الوسيط الافريقي الذي أسهم في إعداد وصياغة اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وكانت المداولات في القمة حول تنفيذ خطة السلام وفض الاشتباك والجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية من الكونغو، خاصة بعد ضمان ضبط ومنع نشاط حركة يونيتا من استعمال قواعد خلفية في الكونغو وخطوط تجارة غير مشروعة في الألماس والسلاح.

- زار الرئيس مانديلا كينشاسا بصفتة الوسيط الافريقي والدولي في قضية الحرب الأهلية في بوروندي، وذلك لدعوة الرئيس كابيلا الابن لحضور الدورة القادمة من مؤتمر المصالحة البوروندية في أورشا قبل نهاية فبراير الحالي، وقد قبل الرئيس الكونغولي الدعوة، ومن جانب آخر صرح مانديلا بأنه نصح الرئيس كابيلا بالاسهام الجدي في تطبيق اتفاق لوساكا، كذلك فتح قناة حوار مع المعارضة الكونغولية السياسية والمسلحة وأن النصيحة مقبولة.

على قاعدة هذه الخلفية من التحركات والاتصالات، انعقد مؤتمر القمة الاقليمية في لوساكا، وشاركت فيه زامبيا والكونغو كينشاسا والكونغو برازافيل وأنجولا وأوغندا وزيمبابوي وناميبيا، ورفض رئيس رواندا الحضور متهما زامبيا بالانحياز إلى الجانب الآخر، وانضم الى الاجتماع ممثلو حركات المعارضة المسلحة في الكونغو، وفي الختام أصدر الرؤساء المجتمعون قراراتهم، ومن بينها:

- إقرار جدول خطوات وإجراءات زمنية لتطبيق اتفاق لوساكا، ومن بينها قيام الأمم المتحدة بإرسال فريق المراقبين العسكريين يوم ٢٦ فبراير الحالي، وإقرار خطة انتشار قوات الأمم المتحدة للفصل بين المتحاربين، مع الدعوة لمزيد من التحرك.

- الموافقة على قيام رئيس بوتسوانا السابق الرئيس ماسيري بمهام التشجيع والتنسيق والإشراف على الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة، ورحب المشاركون بموافقة الحكومة على هذا الاجراء وكذلك وافقت منظمات المعارضة.

- يظل انسحاب قوات الدول الخمس المتورطة في القتال محل اتصالات وترتيبات قادمة لأن كل جانب يطلب أن تنسحب قوات الجانب الآخر أولا، وفضلا عن هذا فمازالت رواندا تطلب ضبط ونزع سلاح المتمردين الهوتو المتورطين في مذابح الإبادة الرواندية عام ١٩٩٤ وتقديمهم للمحاكمة.

● الإضافة الأخيرة في هذا المقام هي أن الدول المانحة والمؤسسات التمويلية والنقدية العالمية سبق أن طلبت من رواندا وأوغندا سحب قواتهما لأسباب عيب الانفاق العسكري والتضخم النقدي والمشكلات الاقتصادية، ومن جانب آخر فسوف يكتمل - في منتصف هذا العام - إعداد التقرير الذي طلبته الأمم المتحدة حول نهب وسلب ثروات الكونغو المعدنية والتجارة غير المشروعة وسوف يتناول مواقف الدول المتورطة في الحرب على الجانبين بدون إستثناء.



# سلب ونهب ثروات الكونغو

● هذا هو عنوان التقرير الذي أعدته مجموعة خبراء الأمم المتحدة، وكان التكليف الدولي قد صدر بتشكيل فريق الخبراء في منتصف عام ٢٠٠٠، وتم توزيع نص التقرير خلال شهر أبريل ٢٠٠١، وتقرر أن تجرى مناقشة عامة - في إطار الأمم المتحدة للوقائع الواردة بالتقرير في شهر أكتوبر من هذا العام.

● يرأس فريق الخبراء مدام صفية با - نداو من كوت ديفوار، ويضم أربعة أعضاء أصليين من السنغال والكاميرون وسويسرا والولايات المتحدة، تم اختيارهم بأسمائهم على أساس التخصص والكفاءة، وقد سبق إعداد هذا التقرير إصدار تقرير آخر في مارس ٢٠٠٠، أعده فريق خبراء برئاسة السفير الكندي لدى الأمم المتحدة ويعرف باسم تقرير فاولد، وكان طبقا لتكليف المنظمة الدولية عن التجارة غير المشروعة في الألماس والسلاح التي تمارسها منظمة يونيتا المتمردة في أنجولا، وكانت طرق التجارة وأطرافها موجودين في الكونغو وعدد من الدول الأفريقية، وقد سبق لمجلة الأهرام الاقتصادية أن عرضت التقرير الأخير في العام الماضي.

التقرير الحالي يتحدث أساسا عن دور الدول الأفريقية المتورطة في حرب الكونغو منذ عام ١٩٩٨، وهي ست دول أفريقية على جانبي الحكومة والقوى المتمردة، ولهذا حصر التقرير المنظمات المتمردة في ثلاث منظمات كبرى هي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية [فرع جوما ويرتبط مع رواندا] والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية [فرع بونيا ويرتبط مع أوغندا] وحركة التحرير الكونغو (فرع جبادوليت ويرتبط مع أوغندا) وقد اندمجت الحركتان الأخيرتان في تنظيم واحد هو جبهة تحرير الكونغو وظلت في ارتباط مع السياسة الأوغندية. وأشار التقرير إلى عدد آخر من المنظمات والتجمعات الصغيرة التي تعمل في مناطق متفرقة من شرقي الكونغو، وهي تعمل في الأغلب الأعم لحسابها أو تتحالف مع الحكومة.

● بدأ التقرير بتعريف للمعنى القانوني لعمليات السلب والنهب والاستغلال غير المشروع لموارد الثروة المعدنية والنباتية والحيوانية، واستند في تحديد التعريف إلى قرارات مجلس الأمن وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ القانون الدولي في مجالات التنقيب والاستخراج والإنتاج والتجهيز والتصدير .. الخ ، مما يعتبر انتهاكا لمفهوم السيادة القانونية للدولة الكونغولية.

وحدد التقرير الثروات المنهوبة غصبا في الألماس والذهب والكوئلتان والقصدير وأخشاب الغابات والبن والإنتاج الحيواني. واستند التقرير إلى معلومات استخباراتية حصل عليها الفريق من الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية ذات الاهتمام بالموضوع وحصل أيضا على أرقام وإحصاءات من مؤسسات حكومية وغير حكومية مثل البنوك وشركات التصدير والاستيراد والنقل البحري والجوي، وبالإضافة إلى هذا سجل التقرير روايات شهود عيان على الوقائع والأحداث قدمها مواطنون أفارقة أو أجانب من العاملين في هذه المجالات أو ممن عايشوا هذه الأحداث.

● من ناحية ثانية درس فريق الخبراء ومعاونوهم من العاملين تحت إشراف الفريق، ميزانيات الانفاق العسكري للدول وأعداد الجنود والضباط والمشاركين في العمليات العسكرية أو في الدعم العسكري للمتمردين، وقدر التقرير نفقاتهم وبحث من أين قامت الدول بتغطية هذه النفقات؟ من الميزانية العامة أم من موارد خارجية عن ميزانية الدولة؟ كما تابع الفريق تكوين وإنشاء الشركات التي تأسست في الدول المتورطة في الحرب أو قام بتأسيسها رجال أعمال أفارقة وأجانب من أجل النشاط الاقتصادي والتجاري في مجال الثروات التي يدرسها الفريق، وتوصل التقرير إلى رصد أعداد كبيرة من الأسماء المدنية والعسكرية على مختلف المستويات الحكومية والاجتماعية ممن شاركوا أو أسهموا في عمليات السلب والنهب والاستغلال غير المشروع، خاصة المناجم التي قيل أن الرئيس كاييلا الأب قد منحها للدول المساندة مقابل سداد فاتورة التدخل العسكري لمساندته مثل مناجم الألماس والذهب والكوئلتان، كذلك إسهام بنوك أوروبية وأمريكية في تمويل أنواع من هذا النشاط غير المشروع.

● وفي ختام التقرير يوجد اتهام صريح ليس فقط للدول المساندة للحكومة إنما أيضا الاتهام الموثق للدول المساندة لقوى التمرد وهي أوغندا ورواندا وبوروندي، واتهام للمنظمات والقوى المتمردة التي أدارت عمليات لحسابها أو بالمشاركة مع الدول المساندة. ومن ثم اقترح التقرير عددا من التوصيات لاتخاذ إجراءات من جانب مجلس الأمن مثل حظر التجارة في أنواع هذه الثروات، والملاحقة القانونية للمتورطين والمشاركين من الحكومات والمنظمات المتمردة، وتجميد الأرصدة والحسابات المالية لكل الأطراف المشاركة .. الخ.

● في ختام العرض تجدر الإشارة إلى أن دول أوغندا ورواندا وبوروندي قد أصدرت نفيًا قاطعا لمثل هذه الاتهامات التي تقوم على غير أساس من وجهة نظرها، كما أن انتقادا يتداول في وسائل الاعلام بأن التقرير يمثل وجهة نظر فرانكوفونية بحكم أغلبية أعضاء الفريق، وأن فيه شبهة تصفية الحسابات في إطار التنافس الأنجلو فوي الفرانكوفوني في إفريقيا.

# قضية الكونغو في مؤتمر أديس أبابا

● في منتصف شهر أكتوبر الماضي انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في أديس أبابا بين الأطراف المتصارعة في الكونغو، وكانت هذه الأطراف قد عقدت اجتماعها الأول في عاصمة بوتسوانا في أغسطس ٢٠٠١، وفي ختام الاجتماع الأول صدر بيان يؤكد أن الأطراف الممثلة في الاجتماع وهي الحكومة والمعارضة المسلحة والمعارضة السياسية وقيادات المجتمع المدني يجمعون على تنفيذ اتفاقيات لوساكا ١٩٩٩، وانسحاب القوات الأجنبية والافراج عن المعتقلين السياسيين وإصدار دستور دائم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن الاجتماع المقبل هو بحث قضايا المستقبل.

● وترتب على نتائج الاجتماع الأول مناخ عام فيه موقفان، أولهما هو التفاؤل لدى الوسيط الدولي والافريقي الرئيس ماسيري، ولهذا سارع بتشكيل فريق من الخبراء الأفارقة المتمرسين لمعاونته في الجولة المقبلة في أديس أبابا، فاختار خيربا سنغاليا لشئون الإصلاح الدستوري، وخبيرا موريتانيا لشئون الانتخابات، وخبيرين من ليبيريا وجامبيا لموضوعات التنمية، وجنرالين سابقين من نيجيريا لموضوعات إصلاح وتنظيم الجيش، وخبيرا من بنين لشئون المصالحة والتوفيق بين الأطراف المتصارعة في الكونغو الديمقراطية، أما الموقف الثاني فكان استمرار الحذر والشك والاستعداد بترتيب الأولويات والأهداف بالنسبة لكل طرف كونغولي، والسبب هو أن قضايا المستقبل فيها موضوعات خلافية وشائكة مثل نزع سلاح القوات السليبية، وتحولت المنظمات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وتشكيل حكومة انتقالية عامة تشرف على مرحلة الانتقال التي يصدر فيها الدستور وتجرى فيها الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فيها جداول زمنية لإتمام انسحاب القوات الأجنبية.. الخ

● لقد جرت صدامات مسلحة بين الأطراف الكونغولية خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني، وتبادلت الأطراف الكونغولية الاتهامات والشكاوى، فقد حدث القتال حول مدينة فيزي على ضفاف بحيرة تنجانيقا، وجرى الهجوم والهجوم المضاد حول مطار مدينة كندو، كما جرت اتصالات سياسية ومحادثات على مستوى الرؤساء في الدول المهتمة بالموضوع والدول المتورطة في القتال، فقام رئيس مالاوي بصفته رئيس الدولة الحالية لمنظمة سادك بعقد اجتماع مع الرئيس كابيلا والرئيس كاجامي، وأجرى كابيلا محادثات مع دوس سانتوس، كما أجرى رئيس نيجيريا محادثات مع الرئيس كابيلا. ومن ناحية أخرى أعلنت الأمم المتحدة عن استكمال مهمة نشر قوات المراقبة لتنفيذ الانسحاب والفصل بين القوات المتحاربة على جانبي الحكومة والمتمردين، لكنها أعلنت في نفس الوقت أن نزع سلاح القوات السليبية ليس من اختصاصها، إنما هو من اختصاص الدول المتورطة في القتال، ويقوم كل منها بعملية نزع سلاح الميليشيات التابعة للهوتو المقيمين في شرق الكونغو التي تهاجم رواندا وبوروندي، كما أن الحكومة عليها نزع سلاح ميليشيات ماي ماي.. ولكن هذا الاعلان لم يجد اذنا صاغية أو لم يجد تنفيذا كاملا.

● وفي منتصف أكتوبر توافد الممثلون للأطراف الكونغولية إلى اجتماع أديس أبابا، فتبين أن الحضور (٧٠) شخصا فقط بينما كان عدد الممثلين للأطراف في الاجتماع الأول هو (٣٠٠) شخص، وتعلل الوسيط الدولي بقلّة الأرصدة المالية التي تمكن من الحصول عليها من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وهذا أوجد أول مشكلة بين الحضور وهي عدم تمثيل جميع الأطراف خاصة أن الحضور كانوا يستندون إلى تأييد ودعم كثير من المنظمات الغائبة، وبدأ وفد الحكومة باعلان انسحابه بدعوى أن الاجتماع إنما هو تمهيد لاجتماع قادم تحسم فيه الأمور، واتصل الوسيط الدولي بالرئيس كابيلا لاصدار أوامره ببقاء الوفد فلم يوافق على عودة الوفد للمفاوضات، أما الوفود الأخرى فقد مكثت بعد ذلك ثلاثة أيام تحاول الاتفاق حول ما أثير من اعتراضات، وحول تحديد جدول وموعّد الاجتماع المقبل فلم تتفق وفود المعارضة السياسية على شيء، حتى إن عرض دولة جنوب أفريقيا لاستضافة الجولة الثالثة ترك لاتصالات الوسيط الدولي.

● ومن اجمال الآراء والمناقشات والتصريحات التي عرضت في مؤتمر أديس أبابا يتضح أن هوة الخلافات وابتعاد الموقف والسياسات هو الأمر الواضح بين هذه الأطراف الكونغولية، خاصة أن الدول المتورطة بينها اختلافات حول الموضوع الرئيسى وهو جدول الانسحاب، فبعضها مثل أنجولا وأوغندا تطلبان جدولا زمنيا سريعا والتعجيل بالانسحاب لأسباب خاصة بمواقف كل من الدولتين في داخل بلادها، بينما زيمبابوى ورواندا تطلبان جدولا زمنيا ممتدا مع عدم التعجيل لأسباب مختلفة خاصة بكل منهما، أما الدول الأجنبية المهتمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فهي منشغلة بأولوية نتائج أحداث ١١ سبتمبر والحملة العسكرية على أفغانستان وسياسات الحشد الدولي لمكافحة الارهاب العالمى، ولهذا سوف يكون أمام تعقيدات القضية الكونغولية الانتظار إلى موعد آخر يتم الاتفاق عليه بين كل الأطراف الداخلية والخارجية.



ثانياً:

# قضايا الديمقراطية والانتخابات

# انتهاك حقوق الانسان الافريقى

● صار القضاء البلجيكى الساحة الرئيسية للتقاضى بين منظمات حقوق الانسان الافريقية من جانب وعدد من الرؤساء الافارقة من جانب آخر ، وهؤلاء الرؤساء ومعهم عدد من الوزراء متهمون بانتهاك حقوق الانسان الواردة فى الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب الصادر عن القمة الافريقية عام ١٩٨١ ، وكذلك انتهاك نصوص المواثيق العالمية لحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، ويدفع الرؤساء الافارقة بعدم سماع الدعوى مع رفضها أمام القضاء لأن مقاضاتهم لا تكون إلا أمام المحكمة الجنائية الدولية التى صدر ميثاقها الاساسى فى روما عام ١٩٩٨ وما أضيف إليه من تصويبات عممها الوديع فى سبتمبر ١٩٩٨ وفى مايو ١٩٩٩ وهى لم تعمل بعد.

● والرؤساء الافارقة المتهمون فى هذه القضايا هم بدون ترتيب كالتالى:

- الرئيس دينيس ساسونيجيسورثيس الكونغو برازافيل وهو متهم بالمذابح وانتهاك حقوق الانسان فى فترة الانقلاب الذى قاده عام ١٩٩٧ ، كما إن ثلاثة من رجال الكنيسة اقاموا ضده دعوى يتهمون فيها شركة البترول الفرنسية البلجيكية توتال فينا إلف بأنها منحتة مساعدات لوجستية متنوعة ضد المعارضة فى فترة الانقلاب ، ويدفع المحامون المدافعون عنه بأنه وشركة البترول لايجوز اتهامها لأن الاحداث التى تحدث عنها القضايا حدثت قبل عام ١٩٩٩ عندما صار الميثاق الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية ساريا ، ومن جانب آخر تشعر السياسة الفرنسية بالحرص البالغ، وقد التزمت السكوت لان الرئيس وغيره من الرؤساء الفرانكوفون من أصدق أصدقاء فرنسا فى القارة الافريقية.

- الرئيس لوران جبابو رئيس كوت ديفوار وهو متهم بالموافقة على المذابح والتعذيب والاعتقال غير القانونى لأنصار زعيم المعارضة الحسن واتارا ، وأيضا يشمل الاتهام الرئيس العسكرى السابق لكون ديفوار الجنرال روبرت جيبى وزير الدفاع موريس ليدا كواسى ووزير الداخلية إميل بوجادودو.

- الرئيس بول كاجامى رئيس رواندا وهو متهم انه اصدر الأوامر باعتقال وتعذيب المتمردين من الهوتو مع وجود حالات اختفاء لأشخاص اعتقلهم البوليس فى عهده، واستطرادا نشير الى أن الأمم المتحدة قد أنشأت محكمة فى أروشا لمحكمة المتهمين بجرائم الابادة البشرية فى رواندا عام ١٩٩٤ وهم من الهوتو ، كما ان المحاكم البلجيكية قد اصدرت أحكاما بالسجن فى يونيو ٢٠٠٠ ضد اثنتين من الراهبات الروانديات بعد ثبوت اشتراكهما فى جرائم الابادة فى رواندا وصدر الحكم بسجن الاولى ١٥ عاما والثانية ١٢ عاما.

- الرئيس ادريس ديبى رئيس تشاد الحالى والرئيس السابق حسين حبرى وضد كل منهما قائمة طويلة من الاتهامات بالتعذيب وقتل المعارضين وتزوير الانتخابات واختفاء الاشخاص المعتقلين ، وقد سبق رفع دعوى ضد الرئيس السابق حسين حبرى فى محاكم السنغال ودفع محاموه بأنه ليس من اختصاص القضاء السنغالى محاكمته لوقوع الاحداث خارج الاراضى السنغالية فلما قبلت المحكمة العليا الدفع القانونى سافر حسين حبرى من السنغال الى بلجيكا حيث ترفع ضده القضية حاليا، واستطرادا نشير الى أن القانون البلجيكى الصادر عام ١٩٩٣ يمنح المحاكم سلطة النظر والحكم فى قضايا انتهاك حقوق الانسان ، وفى عام ١٩٩٩ صدرت تعديلات قانونية تعطى المحاكم سلطة النظر والحكم فى القضايا التى حدثت فى أى مكان فى العالم.

- الوزير عبدالله يروديا وزير الخارجية فى الكونغو كينشاسا سابقا ، وهو متهم فى قضية تحريض على الكراهية والدعوة للعنف ضد الاقلية من أصول التوتسى المقيمين فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) ، وقد رفعت الكونغو قضية أمام محكمة العدل الدولية تطلب فيها الحكم بعدم اختصاص محاكم بلجيكا بالنظر والحكم فى هذه القضية

- الرئيس بليزوكومباوى رئيس بوركينافاسو وضده قضية الموافقة على تصفية احد الصحفيين فى بلاده ، وأن الحرس الجمهورى اطلق النار على الصحفي ثم حرق الصحفي بالنار حتى مات والسبب هو أن الصحفي نشر فضائح الفساد والتربح واستغلال النفوذ التى يقوم بها شقيق الرئيس ، وكانت منظمة الصحفيين بلا حدود الفرنسية قد قدمت الدعوى أمام المحاكم الفرنسية ورفضت المحكمة



الدعوى، ويقال ان المراجع العليا الفرنسية قد تدخلت لمنع قبول الدعوى حيث إن الرئيس بليز من أصدقاء فرنسا كما أنه يمثل النظرة الفرنسية وبرج المراقبة للسياسة في تجمع دول الساحل والصحراء وفي الاتحاد الافريقي.

- الرئيس ايادéma رئيس توجو الذي سبق اصدار تقارير بإدانتة وإدانة أجهزة الأمن في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٨ للقيام بعمليات اعدامات واعتقالات واختفاء أشخاص من المعارضة والتقارير صادرة عن محققين من الاتحاد الاوربي ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العفو الدولية، ولهذا رفعت القضية ضده امام محاكم بلجيكا.

- تجرى الان محاولات برلمانية في بلجيكا لاجراء تعديلات في قانون ١٩٩٣ حيث إنه يسبب حرجا شديدا للحكومة ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق عام أو إجماع في البرلمان على اجراء التعديل .

# المسار الديمقراطي والفرانكوفون الإفريقي

● منذ مطلع الألفية الجديدة تحاول السياسة الفرنسية بأدواتها المتنوعة تحسين الصورة الديمقراطية لدول الفرانكوفون الإفريقي، لأن هذا القطاع هو جزء من ميادين التنافس الفرنسي - الأمريكي في القارة، وهو في نفس الوقت أحد مجالات التدخل الأمريكي نظرا لأن عددا من هذه الدول مهتمة بانتهاك حقوق الإنسان وتزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها. وذلك على الرغم من أن الفرانكوفون الإفريقي لديه نماذج من الممارسات الديمقراطية السليمة مثل ما حدث في مالي على مستوى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ١٩٩٢ ثم في عام ١٩٩٧، وفي السنغال على مستوى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وعلى مستوى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١.

● وفي هذا الإطار دعت المنظمة الفرانكوفونية العالمية لعقد ندوة في نوفمبر ٢٠٠٠ في عاصمة جمهورية مالي، وشارك في الندوة ممثلو الحكومات الإفريقية ومنظمات حقوق الإنسان وخبراء في القانون الدستوري والدولي وكانت الأغلبية واضحة في القادمين من فرنسا وبلجيكا وكندا، وكان موضوع الندوة هو الفرانكوفونية والديمقراطية، وفي ختام المناقشات صدر إعلان باماكو الذي نشرته كاملا باللغة العربية مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في عددها الثاني، واجمال الخط العام للبيان هو الاهتمام والتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن مبدأ التدخل من جانب الدول والمنظمات لتصبح المسار الإفريقي لقي معارضة شديدة باسم السيادة وحقوق الدول في عدم التدخل في شئونها الداخلية. وإن كان المشاركون قد وافقوا على أن يقوم الأمين العام للمنظمة الفرانكوفونية بنشر تقرير سنوي عن حالة وأوضاع الديمقراطية في القضاء الفرانكوفوني وتقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

● وبهذه المناسبة يعرض المقال أوضاع الممارسات الديمقراطية في عدد من دول الفرانكوفون الإفريقية التي شهدت الانتخابات في عام ٢٠٠١ والتي تستعد للسير نحو هذه الانتخابات ونختار ثلاث دول هي : بنين وتشاد والكونغو برازافيل. كما تجدر الإشارة إلى أن النيجر تستعد لإجراء انتخابات البلديات وفقا لقانون جديد خاص باللامركزية قبل نهاية العام الحالي.

● بنين : في النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠٠ شهدت البلاد انتخابات الرئاسة الأولى التي تنافس فيها أكثر من مرشح، وكان في مقدمة المرشحين الرئيس كيريكو الذي يشغل المنصب منذ عام ١٩٩٦ وتنافس أيضا سوجلو وهو رئيس سابق للجمهورية، هزم في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦، وقد أرسلت المنظمة الفرانكوفونية وعدد من جمعيات المجتمع المدني والدول الأوروبية بعثات لمراقبة الانتخابات، وفي الجولة الأولى للانتخابات فاز الرئيس كيريكو بنسبة ٤٧٪ من اجمالي الأصوات وتلاه سوجلو بنسبة ٢٩٪، وطعن سوجلو في النتائج أمام المحكمة الدستورية، ولكن المحكمة رفضت الطعن وقررت إجراء دورة ثانية للانتخابات يخوضها كيريكو وسوجلو، فلما أعلن سوجلو انسحابه من جولة الاعادة طلبت المحكمة من المرشح الثالث أن يخوض دورة الاعادة، فقرر هذا المرشح انسحابه ومقاطعة الانتخابات، وترتبيا على هذا اعلنت المحكمة فوز الرئيس كيريكو.

● في تشاد: جرت انتخابات الرئاسة الأولى في مايو ٢٠٠٠، وتنافس منها سبعة مرشحين من بينهم الرئيس ديبى رئيس الجمهورية الذي يرغب في ولاية ثانية للرئاسة، وأيضا حضر المراقبون الدوليون، ولكن مرشحي المعارضة الستة اتهموا الحكومة بالتزوير وتخويف المواطنين، واتفقوا فيما بينهم على مساندة المرشح المنافس الذي يدخل دورة الاعادة ضد الرئيس ديبى، ولكن الرئيس ديبى أعلن أنه مطمئن لنتائج الانتخابات وفوزه في الدورة الأولى، وقد فاز رئيس الجمهورية بأغلبية ٦٧٪.

● في الكونغو برازافيل يحكم الرئيس نيجيو منذ عام ١٩٩٧ بعد أن استخدم قوة الميليشيا التابعة له في اخراج الرئيس ليسوبا من المنصب ومن البلاد، ولكنه منذ العام الماضي يشعر بضغط الموقف الأوروبي الذي أوقف المعونات ويطلب التحول الديمقراطي والاستناد إلى الشرعية الدستورية، لذلك لجأ إلى وساطة من الرئيس عمر بونجو رئيس الجابون وزوج ابنة الرئيس نيجيو، وقام الرئيس بونجو باتصالات مع زعماء المعارضة في الداخل وفي الخارج حتى توصل في عام ١٩٩٩ إلى اقرار هدنة وإيقاف إطلاق النار بين الميليشيات المتقاتلة في البلاد. وبعد ذلك انتقلت الوساطة إلى مرحلة اتصالات غير رسمية بين هذه الاطراف حتى توصل الجميع إلى قبول جدول زمني لعودة الشرعية والديمقراطية، وفي مارس ٢٠٠١ عقدت جميع الاطراف الحكومية والمعارضة مؤتمرا وطنيا حضره ٥٥٠٠ مشارك للحوار حول قضايا السلام والتعمير وقبل نهاية الشهر توصل المجتمعون إلى الاتفاق حول صياغة دستور جديد يطرح للاستفتاء قبل نهاية هذا العام، وتشكيل حكومة انتقالية من أعضاء يتم اختيارهم من بين المشاركين في المؤتمر الوطني، وتكون هذه الحكومة الانتقالية مسئولة عن إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة. وبهذا الاتفاق العام يمكن القول إن الكونغو برازافيل تتأهب لرحلة جديدة في نظام الحكم، ويستحق الموضوع المتابعة.



# السياسة والفساد في جمهورية إفريقيا الوسطى

● في الأسبوع الأول من شهر إبريل الحالي أصدر رئيس الجمهورية فيليكس باتاسي قرارا بإقالة رئيس الوزراء، واستدعى سفير الدولة في جمهورية بنين وكلفه بتشكيل وزارة جديدة. وتعود أسباب الإقالة إلى استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتصاعدها إلى درجة تهديد بقاء نظام الحكم في البلاد. لقد استمر الموظفون المدنيون في إضرابهم عن العمل طوال الأشهر الخمسة الأخيرة، ولم تفتح المدارس أبوابها لبدء العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، ومهد اتحاد نقابات العمال بالعودة إلى الإضراب العام الذي يشمل كل أنواع الحياة والحركة في الدولة وتحويلها إلى حالة مدن الأشباح، والسبب في هذا هو أن الدولة لم تدفع للموظفين المدنيين مرتباتهم منذ سنتين في كثير من قطاعات الخدمات، وإنه سبق للدولة أن قدمت لهم مرتب ثلاثة أشهر دفعة واحدة مع وعد بالالتزام في السداد كل شهر، ولكنها نكثت بوعدها، الأمر الذي أعاد من جديد حالة عدم الثقة بين جانبي الحكومة والموظفين المدنيين، وعلى الرغم من أن الدولة الأوروبية المانحة قد أوقفت من قبل جميع أنواع المعونات المالية المقدمة للدولة، إلا أنها أرسلت بعثة لزيارة جمهورية إفريقيا الوسطى لدراسة مدى التزام الدولة بتنفيذ الخطط التي سبق الاتفاق حولها بشأن الأزمة الاقتصادية، وأن رئيس الوزراء الذي أقبل قد سافر إلى أوروبا للتباحث حول رفع قرار تجميد المعونات في شهر يناير من عام ٢٠٠١، إلا أن كل هذه الاتصالات والجهود لم تغير من موقف الدول والمنظمات المانحة، وظلت مواقف الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وغيرها دون تغيير.

● إن رأى الدول والمنظمات المانحة يتفق مع رأى المعارضة السياسية في الدولة في أن الأسباب هي سوء الإدارة وانتشار الفساد بكل أنواعه، وأنهماك شرائح متنوعة من الطبقة الحاكمة في عمليات التجارة غير المشروعة واستغلال النفوذ، وتهريب الألماس والسلاح ومشتققات البترول المستورد، وأن شبكات التهريب تتخذ من أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى مركزا لأعمالها غير السياسية تجمع بين جمهورية إفريقيا الوسطى ودول إفريقية هي تشاد والسودان والكونجو الديمقراطية (كينشاسا) والكونجو.

(برازافيل) والكاميرون، وفي أغلب هذه الدول توجد حروب أهلية وتمردات مسلحة. ويضاف إلى هذا انتشار تشكيل ونشاط عصابات مسلحة تقوم بالسرقة والنهب في المدن والريف، ومن أبرز عملياتها الأخيرة مهاجمة منزل السفير الليبي في العاصمة بانجي، فلما حاول السفير مواجهتها أطلقت عليه النار وأردته قتيلا. ولقد صار من المشاهد العادية في حياة عليا القوم وذوى النفوذ قيام كل منهم بتشكيل فرقة حراسة خاصة أو تشكيل ميليشيا خاصة لحماية نفسه وممتلكاته وأعماله. ويقال إن هذه التشكيلات الأمنية المسلحة تستخدم في عمليات سياسية لترويع وتهريب المعارضة السياسية للحزب الحاكم.

● لقد سبق للأمم المتحدة إرسال قوات حفظ السلام تحت علم الأمم المتحدة (مينوركا) لحفظ الأمن والاستقرار وإيقاف محاولات التمرد المسلح وقلب نظام الحكم، وبقيت قوات حفظ السلام الدولية حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٠ ثم انتهت أعمالها بعد توقيع عدد من الاتفاقيات بين الأطراف الدولية والحكومة في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومن بين الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات قيام الحكومة الجديدة بتسريح أعداد من الجيش وتأهيلها وإعادة الحياة المدنية، والتزام الحكومة بالشفافية وبداية حوار جاد مع المعارضة السياسية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن الكثير جدا من هذه الالتزامات والاتفاقيات لم تنفذ، وتقول الحكومة إن المعارضة السياسية هي المسئولة فهي ترفض الإقرار بفوز رئيس الجمهورية والحزب الحاكم بالأغلبية في الانتخابات، وتطلق المعارضة شائعات واتهامات حول تزوير الانتخابات والفساد، وأن عددا من قيادات هذه المعارضة يتأمر لقلب نظام الحكم، ومن ثم فإن الحكومة قد ألقت القبض عليهم وقدمتهم للمحاكمة، أما سوء الحالة الاقتصادية وترديها المستمر فيرجع إلى استمرار الحرب الأهلية في الكونجو الديمقراطية، والتي أدت إلى تدفق اللاجئين المستمر، كما أدت إلى توقف الملاحة النهرية في نهر الكونجو ونهر أويانجي تشاري، وهذه الملاحة النهرية هي طريق الصادرات والواردات إلى الدولة من موانئ دول الجوار الواقعة على المحيط الأطلسي.

● تقول الأنباء المتداولة إن رئيس الوزراء المكلف في وجهه القبول الحسن وله اتصالات فعالة مع المؤسسات المالية والنقدية في الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن تعيينه رئيسا للوزراء يبشر بدفعات مالية عاجلة ورفع تجميد المعونات للدولة.

# الفساد والسياسة فى مالوى

● بدأ العام الجديد والأزمة السياسية تتفاعل فى داخل الحزب الحاكم، وفى العلاقات بين الحكومة والمعارضة، لقد كانت البداية فى الربع الأخير من العام الماضى، اذ انفجرت فضيحتان متتاليتان للفساد المنتشر فى جهاز الحكم، وتولت الصحافة المحلية والعالمية النشر والحديث حولهما، خاصة ان أسماء قيادات فى الحزب ووزراء فى الحكومة والبرلمان كانت متورطة فى أحداث الفساد طبقا للمنشور فى وسائل الاعلام.

● بدأت الفضيحة الأولى بتسرب محتويات تقرير أعدته لجنة الميزانية والإنفاق العام فى البرلمان، وكانت محتويات التقرير البرلمانى مستمدة من تحقيقات أجراها مكتب مكافحة الفساد ومتابعة الشفافية والنزاهة فى الدولة، ومضمون التقرير أن الحكومة فقدت من ميزانيتها نحو ٢,٥ مليون دولار فى خمس وزارات، وأن المبالغ ضاعت فى عمليات شارك فيها موظفون وأعضاء فى البرلمان يمتلكون شركات خاصة، فقد تم صرف مرتبات ومكافآت لأسماء وهمية، وجرى إرساء مناقصات لبناء مدارس ووحدات صحية ريفية لشركات غير موجودة أساسا، ومثل هذا حدث فى عمليات رصف طرق وحفر آبار مياه للشرب فى المناطق النائية من الدولة.

وبناء على تحقيقات مكتب مكافحة الفساد أمر المدعى العام بإلقاء القبض على وكيل وزارة التربية والتعليم وعدد من موظفى الوزارة والمقاولين ورجال الأعمال، ودار مضمون التقرير البرلمانى حول اتهام وزراء المواصلات والاشغال العامة والتربية والتعليم والأراضى والعمل والإعلام.

● أما الفضيحة الثانية قد بدأت فى الصحافة. بنشر تقرير عن استيراد ٣٩ سيارة مرسيدس من النوع الفاخر ثمنها الإجمالى حوالى ٢,٤ مليون دولار، وأن الشراء تم لحساب كبار رجال الدولة، وأمر رئيس الجمهورية بالتحقيق وتأكد الخبر المنشور فى صحف المعارضة، فأصدر رئيس الجمهورية قرارا باقالة الحكومة بجميع وزرائها، وأمر بمصادرة السيارات وعلان بيعها فى مزاد علنى لأعلى سعر، ومنع جميع الوزراء المقالين من تولي مناصب حكومية حتى تنتهى التحقيقات وتثبت البراءة أو الإدانة لكل منهم، وطلب من أعضاء الوزارة الجدد استعمال سيارات أقل رفاهية وأقل سعرا نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة فى الدولة.

● انتقلت أخبار الازمة وتداعياتها الى مجلس العموم البريطانى، فقد واجهت الحكومة البريطانية سؤالا برلمانيا حول المصدر المالى لشراء السيارات، وهل المصدر هو المعونات المالية البريطانية المقدمة الى مالوى؟

وفى نفس الفترة الزمنية جرى عقد اجتماعات تشاورية بين سفراء الدول المانحة مع الممثل المقيم لصندوق النقد الدولى، نظرا لأن اجمالى المعونات والمنح المالية السنوية المقدمة لدعم ميزانية الدولة تمثل ٤٠٪ من قيمة الميزانية السنوية لمالوى، ومن ناحية ثانية فإن الدول المانحة والهيئات الدولية للتنمية تقدم حوالى ٦٠٪ من اجمالى تكلفة برامج التنمية فى مالوى، وكان الموضوع الذى جرى حوله التشاور هو التقييم لمدى الفساد والامكانات القانونية والاجراءات الحكومية لتطبيقه ومكافحته، أم أنه وصل الى حد يتطلب إيقاف المعونات وتجميد القروض والتسهيلات المالية الدولية؟ خاصة ان مالوى طوال العام الماضى كانت تقوم باتصالات ومفاوضات دولية مع بريطانيا وغيرها من الدول الدائنة للاستفادة من المبادرات الدولية لتخفيف أو إلغاء عبء الديون للدول الأكثر فقرا وأكثر مديونية.

● رد الفعل السياسى كان حادا وتفاعلاته مستمرة فى داخل الحزب الحاكم، لان الوزراء المقالين من المناصب الوزارية هم قيادات الحزب ولهم قواعدهم الانتخابية فى دولة متعددة الإثنيات والأديان والمناطق الجهوتة، وان قيادة النظام السياسى بمستوياتها المتعددة تقوم على مبدأ التوازنات التى تأخذ فى اعتبارها هذه القضايا، وفى نفس الوقت فإن الحزب بداخله صراع مكتوم حول موضوع الترشيح لانتخابات رئيس الحزب ورئيس الدولة بمناسبة الانتخابات المقبلة عام ٢٠٠٤، نظرا لأن فترة الولاية الثانية للرئيس باكيلى موليزى سوف تنتهى، وطبقا لنص الدستور لايجوز له الترشيح لفترة ثالثة، إلا إذا جرى تعديل الدستور القائم حاليا الذى يحدد شغل منصب الرئيس لفترتين متواليتين فقط، ومن ناحية ثانية فإن المعارضة السياسية وجدت فرصة ضد الحكومة والرئيس، إذ إن الرئيس فاز أول مرة بالرئاسة الاولى عام ١٩٩٤ على أساس أنه سوف يكافح الفساد المستشري والمحسوبية التى اتصف بها عهد الرئيس السابق الدكتور باندا، وفى هذا الاطار السياسى نشر الرئيس اعلانا مدفوعا من ماله الخاص فى الصحف يدعو فيه لمكافحة الفساد والابلاغ عنه فورا للجهات المسئولة فى الدولة، كما رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم ضد عدد من صحف المعارضة بتهمة التشهير والتلفيق والكذب، وطالب بتعويضات من هذه الصحف.



# الانتخابات الرئاسية في أوغندا

● في النصف الأول من شهر مارس الحالي، جرت الانتخابات الرئاسية التنافسية في أوغندا بين ستة مرشحين لشغل منصب الرئاسة الأولي لمدة خمس سنوات قادمة، وفاز فيها الرئيس يوري موسيفيني لدورة ثانية وأخيرا طبقا لنص الدستور الصادر عام ١٩٩٥. وقد حصل علي ٦٩,٣٪ من اجمالي أصوات الناخبين المشاركين في الاقتراع، وبذلك يكون الرئيس موسيفيني هو الذي يحكم الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتي عام ٢٠٠٦ وهي نهاية الفترة الرئاسية الحالية.

● النظام السياسي القائم في اوغندا بدأ بوصول الرئيس موسيفيني قائدا لحركة وجيش المقاومة الوطنية إلي كمبالا العاصمة عام ١٩٨٦ بعد حرب أهلية طويلة. وكان موسيفيني يحمل أفكاره السياسية لحكم الدولة علي أساس أن جيش المقاومة الوطنية، والقوات المسلحة للدولة وحل ما هو غير هذا من تنظيمات مسلحة سابقة، واعتبار حركة المقاومة الوطنية هي التنظيم السياسي الشامل لأي نشاط سياسي في داخل الدولة، ولذلك وضع شعار «كلنا حركة المقاومة» موضع التطبيق، خاصة أن فترة الحرب الباردة كانت علي وشك الانتهاء، وبالتالي انتهت فرصة تطبيق نظام الحزب الواحد، وتحت ضغوط انفراد السياسة الأمريكية باليد العليا في أمور منطقة الوسط الأفريقي، وفي إطار دعوتها للتحويل الديمقراطي القائم علي مبادئ حقوق الانسان وحرية الاعلام والتعدد الحزبي، لذلك اختار موسيفيني موقفا وسطا بين الافكار الأمريكية والاوربية الجديدة وأفكاره السابقة علي عملية السيطرة علي أدوات الحكم في البلاد، وهي تتلخص فيما يسمى بالديمقراطية بدون أحزاب سياسية، فقد صار للشخصيات العامة حق النشاط السياسي بصفة فردية، ولكن الاحزاب ممنوعة بحكم القانون من النشاط المنظم والمشاركة المنظمة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وهي لذلك لا تحصل علي دعم مالي من الميزانية العامة نظرا لعدم الاعتراف القانوني بوجودها ونشاطها، واقتصرت النشاط والدعم المالي علي حركة المقاومة الوطنية الحاكمة.

● وفي النصف الاول من الاعوام التسعينيات من القرن العشرين دعا موسيفيني إلي انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد، وصدر الدستور عام ١٩٩٥ ويحتوي علي نص صريح يقول باستمرار وجود نظام حركة المقاومة الوطنية كما يدعو لها ويطبقها موسيفيني، وانه في عام ٢٠٠٠ (بعد خمس سنوات) سوف يدعي الشعب إلي الاستفتاء حول عودة الحزبية السياسية ونشاطها القانوني الدستوري في تسيير أمور الحكم، ومنذ عام ١٩٩٨ نشطت أجهزة الدولة والطبقة الحاكمة سياسيا وأدوات حركة المقاومة في التهيئة الفكرية للاستفتاء ضمنا لنتائجه، ففعلا في عام ٢٠٠٠ جرى الاستفتاء وكانت النتيجة هي الموافقة علي آراء وتطبيقات الرئيس موسيفيني تجاه الديمقراطية. وخلال هذه الفترة الزمنية التي اعقبت اصدار دستور ١٩٩٥ رشح الرئيس موسيفيني نفسه للرئاسة الأولي وفاز بها عام ١٩٩٦، ثم رشح نفسه لولاية ثانية وفاز بها عام ٢٠٠١.

● في انتخابات هذا العام تنافس ضده خمسة مرشحين ويعتبر كيزا بيسيبي أهمهم في ميدان المنافسة، فهو عضو سابق في حركة وجيش المقاومة الوطنية مع موسيفيني من اليوم الاول للحرب الأهلية، ثم شغل مناصب عسكرية في القوات المسلحة ومناصب في الوزارة وأدوات الحكم، ولكنه انشق علي الحركة ومفاهيمها في عام ١٩٩٩ علي أساس الدعوة لنظام ديمقراطي كامل يقوم علي وجود التعددية الحزبية الفعالة في الحياة العامة وفي الانتخابات وفي البرلمان، كما انه تحدث عن انتشار الفساد بشكل واسع في الدولة بالمعني الاقتصادي والمالي، وان الإصلاحات الاقتصادية والتنمية التي حققها الرئيس موسيفيني لم يستفد منها الفقراء، وانما اكتسب فوائدها ومغانمها الأغنياء، وأن الوقت قد حان للتغيير. ومن جانب آخر أشار كيزا إلي أن التدخلات الاوغندية في حرب الكونغو قد حولت بنود الميزانية من الخدمات التعليمية والصحية إلي الاتفاق العسكري، وان محاولات الحكومة للتوصل إلي حل عسكري مع جبهات وفصائل التمرد لم تثمر، بل أدت إلي مزيد من الدمار وتدمير مناطق الشمال والغرب وخطف الاطفال الاوغنديين الصغار لتجنيدهم في حركات التمرد وهي جيش الرب للمقاومة وجبهة التحالف الديمقراطي اللتان تنطلقان من مواقع في جنوب السودان وغرب الكونغو، ولذلك دعا كيزا إلي حل سياسي تفاوضي.

● لقد حصل كيزا بيسيبي علي ٢٧,٨٪ من اجمالي أصوات المقترعين المشاركين في هذه الانتخابات، وحصل موسيفيني علي ٦٩,٣٪ من هذه الاصوات، ولكن الملاحظة المهمة هي أن الناخبين الاوغنديين قد تزايدت النسبة المثوية للغائبين والممتنعين منهم عن المشاركة في التصويت في هذه الانتخابات، إذا قورنت هذه النسبة المثوية بما حدث في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ وفي انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عام ١٩٩٥، وهذا مؤشر علي وجود تيار رفض في داخل البلاد ضد النظام السياسي القائم.

# الانتخابات الرئاسية في زامبيا

● حزب الاغلبية الحاكم منذ عام ١٩٩١ هو الحركة الديمقراطية من اجل التعددية الحزبية، وشعار الحركة هو الديك الذى يصيح مؤذنا بطلوع الفجر، وتحت هذا الشعار فازت الحركة فى انتخابات ١٩٩١ بمنصب رئاسة الجمهورية وبالاغلبية البرلمانية، وفى انتخابات ١٩٩٦ فازت ايضا بالرئاسة الاولى وبالاغلبية فى مقاعد السلطة التشريعية.

وهكذا حكم الدولة لعشر سنوات متتالية الرئيس فردريك شيلوبا، وقبل ختام العام الحالى ستجرى الانتخابات لرئاسة الجمهورية وتليها الانتخابات التشريعية.

● المشكلة هى ان نص الدستور طبقا لآخر تعديلاته يقول ان شغل منصب الرئاسة يكون لفترتين متتاليتين فقط، ومن ثم لايسطيع رئيس الجمهورية الحالى ان يرشح نفسه لفترة مقبلة فى انتخابات هذا العام ، ومن جانب آخر كان القانون الاساسى للحركة الديمقراطية ينص على ان رئيس الحركة ينتخب لفترتين متتاليتين فقط، وانه بحكم القانون الاساسى يكون مرشح الحركة فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، ومن ثم فإن المؤتمر العام للحركة يجب ان يجتمع فى دورة عادية ليختار رئيسا جديدا للحركة بدلا من الرئيس شيلوبا الذى شغل منصب رئيس الحركة لفترتين متتاليتين.

● ومنذ عام ١٩٩٩ بدأت المعركة بين الطامحين للرئاسة المقبلة فى داخل الحركة الديمقراطية وبين زعماء احزاب المعارضة، بدأت المعركة بالحديث الهامس الخافت ثم ارتفعت نبرة الحديث ومعدلات الاتفاقات والتحالفات او مايسمى بالتريبطات بين الاطراف المتعددة فى الساحة السياسية، ودخل على الساحة تيار من داخل الحركة الديمقراطية يقول بإمكان التعديل فى نص الدستور ونص القانون الاساسى لاتاحة الفرصة امام الرئيس شيلوبا للترشيح لفترة ثالثة متتالية ، ومنذ ذلك الوقت حتى مطلع العام الحالى يدور العراك السياسى فى زامبيا حول هذا الموضوع، خاصة ان الرئيس شيلوبا فى البداية قال علنا إنه سوف ينسحب من الحياة السياسية النشطة بانتهاء مدة رئاسته الحالية فى عام ٢٠٠٨، من جانب آخر فإن الموضوع قد اثار اهتمام القادة الجدد الذين صعدوا الى قمة السلطة فى دول افريقيا جنوب الصحراء فى الاعوام التسعينيات من القرن العشرين، فقد زار زامبيا الرئيسى مبيكى (جنوب افريقيا) والرئيس مكابا (تنزانيا) وتحدثا مع الرئيس شيلوبا حول اهمية احترام النص الدستورى وعدم تعديله على اساس ان الرؤساء المنتخبين فى الديمقراطيات الافريقية عليهم الاستعداد للرحيل عندما يأتى الوقت المحدد دستوريا اما فى داخل الحركة الديمقراطية فقد اعلن العديد من قياداتها عدم موافقتهم على فكرة التعديل الدستورى ، وتحدث بعضهم عن الرغبة فى الترشيح لمنصبى رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية وفى مقدمتهم كريستون تمبو النائب الحالى لرئيس الحزب ورئيس الجمهورية معا.

● الاشهر الماضية من العام الحالى شهدت عمليات الترهيب والترغيب فى داخل الحركة الديمقراطية تجاه المعارضين او المترددين بشأن تعديل القانون الحزبى والدستور ، وجرى تجميد او فصل عدد من القيادات المعارضة، وفى شهر ابريل الماضى عقد المؤتمر غير العادى للحركة وطرح عليه تعديلات فى اللوائح الاجرائية لاجتماعات مؤتمر الحزب، وكان الترتيب المسبق مضبوطا مما ترتب عليه اقرار التعديلات التنظيمية، ثم تحول الاجتماع غير العادى الى اجتماع عادى عليه تعديلات القانون الاساسى وتعديلات النص الدستورى ، وحصلت التعديلات المطروحة على الاغلبية المطلوبة. وهكذا اصبح الطريق مفتوحا امام الرئيس شيلوبا لتجديد رئاسته للحركة لفترة ثالثة ، اما اقتراح تعديل النص الدستورى فيجب ان يعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه، ثم يدعى البرلمان الى جلسة خاصة للموافقة على تعديل الدستور باغلبية ثلثى الاعضاء، واعتقد ان هذا موضوع واجراءات يمكن ترتيبها اذا قرر الرئيس الترشيح لمرة ثالثة.

● لم تتوقف المعارضة فى الدولة عن اعلان رفضها لمبدأ التعديل الدستورى، ولكن السبب الرئيسى فى ضعف موقف المعارضة الحزبية هى عدم الاتفاق الحاسم بين الاحزاب على مرشح واحد يخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة ضد مرشح الحركة الديمقراطية ، ولكن من جانب آخر فإن تحرك المنظمات الكنسية والمدنية والنقابية والطلائية ضد التعديل وضد فكرة التجديد للرئيس شيلوبا هو امر خطير، لان هذه المنظمات هى التى ساندت ودعمت الحركة الديمقراطية عام ١٩٩١ فى المعركة الانتخابية والسياسية ضد نظام الرئيس كاوندرا ، ولذلك فإن تصاعد موقفها واتجاهاتها هو الذى سيؤثر فى مجريات الامور الداخلية فى الفترة المقبلة التى تسبق الانتخابات ويضاف الى ماسبق تأثيرات وتطورات الوضع الاقتصادى المتدهور فى البلاد، فالشكوى من انتشار الفساد لاتوقف، وان برنامج الخصخصة الذى نفذته الحكومة استفادت منه فئات من القيادات والمقربين سياسيا وذوى النفوذ، كما ان قيمة العملة الوطنية الكواتشا تتدهور بشكل واضح ومعدلات التضخم تتصاعد بسرعة ، ومن الامثلة ان قيمة الكواتشا عند انتخاب شيلوبا كانت (١٣٠٠) كواتشا مقابل الدولار، والآن صارت (٣٧٠٠) كواتشا مقابل الدولار الأمريكى، وتسجل الاسعار العالمية انخفاضا بالنسبة للكوبات والنحاس وهما عماد الصادرات التى تعتمد عليها ميزانية الدولة. واجمالا فان الوضع السياسى الاقتصادى يستحق المتابعة حتى موعد الانتخابات هذا العام.



# انتخابات الرئاسة في مدغشقر

● أعلن الرئيس ديدييه راتسيراكا عن ترشيح نفسه لخوض معركة انتخابات الرئاسة الأولى في شهر نوفمبر من هذا العام، وهو يتولى الرئاسة منذ فوزه في انتخابات عام ١٩٩٦، وشعار الرئيس في الانتخابات القادمة هو الانجاز والكفاءة. وكان دستور البلاد قد تم تعديله عام ١٩٩٦ فصار يسمح بشغل المنصب لعدد متتالية بدلا من النص السابق على مدتين متتاليتين فقط، كما أجازت التعديلات الدستورية نقل السلطة وانسيابها من العاصمة الى أقاليم الدولة، وصار في كل إقليم مجلس تشريعي وحاكم منتخب مباشرة من شعب الاقليم، كما تشكل مجلس شيوخ من ٩٠ عضوا ينتخب منهم ٦٠ عضوا، ويعين الرئيس ٣٠ عضوا، وبذلك صارت السلطة التشريعية من مجلسين.

□ ويتمتع الرئيس بتأييد حزبه والأحزاب الأخرى المؤلفة معه في مجلس الوزراء، كما يحظى بتأييد قوى من الدول المانحة والمؤسسات المالية والاقتصادية العالية فقد ازدادت قيمة استثمارات الدول الأجنبية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة وهونج كونج والصين وسنغافورة والملايو... الخ، وتقول إحصاءات البنك الدولي ان البلاد تتمتع بوجود طبقة من العمالة الماهرة والأجور المنخفضة، مما أدى الى ازدهار الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الصناعة خاصة النسيج والملابس، وتقول الإحصاءات إن الاستثمارات تصل الى نحو ٨٥ مليون دولار حاليا بينما كانت الأرقام لاتذكر في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي وفرنسا عن تمويل مشروعات جديدة في خطة الحكومة المقبلة في الأعوام من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، كما انضمت مدغشقر إلى مجموعة الدول الأفريقية المستفيدة من قانون النمو والفرص الأمريكي لعام ٢٠٠٠ واستفادت من مزاياها الجمركية، وقام البنك والصندوق بإدراج مدغشقر في قائمة أسماء الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية وانطبق عليها مشروع تخفيض الديون، كما تسير الحكومة في طريق الخصخصة بسرعة ملحوظة، ومع ذلك فما زالت البلاد تعاني من مشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وخاصة في قطاعات الزراعة وإنتاج الطعام، وفي مجالات المواصلات والطاقة والتشغيل وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة.

□ ولكن تاريخ البلاد السابق بعد استقلالها يسجل تطورات وأحداثا جساما، فقد قاد الأدميرال ديدييه راتسيراكا إنقلابا عسكريا عام ١٩٧٥ واستولى على السلطة وحكم البلاد لمدة ١٨ عاما حتى عام ١٩٩٣، واشتهر الأدميرال وقتذاك بأفكاره وخطابه السياسي، فقد تحدث عنه وسائل الاعلام الأوروبية والأمريكية بأنه الأدميرال الأحمر، وكان مضمون خطابه السياسي وقتذاك هو مهاجمة الاستعمار الجديد واتهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنهما أدوات الامبريالية منذ توقيع اتفاقيات بريتون وودز، ولكن في مطلع الأعوام التسعينيات من القرن العشرين انضم الرئيس راتسيراكا الى موجة التحول الديمقراطي التي قادتها فرنسا والولايات المتحدة، وقام بتعديل الدستور لتسمح بنصوصه بالتعددية الحزبية والتنافس الديمقراطي في الانتخابات، وتأكيد حقوق الانسان وحرية الصحافة، وفي عام ١٩٩٣ جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فلم يفز الرئيس راتسيراكا وحزبه، وفاز حزب الحركة الديمقراطية برئاسة البرت زيفي الذي تولى رئاسة الجمهورية، ولكن في يوليو ١٩٩٦ قام البرلمان بمحاكمة الرئيس زيفي بتهمة الفساد وسوء الإدارة واستغلال السلطة، وفي ختام المحاكمة قرر البرلمان عزل الرئيس زيفي والدعوة إلى انتخابات جديدة عام ١٩٩٦.

□ وكان راتسيراكا يقيم في باريس منذ عام ١٩٩٣، ولكنه قرر العودة الى مدغشقر ورشح نفسه في انتخابات ١٩٩٦ وفاز فيها بالرئاسة الأولى، لكن الملاحظة السياسية التي تتحدث عنها الدراسات المتخصصة هي أن الرئيس راتسيراكا غير من خطابه وأفكاره السياسية منذ تلك المعركة الانتخابية، وأصبح الحديث عن الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية والتعددية الحزبية وحكم القانون.

● الاضافة الأخيرة لهذا المقال هي بشأن الاهتمام الأمريكي بأحوال وأوضاع مدغشقر، وتقول الدراسات السياسية أن عقد الايجار الأمريكي لجزيرة ديجو جارسيا من بريطانيا سوف ينتهي عام ٢٠١٦، وأن السياسة البريطانية لاتتجه حاليا نحو تجديد عقد الايجار بعد صدور حكم المحكمة العليا في بريطانيا ببطلان قرار الحكومة البريطانية باخلاء الجزيرة وترحيل سكانها بعد اقتطاع أرخبيل شاجوس من دولة موريشيوس عند إعلان استقلالها، وأن حكم المحكمة يقضى بحق السكان في العودة إلى منازلهم ومقار اقامتهم في الجزيرة وأن تدفع لهم الحكومة البريطانية تعويضات مالية، وفي نفس الوقت قررت الحكومة البريطانية قبول الحكم وعدم الاستئناف ولذلك يقال ان السياسة الأمريكية قد اختارت مدغشقر بديلا لما يحتمل أن يحدث عام ٢٠١٦، خاصة ان الحكومة الأمريكية تقدم لمدغشقر معونات عسكرية في ميادين السلاح والتدريب وترى ان موقعها الجغرافي مناسب لسياستها العسكرية في المنطقة.

# انتخاب الرئيس فى تشاد

● فى مقال سابق بالاهرام الاقتصادى « ٢٠٠١/٦/٤ » جرى الحديث حول الانتخابات الرئاسية فى تشاد وفوز رئيس الجمهورية بولاية ثانية بعد اعلان النتائج، وفى هذا المقال نتابع الآراء التى نشرتها وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة حول الأحداث التى صاحبت إعلان النتائج وهزيمة المعارضة فى الانتخابات.

● لقد جرى الاقتراع فى الدورة الاولى يوم ٢٠ مايو ، وفى يوم ٢٩ مايو اعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة فوز الرئيس فى الجولة الاولى باغلبية ٦٣,٣٪ من اجمالى اصوات المشاركين فى الانتخابات، وقدمت المعارضة طعنا فى النتائج وطالبت باعادة العملية الانتخابية كاملة، ولكن المجلس الدستورى اصدر قراره يوم ١٣ يونيو بفوز الرئيس ادريس ديبي على منافسيه فى الانتخابات الرئاسية. وهذه الوقائع هى الشكل الرسمى لسلسلة الاحداث والوقائع، ولكن الصورة على الجانب الآخر كانت غير هذا.

● ونبدأ بالقول ان فريق المراقبين الفرانكوفون الذين اشرفوا على العملية الانتخابية عقدوا مؤتمرا صحفيا عقب الانتهاء من عملية الاقتراع وأشاروا فى وضوح الى حدوث تجاوزات فظيعة بالنسبة للدلاء بالاصوات وبالنسبة لاحصاء البطاقات الانتخابية فى الصناديق، ولكن عندما صدر التقرير النهائى لبعثة المراقبة الفرانكوفونية لم يرد به شئ من هذا ولم يسجل أى اخطاء أو تجاوزات. ولذلك سارت مظاهرات احتجاج الى مقر السفارة الفرنسية فقام البوليس بتفريقها بعنف ظاهر، واعتقل المرشحين الآخرين فى الانتخابات، واعلن وزير الداخلية ان هذا الاعتقال هو اجراء احترازى تفاديا لحدوث تجاوزات أو اضطرابات. وخلال المظاهرات التى جرى تفريقها باطلاق الرصاص قتل شاب من بين المتظاهرين، فلما قررت المعارضة تنظيم جنازة لتشجيع جثمان القتيل، تدخل وزير الداخلية ، واعلن عن تطبيق احكام قانون الاحكام العرفية الذى ينص على منع أى تجمع يزيد عدد المشاركين فيه على ٢٠ شخصا، وقام باعتقال الزعماء المعارضين مرة ثانية. ولهذا اجتمع ممثلو الاحزاب السياسية المعارضة واتحاد نقابات العمال واصدروا بيانا يكشف عما جرى فى الانتخابات من تزيف للارادة الشعبية الديمقراطية.

● وتشير الانباء المتداولة الى أن خمسة من اعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قدموا استقالاتهم احتجاجا على ما حدث من اجراءات عقب اغلاق صناديق الانتخابات ، وتردد رئيس اللجنة فى اعلان النتيجة حتى يوم ٢٩ مايو، ولهذا اقدم البوليس على احتجاز زوجة رئيس اللجنة واولاده فى مقر الشرطة بدعوى حمايتهم من التهور وعدم المسئولية التى اتصفت بها مسيرات ومظاهرات المعارضة، ولما استقر رأى رئيس اللجنة الانتخابية على اعلان نتائج فوز الرئيس ديبي تم اطلاق سراح اسرة رئيس اللجنة من مقر الشرطة.

● الحديث المتداول يشير فى وضوح الى السياسات الفرنسية والامريكية تجاه الانتخابات ويشمل هذا الحديث دورا للبنك الدولى ، والسبب هو ان هذه الاطراف الثلاثة تتحدث عن النزاهة والشفافية الديمقراطية وحرية العملية الانتخابية كأساس لتداول السلطة فى افريقيا، ولكن الامور هى غير هذا فالسياسة الفرنسية يقال انها فقدت حماسها وتراجع اهتمامها نظرا لأن المصالح البترولية فى تشاد صارت ملكية كاملة للشركات الامريكية بعد انسحاب شركة الف اكيان الفرنسية صاحبة الفضائح المالية فى فرنسا وفى افريقيا، ثم اندماجها بعد ذلك فى تكتل ثلاثى فرنسى - بلجيكى هو شركة توتال فينا إلف، ومن هنا بدأ دور البنك الدولى فى تمويل مشروع انبوب نقل البترول من جنوب تشاد حتى موانئ دولة الكاميرون على شاطئ المحيط الاطلسى، وقبل الانتخابات كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد اوقفا التسهيلات المالية المقدمة الى تشاد عندما اكتشفا أن ما حصلت عليه تشاد من اموال لم ينفق على الخدمات الصحية والتعليمية وتشبيد البنية الاساسية، وانما انفقت فى شراء الاسلحة، ولكن الضغوط الامريكية كانت شديدة ورد الفعل كان سريعا، فقد تحرك اللوبى البترولى الامريكى لدى البيت الابيض ولدى وزارة الخارجية احتجاجا على اجراء البنك الدولى، ولهذا اعاد البنك العلاقات وفعل مثله الصندوق واعتبروا تشاد من الدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية ، وطبقا بشأن اوضاعها الاقتصادية مبادرات تخفيض الديون وتسهيلات المعونات والاقرض الدولى.

● إن منطق اللوبى البترولى الامريكى هو أن استمرار نظام وحكم الرئيس ادريس ديبي هو الضمان لعدم حدوث انقلاب عسكري مثلما حدث فى جمهورية افريقيا الوسطى، وهو الضمان لعدم انتخاب رئيس آخر لاتعرف بعد اتجاهاته وأرتباطاته السياسية مع دول الجوار الاقليمى مثل ليبيا وغيرها من دول الاتحاد الاوروبى . ومن ناحية ثانية فإن انتخاب الرئيس ديبي لولاية ثانية واخيرة سوف يجعل مشروع الانبوب البترولى يتم فى الموعد المحدد فى عام ٢٠٠٤ ، وان تدفق عائدات البترول سوف ينعكس على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لتشاد التى تعاني حاليا من ازمة العجز فى الميزانية، ولهذا تقول الانباء المتداولة أن هذا المنطق هو الذى دعا ادارة الرئيس بوش الى عدم الاهتمام بما حدث فى الانتخابات الرئاسية فى تشاد.



# الانتخابات الرئاسية في جامبيا

● تستعد جامبيا لاجراء انتخابات تنافسية حول منصب رئيس الجمهورية في شهر اكتوبر ٢٠٠١. ومن المعروف ان الرئيس يحيي جامع سوف يرشح نفسه في هذه الانتخابات ، حيث سبق له الفوز بالمنصب في انتخابات ١٩٩٦ وايضا في شهر اكتوبر ٢٠٠١ سوف تتعقد قمة الكومنولث في استراليا ، وبين الحدثين ارتباط سياسي فقد قاد الضابط يحيي جامع انقلابا عسكريا عام ١٩٩٤ ووقف الحياة السياسية الديمقراطية في البلاد واصدر مرسوما يحظر فيه علي الاحزاب السياسية السابقة ان تزاو اي نشاط سياسي ، كما حظر علي جميع القيادات والزعامات الحزبية السابقة ممارسة اي نشاط في الحياة العامة بالبلاد ويعرف هذا المرسوم برقم (٨٩) ● وكان رد الفعل الانجلوفوني عنيفا فقد اوقفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل انواع المعونات والتدفقات المالية والتزمت مؤسسات الاتحاد الاوروبي بالموقف الدولي ضد جامبيا ، وتحرك الكومنولث مطالبا بالعودة الي الحياة السياسية المدنية واجراء انتخابات حرة ونزيهة ، ووضع جامبيا في مرحلة تسمى فترة التدقيق والفحص لمراقبة ومتابعة تصرفات القيادة العسكرية الجديدة ، وهذا ادي بالرئيس جامع الي التراجع بالنسبة لتحديد الفترة الانتقالية، فبعد ان كان الاعلان عن انها اربع سنوات ، قبل ان تنتهي بعد سنتين في عام ١٩٩٦ واصدر دستورا وشكل حزبا يرأسه ورشح نفسه للانتخابات التنافسية التي فاز فيها بالتراسة الاولى ، وكان من الترتيبات التنظيمية التي ادخلها الدستور الجديد هو السماح بتشكيل احزاب جديدة ترأسها قيادات جديدة ، لهذا ظهرت في الدولة احزاب للمعارضة مثل الحزب الديمقراطي المتحد وحزب المصالحة الوطنية ، وان ظل الحظر ساريا بموجب المرسوم رقم ٨٩ علي غيرها من الاحزاب

لهذا طلبت احزاب المعارضة من لجنة الكومنولث المختصة بالتدقيق والفحص ان يضغط لالغاء المرسوم رقم ٨٩ وقد استجاب الرئيس اخيرا لاصدار قرار بالغاء هذا المرسوم ومن ثم بدأت الاحزاب السابقة علي الانقلاب تعود للنشاط وفي مقدمتها حزب الشعب التقدمي الذي كان يرأسه السير داود جاوارا الذي حكم البلاد بالاعلبية البرلمانية منذ الاستقلال عام ١٩٦٥ حتي اطاح به الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٤ ، وهكذا تهيأت الدولة للمشاركة في قمة الكومنولث القادمة مشاركة كاملة في اكتوبر ٢٠٠١ ، مع عودة العلاقات الطيبة مع الكومنولث وسوف نري مدي استجابة الكومنولث لطلب جامبيا بارسال فريق من المراقبين لمراقبة العملية الانتخابية هذا العام ، علما بان الكومنولث رفض في عام ١٩٩٦ ان يرسل هذا الفريق من المراقبين .

● وتواجه البلاد ازمت سياسية وفضائح فساد ، واخرها فضيحة البترول النيجيري ، اذ سبق ان ساندت جامبيا حكومة نيجيريا العسكرية في عهد ساني اباتشا ، فقرر ان يهديها عشرين الف برميل بترول يوميا منذ عام ١٩٩٦ حتي عام ١٩٩٨ وقامت جامبيا بالتعاقد مع شركة اوروبية لتسلم البترول وتسويقه مقابل ٥٥ مليون دولار سنويا ، ولاحد يعرف علي وجه الدقة من الذي ابرم الاتفاق مع الشركة الاوروبية لانها بموجب الاتفاق كانت تضع المبلغ في حساب سري في البنك المتحد لما وراء البحار في سويسرا ، وظلت الصفقة سرية حتي انكشف الحساب السري نتيجة نزاع قضائي بين حكومة جامبيا والشركة بشأن هذا الحساب السري وبشأن رغبة الحكومة في التعاقد مع شركة اخري سوف تدفع سعرا اعلي .

ومن ناحية ثانية فإن خلافا نشب بين الرئيس جامع ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة العاملة في جامبيا طبقا للدستور الحالي ، فقد طلبت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية المقررة في نوفمبر ٢٠٠٠ ، ولكن رئيس اللجنة اصصر علي الموعد المحدد وطالب الحكومة بالالتزام بالدستور فلما رفضت الحكومة رفع رئيس اللجنة دعوي قضائية امام المحكمة العليا طالبا اجبار الحكومة علي تنفيذ وتطبيق اجراءات الانتخابات البلدية في موعدها وقد اصدرت المحكمة قرارا ضد الحكومة ، فلما صدر قرار المحكمة العليا قام رئيس الجمهورية بعزل رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة.

● وقد شهد عام ٢٠٠٠ قيام اللجنة المالية في البرلمان باصدار تقرير عن الفساد الحكومي الذي انتشر واستشري في البلاد ، واعتمدت اللجنة علي تقارير ديوان المحاسبة ومكتب التراجع العام للدولة ، وكان الحديث في تقرير الفساد الحكومي علي جميع المستويات الحكومية في داخل البلاد ، وفي السفارات خارج البلاد ، مما دعا الرئيس جامع الي دعوة مؤتمر عاجل لحزبه وطلب منه العمل الجاد ضد الفساد ، فقرر الحزب تشكيل لجنة في غاية الاهمية فالاصل ان الانقلاب العسكري عام ١٩٩٤ كان ضد الفساد المنتشر في جميع مؤسسات الدولة ، فكيف يقبل الرئيس جامع هذا الوضع الفاسد في عهده بعد ان حكم البلاد من عام ١٩٩٤ ومن جانب اخر فقد اعلن انه سيطبق قوانين الشريعة الاسلامية في الدولة لاستئصال الفساد ، ولم تصدر بعد الاجراءات المنظمة للتطبيق .

# المصالحة السياسية في زنجبار

● يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ اجتمع حشد من الشخصيات السياسية الحزبية والحكومية في قصر الرئاسة في زنجبار، وفي مقدمة الحضور كان رئيس جمهورية تنزانيا ورئيس جزيرة زنجبار ورئيس حزب الجبهة الوطنية المتحدة، وكانت المناسبة هي توقيع وثيقة المصالحة السياسية بين الحزب الحاكم تشاما شاما مايندوزي والحزب الرئيسي للمعارضة وهو حزب الجبهة الوطنية المتحدة، والوثيقة تتكون من ٥٢ صفحة وتحتوي على المبادئ والخطوات لاتمام المصالحة السياسية بين الجانبين.

● لقد تم الاتفاق بين قيادات الحزبين على انهاء المواجهات العنيفة والكراهية التي تولدت وتصاعدت منذ اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ١٩٥٥، وكانت اول انتخابات تعددية تنافسية بين الاحزاب السياسية في تنزانيا عامة وفي زنجبار خاصة، وعند القيام بعملية احصاء اصوات الناخبين في صناديق الانتخابات تبين من المؤشرات ان حزب الجبهة الوطنية على وشك الفوز، فجرى تأجيل الاعلان عن النتائج، واعيد النظر في حساب الاصوات حتى تأكد فوز الحزب الحاكم بنسبة مئوية اقل من ٨٪، ورفضت جميع احزاب المعارضة النتائج، وقرر حزب الجبهة الوطنية اتباع سياسة المواجهة السياسية لابطال النتائج المزورة واعادة الانتخابات، ولكن الحكومة رفضت مطالب المعارضة واستخدمت القوة ضد احزاب المعارضة وقدمت بعضهم للمحاكمات بتهمة زعزعة الامن والاستقرار، وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ فاز الحزب الحاكم مرة ثانية بالاعلبية في عضوية البرلمان وبمذنب رئاسة زنجبار، واستمر حزب الجبهة الوطنية في معارضته ومطالبته بالغاء النتائج وتنظيم جولة جديدة من التصويت في انتخابات حرة ونزيهة، وساند موقف حزب المعارضة التقرير الصادر عن وفد المراقبين الذين ارسلهم الاتحاد الاوربي والكونغرس البريطاني، ويقول التقرير ان أعضاء الوفد ذهلوا من كمية التزوير والانحرافات التي حدثت في العملية الانتخابية، ومن جانب آخر قررت الحكومة تصعيد العنف بالاساليب البوليسية، وتصدت القوات الخاصة للمظاهرات والمسيرات والاعتصامات، وبلغت هذه المواجهة العنيفة ذروتها في شهر يناير ٢٠٠١، وتقول الحكومة ان حصيلة القتلى ٣٠ وتقول المعارضة ان اعداد القتلى وصلت الى ٣٠٠، وترتب على هذا هروب نحو ٢٠٠٠ من أنصار وقيادات المعارضة الى كينيا بواسطة البحر وطلبوا اللجوء السياسي بدعوى الاضطهاد الحكومي وانتهاك حقوق الانسان، كما قام الحزب الحاكم بفصل ١١ عضوا من ممثلي المعارضة في البرلمان نظرا لامتناعهم عن الحضور في ثلاث جلسات متتالية للبرلمان على المستوى الفيدرالي.

● هذه الحالة المتدهورة بالمعنى السياسي والاقتصادي دعت الاتحاد الاوربي الى التدخل فأوقف جميع انواع المعونات والتسهيلات المالية الى زنجبار منذ عام ١٩٩٦، كما كلف الكونغرس امينه العام برئاسة وفد لزيارة البلاد والتفاوض من اجل المصالحة السياسية، وفي عام ١٩٩٩ تمكن وفد الكونغرس من وضع وثيقة مصالحة قبلها وقعها الجانبان الحكومة والمعارضة، ولكن الاتفاقية لم تنفذ لان كلا من الجانبين كان يتطلع الى انتخابات عام ٢٠٠٠، وبعد احداث يناير ٢٠٠١ تدخل الوسطاء الاوروبيون والافارقة، وتوصلت المفاوضات الى الوثيقة التي وقعها حزب الحكومة وحزب المعارضة في اكتوبر الماضي وتنص الوثيقة على المبادئ والخطوات التالية:

- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في احداث يناير ٢٠٠١ وقرار مبدأ التعويض للقتلى والمصابين.
- اعادة تشكيل لجنة الانتخابات بحيث تكون لجنة مستقلة قولا وفعل.
- إلغاء سجل اسماء الناخبين الحالي وانشاء سجل جديد ليست به عيوب انتخابية.
- اسقاط القضايا والاتهامات الموجهة ضد ٢٠ من قادة حزب الجبهة والافراج عنهم فوراً وعدم ملاحقتهم بعد ذلك.

- اجراء انتخابات حرة ونزيهة في بحر سنة من تاريخ التوقيع على الوثيقة لشغل المقاعد الشاغرة في البرلمان.
- تشجيع وسائل الاعلام الحكومي على تقديم تغطية عادلة لنشاط الاحزاب السياسية في البلاد.
- بدء مناقشات سياسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع الاحزاب والشخصيات السياسية للخروج بالبلاد من ازمتها الحالية سياسيا واقتصاديا.

● وقد تحدث رئيس الجمهورية عقب التوقيع مؤكداً انه يساند ويؤيد الاتفاق وما ورد بالوثيقة، وأنه سوف يشكل لجنة رئاسية تتولى مهام الاشراف على خطوات التنفيذ واكتمالها قبل عام ٢٠٠٣، واخيراً تتحدث وسائل الاعلام عن الاحتمالات والآمال المتوقعة اذا صدق الطرفان الموقعان وتمسكا بالوثيقة، وهذه الاحتمالات والآمال المرجوة تقع في قطاعات الاقتصاد والاستثمار وفي مكافحة العنف وعودة الهدوء للبلاد.



# الحكومة واتحاد النقابات في جنوب إفريقيا

● يتعرض التحالف السياسي الثلاثي الذي يحكم جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤ إلى هزة عنيفة تهدد وجوده وبقائه، ويضم هذا التحالف المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ومؤتمر اتحادات العمال لجنوب إفريقيا (كوساتو).

والسبب الرئيسي للخلاف الشديد بين الحكومة واتحاد النقابات العمالية هو برنامج الخصخصة الذي أقرته الحكومة وشرعت في تطبيقه، وقد انفجر الخلاف بين الجانبين في سبتمبر ٢٠٠١ عندما دعا اتحاد النقابات إلى إضراب عام لمدة يومين، وكان هذا هو الإضراب الأول منذ اتمام عملية التحول الديمقراطي وصعود الأغلبية الإفريقية إلى مقاعد الحكم في الدولة عام ١٩٩٤.

● لقد توافق تنفيذ الإضراب العام مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمحاربة العنصرية في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا، وبدت الحكومة أمام الجميع في حالة عجز عن الاتفاق مع قيادة اتحاد النقابات لصرف النظر عن الدعوة للإضراب العام، بينما وقف الشريك الثالث في الحكومة - الحزب الشيوعي - موقفا وسطا بين الجانبين، وشعرت الحكومة بقيادة الرئيس مبيكي بالطعنة التي أصابته من شركائها في الحكم، خاصة عندما تصاعدت لغة الكلام والهجوم ضدها بإعلان الاتحاد الحرب ضد الحكومة إذا استمرت في تنفيذ برنامج الخصخصة ولم تتراجع عنه، وهذا بدوره دعا الحكومة إلى إعلان الحرب ضد الاتحاد واتهام قياداته بالكذب على الرأي العام، وقالت أنها سبق أن عرضت المشروع على جميع المؤسسات والقيادات من العمال وأصحاب العمال وحصلت على موافقة هذه المؤسسات وقياداتها، وأنها تفاوضت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على هذا الأساس، وأنها وقعت اتفاقيات تقضي ببيع حصص الحكومة وأنصبة ملكيتها في مرافق ومؤسسات مثل السكك الحديدية والكهرباء والاتصالات وخدمات الإمداد والتمويل اللوجستية في قطاعات الدفاع العسكري، وإن اتمام برنامج الخصخصة سوف يساعد الدولة والصناعة والانتاج في الدخول إلى المناخ العالمي الجديد وتحديث وسائل الانتاج، وتقليل تكاليف الانتاج مما يساعدها على مزيد من التنافس في الأسواق وزيادة الصادرات وزيادة الشراء العام ورفع مستويات المعيشة للمواطنين، وفي هذا المقام نشر كل من الجانبين احصاءات ودراسات بشأن موضوعات اقتصادية مثل معدلات الأجور وتخفيض النسب المئوية للبطالة وأسعار الفائدة وخفض العجز في الميزان التجاري... إلخ.

● ويرفض اتحاد النقابات منطق الحكومة ويهدد باستمرار الحرب ضد الحكومة لأنه يؤمن بأن الخصخصة تؤدي إلى زيادة البطالة مع الاستغناء المتوالي عن العمالة خاصة في قطاعات الانشاءات والتعدين وصناعات الصلب والسيارات، ومن ناحية ثانية فإن اتحادات المدرسين والموظفين الحكوميين تطالب حاليا بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ويقول اتحاد النقابات إن الفجوة بين الفقراء والأثرياء في المجتمع قد ازدادت وأنها تتسع بشكل مستمر، والسبب هو أن الحكومة تحايي رجال الأعمال والقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية على حساب العمالة الوطنية.

ومن ناحية ثالثة فإن الدراسات المنشورة تقول إن حقائق الوضع الاقتصادي هي محل خلاف بين الجانبين وأن السبب هو اختلاف التفسيرات حول الاحصاءات المنشورة، ومن الأمثلة تقول الحكومة أن معدلات البطالة لا تتعدى ١٧٪ بينما يقول اتحاد العمال أن المعدلات هي ٤٠٪ من إجمالي تعداد السكان، وتقول جمعية رجال الأعمال إن أعداد المضربين كان لا يزيد على ٣٠٪ من إجمالي أعداد العاملين بينما يقول اتحاد العمال أن وصلت إلى ٦٥٪، وتقول بعض دراسات البنوك أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني كانت بمعدل ٣,٥ مليار راند في اليوم الواحد من أيام الإضراب، ونظرا لأن هذا المقال هو قراءة سياسية، فإن الموضوع يستحق متابعة ودراسة من الخبراء والاساتذة المتخصصين في موضوعات الاقتصاد والتنمية.

الخلاصة هي أن كلا الجانبين يتمسك بموقفه حتى الآن ويهدد بالتصعيد والاتحاد يهدد بمزيد من الإضرابات إذا لم تستمع الحكومة لصوته والحكومة تهدد باتخاذ إجراءات تشريعية لضبط العمل النقابي ومنع عوامل تهديد الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، وعلاوة على هذا فإن المتداول في وسائل الاعلام يشير إلى بدء موجة تساؤلات عن مدى الثقة في الاستثمارات الخارجية القادمة، وعن اتجاهات خروج استثمارات داخلية إلى مناطق أخرى، وهذه القضايا تهتم بها الحكومة التي هي في أشد الحاجة إلى ثمن بيع المؤسسات التي تقررت خصخصتها لتوجيهها إلى ميادين وقطاعات استثمارية في السنوات القادمة، كما أن هذه القضايا جميعها هي مطلب أساسي للبنك والصندوق، والحكومة لا تريد أن تفقد علاقاتها الطيبة بهاتين المؤسساتين وغيرهما من المؤسسات المالية والنقدية العالية والاقليمية.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بأنواع جديدة من المصطلحات والمفردات التي استخدمت في الحوار السياسي بين الجانبين، ومن بينها الكذب والخيانة والخطأ الجسيم، ومن بين المطالب المطروحة مطلب بناء ديمقراطي جديد وقطاع عام ديمقراطي جديد!!

# الفيدرالية والديمقراطية في السودان

● المبادرة المصرية - الليبية المشتركة من أجل الوفاق الوطنى السودانى نقلت الأزمة السودانية من الساحة التقليدية إلى ساحة جديدة.

والساحة التقليدية الموجودة منذ عام ١٩٨٣ بعلاقاتها الداخلية والخارجية هي التي شهدت تصعيد الحرب الأهلية والحشد المستمر للقتال والمزايدات من كل الأطراف المشاركة حول الحد الأقصى من المطالب، أما الساحة الجديدة التي تنشئها المبادرة المشتركة والمقبولة من جميع الأطراف السودانية الفاعلة فهي مناهج التفاوض السياسى والصياغات الدستورية التي تتفق عليها هذه الأطراف فى المؤتمر القومى لمراجعة الدستور الحالى وتحديد موعد وترتيبات الانتخابات العامة وفقا لما يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر الدستورى.

● والعلامة الأولى لهذا المناخ القادم المتولد عن المبادرة هي بروز وتقدم دور الخبراء فى التفاوض السياسى والصياغات القانونية لنص الدستور والتنظيم القانونى لدولة السودان الجديد، خاصة ان البند الأخير من المبادرة المشتركة ينص على تعهد الأطراف جميعا بالوقف الفورى الشامل للحرب ونبذ الاقتتال بجميع أشكاله فى حالة القبول والاتفاق على المبادئ المذكورة فى نص المبادرة، ويقتضى المقام الاشارة إلى أن جهد واسهام هؤلاء الخبراء والمتخصصين فى العلوم السياسية والقانون الدستورى كان موجودا ومنشورا، ولكن الحديث يدور الآن حول تقدم دورهم واسهامهم حول مائدة التفاوض واعداد المقترحات والتوصل إلى صياغات يقبل بها أعضاء المؤتمر القومى الدستورى الذين يمثلون جميع القوى السياسية من أحزاب ومنظمات وتيارات فكرية وجهوية.

● وفى هذا الإطار أتيح لى قراءة دراسة أعدها الأستاذ الدكتور أحمد شوقى محمود، وتجرى الآن إجراءات طباعتها ثم نشرها من أجل الاطلاع العام فى مصر والسودان وباقي الدول العربية، وعنوان الدراسة هو «نحو سودان فيدرالى جديد». ولها عنوان فرعى هو «مساهمة بحثية دستورية لحل القضية السودانية». والأستاذ الدكتور أحمد شوقى هو مواطن مصرى يعمل استاذاً للنظم السياسية والقانون الدستورى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة فرع الخرطوم سابقا، ويشير فى مقدمة دراسته إلى أن مساهمته البحثية هي نتاج خبرات علمية أكاديمية ومعايشة للمجتمع السودانى لسنوات طويلة فى الخرطوم.

● وتنقسم الدراسة إلى نصفين تقريبا فى عدد الصفحات، القسم الأول يتحدث عن أبعاد المشكلة السودانية مثل قضايا الوحدة والانفصال، وقضايا الدين والدولة، وقضايا الديمقراطية والديكتاتورية فى مجتمع متعدد الأديان والاعراق واللغات والأقاليم، أما القسم الثانى فهو صياغة لمشروع دستورى مقترح يقوم على إنشاء دولة اتحادية بأجهزتها واختصاصاتها فى العاصمة القومية للسودان، وإنشاء أجهزة ولائية فى الولايات التي يقترحها الكاتب وهي تسع ولايات ولها مؤسساتها واختصاصاتها أيضا، ويكرس المشروع مبادئ وأسس العملية الديمقراطية الانتخابية والفصل بين الدين والدولة، وحرية الانسان والأحزاب والنقابات .. الخ.

● وفى هذا المقال أشير إلى عدد من الملاحظات فى إطار قراءة سياسة للمشروع المقترح كالتالى:  
- يستعمل المشروع كلمتى الفيدرالية والاتحادية كمترادفين فى المعنى، وفى تقديرى أنه لا يوجد اتفاق جامع مانع بين الدارسين العرب والأجانب حول معنى ومفهوم كل مصطلح، وعدم الاتفاق موجود على المستوى النظرى وعلى مستوى الممارسات الحكومية وعلى مستوى تفسيرات وأحكام المحاكم الدستورية فى دول فيدرالية مثل الولايات المتحدة والهند وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا وتنزانيا واثيوبيا.

- يرى المشروع تقسيم السودان إلى تسع ولايات، وفى تقديرى أن اعتبارات التقسيم الفعلى إلى ولايات وأقاليم فى حالات الدول الفيدرالية - وفى حالة السودان حاليا - لا يخضع لمنطق قانونى أو ديموجرافى بحت إنما تدخل فيه اعتبارات لغوية وأثنية وقومية واعتبارات محلية سياسية يحرص عليها السياسيون والأحزاب نتيجة لوجود قواعد انتخابية أو موارد تاريخية.

- يأخذ المشروع بنظام المجلس الرئاسى لمجلس الدولة، وهذا تقليد موجود فى الحياة السياسية السودانية بعد الاستقلال، كما وجد أيضا نظام رئيس الدولة، وتباين آراء الكتاب والباحثين حول موضوعات عدد الأعضاء وأساليب اختيارهم وسلطات هذا المجلس تجاه مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كما أن التعديلات الحديثة التي أدخلت على عمليات نقل النماذج الرئاسية من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ أشكالا متنوعة فى حالات مثل فرنسا ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا.

- يتحدث المشروع عن اعداد دستور دائم تجرى إجازته بواسطة جمعيات تأسيسية منتخبة على المستوى الاتحادى والولاى، وهذا رأى له سلامته القانونية، ولكن فى حالات أخرى بأفريقيا وبالات حالات جنوب أفريقيا ونيجيريا وتنزانيا كان الرأى فى المراحل الانتقالية هو اجازة دستور انتقالى يطبق لمدة محددة وقصيرة حتى تنهى ظروف الانتخابات الحرة والنزيهة. وفى حالة أخرى مثل اثيوبيا جرى اعداد الدستور الدائم فى المرحلة الأولى لتغيير نظام الحكم، وهذا يعنى أن اتفاق أعضاء المؤتمر الدستورى هو الأساس فى هذا الموضوع.

● وفى الختام يستحق الأستاذ الدكتور أحمد شوقى محمود والدراسة التي أعدها كل التقدير فقد طرح فكرا جديرا بالنقاش العام فى الجماعة العلمية المصرية.



# ثقافة التفاوض السياسي في السودان

● اعتقد ان المبادرة المصرية - الليبية نقلت المناخ الثقافي العام في السودان من ثقافة الحرب الأهلية الى ثقافة التفاوض السياسي، وثقافة الحرب هي الحشد والتحريض مع كم هائل من الكلمات الضخمة عن ثوابت السياسة لدى كل طرف من الأطراف السودانية المتحاربة، أما ثقافة التفاوض السياسي فهي الحديث والتفكير في صياغات مذكرة المبادرة والتفكير حول تجارب المصالحة الوطنية السابقة في افريقيا خاصة نماذج التسوية السياسية في جنوب افريقيا وفي نيجيريا من قبل، ولذلك يكون من المنطقي ان ينشغل كل طرف سوداني بقضايا التكيف والملاءمة والسودنة بالنسبة لوقائع وأحداث ودروس في التجارب السابقة وفي الفكر السياسي عامة. ولكن ما تجدر الإشارة اليه هو أن الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة التفاوض يمر عبر فترة زمنية وفكرية فيها أمور وأوضاع متشابهاة، وتشهد هذه الفترة تداخل وتشابك بواقى السلبيات السابقة وبشائر الإيجابيات المقبلة، والسبب واضح حيث ان الأطراف السودانية ليست على مستوى واحد من الاستعداد للتغيير، كما أن لكل طرف أجندته الخاصة التي يطمح في تحقيقها من خلال عملية التفاوض خاصة أن عينيته تنظران الى مستقبل السلطة التنفيذية وصياغة مواد الدستور الجديد ونتائج الانتخابات المقبلة.

● وفي هذا الاطار يمكن تفسير الكم الهائل من التصريحات والأحاديث التي تصدر عن القيادات والنخب المسيطرة على جانبي الحكومة والمعارضة، وهي تصريحات فيها الفث وفيها السمين، وفيها الانجذاب نحو الخلف والتراجع وفيها التطلع نحو التقدم للأمام طلبا للتغيير والمصالحة الوطنية والوفاق السوداني، وفي هذا المقال أعرض عددا من الوقائع والمؤشرات التي تشرح ما أقول:

- دولتا المبادرة تتابعان الموقف الثقافي العام من خلال الاتصالات وتبادل الرأي مع الأطراف السودانية بهدف اتخاذ خطوات واقعية في الساحة السودانية، ومن الأمثلة التحرك المصري الإيجابي على مستوى زيارة رئيس وزراء مصر للخرطوم في مناسبة انعقاد اللجنة العليا المشتركة وما ترتب على الاجتماعات من توقيع اتفاقات اقتصادية وترتيب خطوات قادمة أخرى، وفي نفس هذه الفترة استمر التعاون المصري مع جميع دول حوض النيل بما فيها السودان بشأن مبادرة دول حوض النيل، فقد حقق اجتماع وزراء الري والموارد المائية نتائج طيبة في مؤتمر جنيف حول المشروعات المائية المشتركة وتمويل دراسات الجدوى من جانب مؤسسات دولية ودول مانحة - والمثل الثاني هو زيارة العقيد القذافي للخرطوم في طريق عودته من اجتماع قمة لوساكا ٢٠٠١، ومحادثاته مع عدد من الرؤساء الافارقة ومقابلته مع جرانج في أوغندا، وقد تحدث العقيد في اجتماع عام بالخرطوم فانتقد الحكومة التي تتمسك بشعارات استفزازية مثل الجهاد والفتح والتوجه الحضاري في جنوب السودان، وانتقد أحزاب المعارضة دون استثناء لأنها تتحالف مع جرانج حاليا بينما كانت تتحارب معه عندما كانت في السلطة، وأن صداقتها معه سببها إقصاؤها عن السلطة، وأكد أن الرؤساء الأفارقة ضد الانفصال وتغيير الخارطة السياسية للدول الافريقية، وقال ان جرانج يطلب سودانا موحدا به دستور يقوم على عدم التفرقة والتمييز بسبب اللون والدين والإثنية ويضمن وحدة السودان وفصل الدين عن السياسة.

- تحركت العلاقات السودانية الأمريكية، فشهدت الخرطوم زيارة المنسق الأمريكي للشئون الانسانية وهو يشغل أيضا منصب مدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وزيارة مدير إدارة جنوب وشرق افريقيا بالخارجية الأمريكية، وقررت الحكومة إلغاء الحظر السابق على منح تأشيرات الدخول للأمريكيين، وأعلنت عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة بعقل مفتوح، وناشدت الحكومة الأمريكية للضغط على المتمردين الجنوبيين لإقناع الجميع بقبول وقف إطلاق النار والتفاوض.

- تحركت قوى سودانية من الأغلبية الصامتة في داخل البلاد، فأصدرت مجموعات من الضباط المتقاعدين وشخصيات سياسية وحزبية بيانات ترفض التجزئة وتتمسك بالوحدة الوطنية والتراية وتدعو للاسراع في التفاوض السياسي وتدين أي موقف ضد المبادرة.

- ونقلا عن الصحافة العربية أدلى البروفيسور ابراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطني وهو الحزب الحاكم في السودان بتصريحات تقول ان المؤتمر الوطني قد وافق على المبادرة المشتركة كما هي بدون تحفظات أو مقترحات، وأن ما يصدر من تصريحات من جانب شخصيات حكومية هي مجرد وجهات نظر شخصية، وأن الحكومة السودانية سوف تلتزم بنتائج الحوار الوطني الجامع وتلتزم بنتائج أي انتخابات تجري حتى ولو فاز بها حزب آخر، وأن موضوع فصل الدين عن الدولة سبق أن ورد في مبادرة منظمة إيجاد وأنه لا يوجد مانع من مناقشته في المؤتمر الدستوري لأن العبرة هي في التفاصيل الخاصة بالحقوق والواجبات والحريات للمواطن السوداني، وأن الحزب الحاكم سوف يتنازل عن السلطة إذا فاز حزب آخر بالأغلبية في الانتخابات وفي مقاعد البرلمان القادم.

- وفي تقديري ان حديث البروفيسور ابراهيم أحمد عمر هو تفكير عاقل مستنير يؤمن بالديمقراطية ، ويقبل بتطبيق البند الثامن من المبادرة المشتركة الخاص بتشكيل حكومة انتقالية لها وظائف محددة من بينها مراجعة الدستور في مؤتمر دستوري يضم جميع القوى السياسية دون إقصاء أو استثناء، ومن بينها أيضا إجراء الانتخابات الحرة النزيهة طبقا لمقررات المؤتمر الدستوري، وهذا يعني ان الآلية المقترحة للانتقال من حالة الحرب الى حالة التفاوض والوفاق السوداني هي الحكومة الانتقالية التي يشكلها ويتراضى حولها السودانيون جميعا إذا كانوا قولا وفعلًا يرغبون في الدخول في السلم كافة.

# التعددية السياسية في إرتريا

● في الاسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٠ أعلن المجلس الوطني الارتري (البرلمان) ان الانتخابات قد تأخرت بسبب الحرب الإثيوبية - الارترية، الا أنه يجب أن تجرى وفقا لنص الدستور، وان الانتخابات المقبلة ستكون في ديسمبر ٢٠٠١، وان المجلس قد يشكل لجنة لصياغة مشروع قانون إنشاء الأحزاب السياسية والانتخابات التعددية التنافسية.

● أثار الاعلان عددا من التفسيرات والآراء بشأن توقيت اصداره وبشأن خطة الحكومة لمواجهة نتائج وافرازات الحرب، ولقد حدث هذا قبل توقيع الاتفاق الشامل للسلام في الجزائر في ديسمبر ٢٠٠٠. ونحاول إجمال الآراء المتداولة في ثلاث مجموعات:

- يرى الرأي الأول ان ما حدث هو أمر طبيعي لأن الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) لديه قناعة سابقة بمبدأ التعددية السياسية منذ أن كتبها في أدبياته أيام النضال من أجل الاستقلال، كما أن الدستور الحالي ينص على مبدأ التعددية السياسية.

- يرى الرأي الثاني ان ما حدث كان مفاجئة في إطار علاقات الطبقة السياسية الحاكمة، لانه تعبير عن انفجار علني للصراع المكتوم الذي يجري منذ فترة سابقة بين أجنحة الحزب الحاكم وقياداته، وان التوقيت مرتبط بالأثر العاجل للنكسة التي منى بها النظام، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الرئيس أفورقي يسيطر على جميع مؤسسات النظام فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس الحزب، وأن الرئيس أفورقي لديه رأي ثابت سبق نشره في أدبيات الحزب بشأن المعارضة والتعددية السياسية والمصالحة الوطنية. وكان اخر ما صدر عنه في هذا المجال هو الحديث المنشور في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠، فقد قال «أنه لا يوجد في إرتريا شيء اسمه المعارضة لأن الجبهة الشعبية هي حركة كل الارتريين الذين أسهموا في الكفاح المسلح»، وقال «معارضة لمن ومعارضة لماذا وفي أي القضايا؟ وينطبق الحديث على المصالحة «مع من وفي أي القضايا؟»

- يقول الرأي الثالث ان الرئيس والطبقة السياسية الحاكمة يريدون استباق نتائج وافرازات النكسة، والاسراع في احتواء أي رد فعل من جانب المعارضة السياسية المقيمة في الخارج وتحديدًا في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، فهذه المعارضة نددت بالهجوم الإثيوبي الذي اعتبرته عدوانا على إرتريا، ولكنها قالت ان غياب الديمقراطية وعدم بناء نظام ديمقراطي هي الأسباب الأولى للنكسة، وان الوقت قد حان للتغيير في القطاع السياسي الارتري بالتحويل إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، ويشير اصحاب هذا الرأي إلى مداولته وسائل الاعلام عن جماعة مانيفستوريين وجماعة منتدى الوفاق الارتري وغيرهما مثل مجموعة (G١٣).

● وقد تزامن الاعلان عن مسودة قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية مع قرار الرئيس أفورقي باقالة وزير الحكم المحلي محمد احمد شريفو، وكان الرجل الثاني في الحكومة وفي الحزب، وسبق ان قام باعمال رئيس الجمهورية في فترة سفره للخارج. وقالت الحكومة أن قرار الاقالة هو عمل روتيني ومن صلاحيات الرئيس، ولكن وسائل الاعلام العالمية تكرت أن الاسباب هي الخلاف حول قضايا التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، ومن ناحية ثانية تعرض لأهم ماورد بمشروع القانون انتظارا لنتائج المناقشة حوله في داخل إرتريا وفي اوساط الجاليات الارترية في المهجر، وذلك على النحو التالي:

- التسجيل في سجلات اسماء الناخبين: يحظر القانون قيد اسم أي شخص ارتكب جرما ضد الشعب بالتعاون النشط مع العدو اثناء فترة النضال من أجل الاستقلال، ويحظر قيد اسم أي شخص تأمر مع قوى خارجية في فترة الاستقلال، ويحظر قيد اسم أي شخص لم يؤد الخدمة الوطنية الالزامية أو اسم أي شخص مقيم في خارج البلاد ولم يدفع ضريبة المساهمة الوطنية.. وبالنسبة للترشيح في الانتخابات يجب أن يكون اسم المرشح مقيدا في سجلات الناخبين وأن يحصل مقدما على توقيعات وموافقة ٥٪ على الاقل من الناخبين المسجلين في الدوائر التي يرغب في الترشح بها.

- تشكيل الاحزاب السياسية: يبدأ المشروع بتعريف الحزب بأنه جماعة منظمة لها اهداف مشتركة وتمارس نشاطها بالوسائل السلمية للمشاركة في السلطة السياسية وتداولها سلميا. وأن واجبات الحزب الالزامية هي الخضوع للدستور والقانون ورفض العنف وعدم اقامة تشكيلات عسكرية وعدم القيام بنشاط يقوم على التجزئة الدينية والقومية واللغوية والعرقية والجنسية والاقليمية. ويجب ان يكون المؤسسون مستوفين للواجبات الوطنية التي يحددها القانون ومبرؤن من أي جريمة كبرى، ولا يقل عددهم عن ١٠٠ وقيم ٨٥٪ على الاقل منهم في داخل إرتريا في اربعة اقاليم على الاقل، وان يكون ٢/٣ عدد المسئولين من خمس قوميات إرتيرية على الاقل و ١/٣ عدد المؤسسين من احد الديانتين الاسلام والمسيحية، وان تقيم قيادة الحزب اقامة دائمة في إرتريا، ويتطلب تسجيل الحزب كبدء نشاطه القانوني أن يقدم المؤسسون شهادات تأييد موقعة من ثلاثة آلاف مواطن لهم حتى التصويت، وينص المشروع على أن اموال الحزب تكون فقط من اشتراكات وتبرعات الاعضاء والمؤيدين لنشاطه، وأن شرط العضو في الحزب هو عدم مصادرة الحقوق السياسية للعضو بحكم قضائي سابق، ويستخدم الحزب في نشاطه كل الاماكن فيما عدا دور القضاء والجيش والشرطة والوزارات واماكن العبادة والتعليم.



# قانون الأحزاب فى إرتريا

● فى فبراير ٢٠٠١ طرحت حكومة إرتريا مشروعين للرأى والنقاش العام بين الارتريين، وهما مشروع قانون الأحزاب والمنظمات السياسية ومشروع قانون الانتخابات، وشهدت الشهور التالية من هذا العام ظهور خلافات فى الرأى بين قيادات حزب الجبهة الشعبية الحاكمة، وقد تداولت وسائل الاعلام تفاصيل هذه الخلافات وآراء القائلين بها، وإجمال الآراء نعرضه فى مجموعتين أو تيارين:

- تيار يرى ضرورة التعجيل بالديمقراطية والحقوق الانسانية وتأكيد الشرعية الدستورية ومشاركة جميع المواطنين فى العملية السياسية ويتقدم هذا الرأى الوزراء والشخصيات العامة التى عينتها الجمعية الوطنية فى سبتمبر ٢٠٠٠ لإعداد مشروع قانون الاحزاب والمنظمات السياسية.

- تيار يرى أن الظروف غير مواتية لأى تعديل فى الوضع السياسى القائم، وأنه يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية قبل نهاية هذا العام بدون مشاركة أحزاب سياسية تعددية. ويقول بهذا الرأى رئيس الدولة والأمين العام لحزب الجبهة فى تصريحات منشورة بصحيفة الحياة (٢٠٠١/٦/١) وصحيفة الشرق الأوسط (٢٠٠١/٥/٢٣).

● والقراءة السياسية لصياغة مشروع قانون الاحزاب الحالى تقول إن المشروع ظاهره الديمقراطية وباطنه إجراءات السلطة التنفيذية، فصياغات المواد على المستوى العام لاتتناقض مع الاتجاهات الديمقراطية السائدة فى إفريقيا مثل الإقرار بمبدأ تعدد الأحزاب وحقوق النشاط والتنظيم السياسى.. الخ، إلا أن آليات تطبيق هذا القانون فى الحياة السياسية العملية تعطى السلطة التنفيذية وأدوات وأجهزة الأمن دورا وسلطة واسعة فى ميدان التأسيس الحزبى وشروط العضوية وإجراءات الترخيص والتسجيل - ويعرض المقال عددا من الأمثلة على هذا:

- تختص المادة السادسة بالمؤسسين للحزب فترى أن عددهم ١٠٠ عضو على الأقل، وتشترط أن يكونوا قد استوفوا كل الواجبات الوطنية المطلوبة منهم بالقانون، وأن يكونوا مبرأين من أى جريمة كبرى، ومثل هذا الشرط موجود فى المادة الثامنة من قانون الاحزاب التى تشترط لصحة العضوية بالحزب ألا يكون العضو ممن صودرت حقوقهم السياسية بحكم قضائى. وبمراجعة المادة رقم ١٨ من مشروع قانون الانتخابات فانها تقول ان الناخب يسجل اسمه فى سجلات الانتخابات بشرط أن يكون مؤهلا قانونا لممارسة الحقوق المدنى والسياسية، وتنص المادة ٢٤ على شروط المرشح فى الانتخابات ومن بينها أن يكون قد أكمل فترة برنامج الخدمة الوطنية فى داخل البلاد، وإذا كان فى المهجر فيكون قد أوفى بكل الالتزامات القانونية المطلوبة، وأنه يمنع من الترشيح كل من ارتكب جريمة ضد الشعب الارتري بالتعاون النشط مع العدو خلال فترة النضال من أجل الاستقلال، أو تأمر بعد ذلك مع قوى خارجية ضد سيادة وحدة أرض الدولة.

● فى تقديرى ان مشروعى القانونين يصدران لإرساء أساس الشرعية الدستورية والسياسية للدولة، وليس لامتداد فترة الشرعية الثورية التى عاشتها البلاد طوال العقد الماضى، كذلك فان تحديد ماهية ومواصفات المصطلحات القانونية الغامضة مثل الجريمة الكبرى ومصادرة الحقوق المدنية والسياسية وإكمال فترة برنامج الخدمة الوطنية وارتكاب جريمة ضد الشعب أمام الثورة الارترية التى امتدت من ١٩٦١ حتى ١٩٩١، يعنى أن السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن والحزب الحاكم هى الفصيل فى التجديد والتوصيف، أما القول بأن الموضوع وتحديد المواصفات هو من اختصاص القضاء، فهذا قول مردود عليه لأن القضاء المدنى ضعيف وغير متطور ولايستطيع معالجة أمور يومية عاجلة ولذلك أنشأت الحكومة المحكمة الخاصة التى مارست عملها فى إصدار الأحكام، وأنه أخيرا بعد ظهور وانتشار حالات وقضايا الفساد أسست الحكومة المحكمة الخاصة العسكرية بهدف التعجيل وتخفيف الأعباء عن القضاء المدنى الضعيف الذى كان غير موجود فى الاصل.

● ومن ناحية أخرى فان استمرار أحكام مصادرة الحقوق المدنية والسياسية يعنى تقسيم الشعب الارتري الى قسمين الأول يتمتع بصفة المواطنة كما تعرفها وتقرها القيادة السياسية، والثانى قسم متهم بالعمالة والخيانة فى الفترة منذ عام ١٩٦١ حتى اليوم ولايعرف أحد متى يبرأ هؤلاء البشر ويستردون حقوق وصفة المواطن. وفى هذا الاطار من المناقشة يحيل مشروع القانون كل هذه الموضوعات والإشكاليات الى مفوضية الانتخابات التى يعين أعضاؤها بقرار من الرئيس، أما استثناء قرارات هذه المفوضية فيكون أمام المحكمة العليا التى صدر قرار من الرئيس بتأسيسها عام ١٩٩٢. وحتى لو قيل أن اقتراح الأعضاء يصدر من الجمعية الوطنية فيمكن القول بأنهم جميعا أعضاء معينون بقرار من الرئيس وجميعا أعضاء فى الجبهة الشعبية الحاكمة.

● المناقشة السابقة تمتد أيضا الى صياغات باقى المادة السادسة والمادة التاسعة من مشروع قانون الاحزاب السياسية وكلها تتطلب مصادقات ومستندات من السلطة التنفيذية خاصة بامكان الإقامة والتركيب الإثنية والدينية وعناوين الأعضاء ومهنتهم وأرقام بطاقتهم الشخصية وبراعتهم من الجرائم والأحكام القانونية، مع مصادقة السلطة التنفيذية على توقيعات (٣٠٠٠) شخص مقيدى بسجلات الانتخابات حتى يمكن إعلان قيام وتسجيل الحزب السياسى فى نهاية المطاف.

# مجموعة الـ ١٥ في إريتريا

● تشهد الحياة السياسية الاريتيرية حالة انشقاق في داخل الحزب الحاكم وهو حزب الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، وتطلق وسائل الاعلام الداخلية والخارجية اسم مجموعة الـ ١٥ للتعريف العام بالمجموعة المنشقة المعارضة، وهم جميعا اعضاء في المجلس المركزي للجبهة وكانوا يشغلون مناصب قيادية بالمعنى الحزبي والسياسي في قمة النظام بعد الاستقلال. وفي الدراسات السياسية الافريقية لا تعتبر هذه الحالة ظاهرة غريبة أو استثنائية، فقد سجلت الدراسات حدوث مثل هذه الحالة في دول تحكمها المنظمات السياسية التي قادت بلادها للاستقلال والتحرر بالاسلوب السياسي أو الاسلوب العسكري، وايضا حدثت هذه الحالة في البلاد التي قام فيها نظام الحزب الواحد مهما تعددت مسميات الحزب او تنوعت ايدولوجيته السياسية والفكرية.

● ولكن الجدير بالدراسة والمتابعة الاكاديمية في حالة اريتريا هو التطوير والنمو علي مستوي القضايا والمواقف التي تعلن عنها مجموعة الـ ١٥، اذ إنه بمرور الوقت منذ انفجار الخلاف في داخل الحزب الحاكم وخروجه الي العلن. وصدور قرارات الرئيس باعفاء المجموعة من مناصبهم الحكومية، يتضح من خلال البيانات والوثائق الصادرة عن المجموعة ان الخط البياني المتصاعد للمطالب والرؤي والقضايا يشير الي ازدياد التناحر والخلاف بين المجموعة المطالبة بالتغيير وبين القيادات المحافظة علي الامر الواقع. وان نمو المسافة الفاصلة بين جانبي الخلاف تطرح عددا من الاسئلة حول القواعد الشعبية والفئات الاجتماعية التي تخاطبها او تعبر عنها مجموعة الـ ١٥، وهل هي فقط في داخل الحزب؟ ام ان المجموعة تنقل حركتها السياسية خارج هياكل الحزب الي الساحة الشعبية العامة حيث توجد قوي وفئات غير منظمة سياسيا وتريد المجموعة استقطابها والحصول علي تأييدها؟ ويتم هذا في ضوء مؤشرات أن قيادة الحزب الحاكم تتحرك لاتخاذ مواقف ضد نشاط ووجود المجموعة بالوسائل الحزبية أو بالوسائل القانونية القضائية التي تعرف باسم المحاكم الخاصة.

● نعرض في المقال آخر الوثائق الصادرة عن المجموعة خلال شهر اغسطس ٢٠٠١، وما ورد في هذه الوثيقة يفصح عن ان المواقف قد انتقلت من القضايا والمشكلات الاولى التي طرحت في داخل هياكل الحزب ومؤسساته، الي قضايا عامة تحتفي بسياسة الدولة في الداخل وبسياساتها الخارجية تجاه دول الجوار بالقرن الافريقي: - القضايا الداخلية المعروضة هي المطالبة بتحديد لغة رسمية للدولة وتقتصر الوثيقة ان تكون اللغة العربية واللغة التجريدية هما اللغتان الرسميتان للدولة، ومن ثم تطلب الوثيقة تعديل نظام التعليم الذي يفرض حالات التدريس في المرحلة الابتدائية باللغة الام للقبائل والشعوب التسعة الموجودة باريتريا، وتطالب الوثيقة بالغاء نظام تجنيد الفتيات في الخدمة العامة ومعسكرات العمل ودعوتهم باوامر مباشرة للقتال في الحرب الاثيوبية - الاريتيرية، ومن ثم يمتد هذا المطلب الي ضرورة تسريح جميع المواطنين الذين جري استدعاؤهم في حالة الحرب ومازالوا جميعا في خدمة القوات المسلحة وعددهم يقدر بنحو ٢٠٠ ألف، بعد ذلك تؤكد الوثيقة مطالبا عاجلا وهو الغاء المحاكم الخاصة التي انشأها الحزب الحاكم بدون سند دستوري قانوني، والتي ادت الي اقالة رئيس المحكمة العليا عندما انتقد وجود المحاكم الخاصة وتهديدها لمبدأ استقلالية القضاء، وتركز الوثيقة علي مطالبة الحزب الحاكم بأن يعتبر نفسه حزبا سياسيا يتنافس مع غيره من الاحزاب السياسية في داخل البلاد، ومن ثم لابد من تهيئة الظروف واتخاذ الاجراءات المناسبة للممارسة الحرة للتنافس الحزبي من خلال تطبيق عاجل لقانون الاحزاب السياسية وقانون الانتخابات، وتهيدا لهذه المنافسة الحرة لابد من احترام حقوق الانسان لجميع المواطنين بدون تمييز واطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمات لمدة طويلة أو تقديمهم للقضاء لمحاكمة عادلة.

- القضايا الخارجية التي تتحدث عنها الوثيقة هي أن الجوار الحسن يقتضي القول بأن مشكلة الحدود السياسية مع اثيوبيا لم تكن تستدعي الحرب والقتال لان قضايا الحدود لاتحل الا بالوسائل القانونية السياسية، كما ان الجوار مع السودان يقتضي سحب القوات العسكرية الموجودة للدولتين علي جانبي الحدود واتخاذ سياسة التعاون والثقة وعدم التدخل والسماح بحرية انتقال الافراد والبضائع، وبالنسبة لاثيوبيا فإن الوثيقة تطلب عدم الاثارة والانفعال من الجانبين وان تقوم الدولة بتخفيض حقيقي لاعداد القوات المسلحة والميزانية العسكرية المخصصة للانفاق علي الحرب والجيش، وتؤكد الوثيقة ان الحرب الاريتيرية - الاثيوبية ادت الي تأخير تأسيس النظام الدستوري في اريتريا، والي توجيه الميزانية والانفاق من التنمية الي الحرب وشراء السلاح وماينتج من تدمير وخسائر بشرية ومادية، وان كل ماحدث كان غير مجد لاريتريا مهما كانت الدوافع.

- تطلب مجموعة المشاركة الشعبية الواسعة في التوصل للعلاج ونقل السلطة من الحزب الي الشعب للتخلص من عدم الاستقرار القائم حاليا في البلاد.



# استمرار أزمة جزر القمر

● بعد توصل الاطراف القومورية الي اتفاق انتاناناريفو بجزيرة مدغشقر في ابريل ١٩٩٩، حدثت اضطرابات شديدة في جزيرة القمر الكبرى وتدخل الجيش بقيادة رئيس الاركان عثمان غزالي واستلم السلطة وعادت الاطراف في الجزر الثلاث الى التفاوض من جديد وتوصلت الي اتفاق فومبوني ( عاصمة جزيرة موهيلي) بحضور ممثلي الحكومة القمرية والقوى السياسية في جزء موهيلي وانجوان والقمر الكبرى وتحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية وبتأييد المنظمة العالمية للفرانكوفونية وبحضور ممثلي الجامعة العربية والامم المتحدة، ووقعت هذه الاطراف القمرية يوم ١٧ فبراير ٢٠٠١ وشهد على التوقيع ممثل كل من منظمة الوحدة الافريقية والمنظمة الفرانكوفونية.

● وفي شهر اغسطس ٢٠٠١ تداولت الانباء عن اضطرابات في جزيرة هنزوان (انجوان باللغة العربية) وتمكن قادة الانقلاب من السيطرة على مؤسسات السلطة في الجزيرة واعتقال العقيد سعيد عبيد الحاكم العسكري للجزيرة، ولكنه تمكن بعد ذلك من الهرب الى جزيرة مايوت التي مازالت تخضع للحكم الفرنسي، وقامت الحكومة الاتحادية بقيادة العقيد عثمان غزالي بالتعرف علي اهداف الحركة الانقلاية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ شروط وخطط اتفاق فومبوني للمصالحة الوطنية واصدار دستور جديد للدولة الاتحادية واجراء انتخابات حرة وتشكيل مؤسسات الحكم على مستوى الدولة الاتحادية والجزر الثلاث، وقد اكدت القيادة العسكرية الجديدة في جزيرة هنزوان تمسكها بالاتفاق وتنفيذه من خلال المفاوضات الجارية لصياغة الدستور، وأن اسباب الانقلاب العسكري في الجزيرة هي اسباب داخلية تتعلق بدهور الاوضاع الاقتصادية وانهيار الضبط الامني بالجزيرة، وأن الجزيرة يديرها حاليا مجلس ثلاثي عسكري.

● واثار ذلك تابعت لجنة صياغة الدستور واللجنة الثلاثية للمصالحة الوطنية اجتماعاتها، حيث ان النص صريح بأن فترة الانتقال والتحول من الوضع الحالي الى الوضع الجديد بالمعنى السياسي والدستوري يجب أن تتبع الجدول المنصوص عليه وهو في يونيو ٢٠٠١ تبدأ اجراءات الاستفتاء الدستوري بعد اتمام الصياغة الدستورية ، وفي ديسمبر ٢٠٠١ تقوم المؤسسات الجديدة على مستوى الاتحاد والجزر بالعمل والادارة والنشاط الحكومية. ومع أن الاجراءات والترتيبات قد تأخرت عن هذا الجدول، فان الاطراف الراعية والضامنة للحل السياسي في اتفاق فومبوني قد تدخلت بالمساعي الطيبة والوساطة للانتهاء من العملية حتى يمكن تشكيل اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة لمراجعة قوانين الانتخابات واعداد سجلات اسماء الناخبين والاشراف على الانتخابات واعلان نتائجها.

● وقد تداولت وسائل الاعلام العربية والاجنبية انباء عن أزمة في داخل لجنة الصياغة الدستورية حول موضوعات اهمها موضوع اسم الدولة الجديدة وموضوع طريقة انتخاب رئيس الجمهورية الاتحادية ، فالرأي منقسم بين ممثلي جزيرة انجوان وممثلي الاطراف القومورية الاخرى بما فيها حكومة العقيد عثمان غزالي ، اذ يطلب ممثلو جزيرة انجوان ان يكون اسم الدولة هو اتحاد دول جزر القمر ويطلب ممثلو الاطراف الاخرى ان يظل الاسم هو اتحاد جزر القمر دون اضافة اليه طبقا لما ورد في اتفاق انتاناناريفو واتفاق فومبوني ، وبالنسبة للموضوع الثاني يطلب ممثلو جزيرة انجوان ان تتكون رئاسة الدولة من لجنة تضم رؤساء الجزر الثلاث ويتولى رئاسة اللجنة اقدمهم بصفة دورية ويشغل العضوان الآخران منصب نائبى الرئيس، وان تكون مدة الرئاسة اربع سنوات ويرى ممثلو الاطراف القومورية الاخرى ان يكون لكل جزيرة رئيس منتخب ومؤسسات حكم ذاتى موسع ، أما رئيس الدولة الاتحادية فيتم انتخابه من خلال اقتراع عام يجرى في وقت واحد في الجزر الثلاث.. وقد تطلب الازمة من الاطراف والمنظمات الراعية والضامنة ايفاد مبعوثين للمشاركة في النقاش والصياغات الدستورية للتوصل الى حل سياسى، حيث إنه من الواضح ان جوهر الاختلاف هو موضوع تقاسم السلطة مع بقاء واستمرار الوحدة الوطنية للجزر الثلاث، وقد تداولت الصحف العربية ان جامعة الدول العربية ارسلت خبيرا فى الشئون الدستورية للمشاركة فى موضوع النقاش والصياغات.

● ومع أن الموضوع السياسى والدستورى يبدو مسألة داخلية وصراعا حول تقاسم السلطة، إلا أن الاطراف الخارجية لها وجود غير مباشر وتأثير غير مباشر ، ففرنسا لها علاقات تاريخية وهي شريك على مستوى العلاقات الثنائية كما انها قناة الاتصال والتعاون بين جزر القمر والاتحاد الاوروبى، حتى يمكن القول ان لها دورا متميزا بالنسبة لكل الاطراف الخارجية المهمة بجزر القمر، ومن جانب آخر فإن السياسة الامريكية لها اهتمامات بالجزر التي تجاور بالمعنى الجغرافى جزيرة ديجو جارسيا وهذه الجزيرة هي القاعدة الامريكية البحرية الجوية المهمة فى منطقة المحيط الهندى والسياسة الفرنسية تراقب الاهتمامات الامريكية وايضا اهتمامات دولة جنوب افريقيا فى المحيط الهندى ولهذا يستحق الموضوع استمرار المتابعة والاهتمام العربى عامة والمصرى خاصة.

# مكافحة الفساد فى ليبيا

● فى العقد الأخير من القرن العشرين تزايدت الدراسات البيئية متنوعة التخصصات فى موضوع دراسات الفساد فى ميادين الأسباب والأنواع والنتائج وأساليب مكافحة والتخصصات المرتبطة فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون. كما أن الدراسات المنشورة تتحدث على مستوى الظاهرة وعلى مستوى الحالة، نظرا لانتشار الظاهرة فى عديد من الدول فى قارات العالم المعاصر، وأن هذه الدول تعيش فى ظل نظم سياسية متنوعة، وتطبق فلسفات اقتصادية مختلفة، ولها أطر ثقافية متعددة، ومن ناحية ثانية تشكلت منظمات عالمية وإقليمية لدراسات الموضوع باسم منظمات مكافحة الفساد أو منظمات الشفافية، وهى تضم لجانا أو جمعيات حكومية وغير حكومية، وصار هذا ميدانا تنشط فيه منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى أو المجتمع الأهلى، ومطبوعات منشورة بلغات عدة.

● وفى الذكرى الثانية والثلاثين لثورة الفاتح العظيم تحدث الأخ العقيد معمر القذافى فى احتفالات عام ٢٠٠١ أمام المؤتمر الشعبى العام فى ليبيا، وذكر فى حديث مباشر وصريح قضية انتشار الفساد فى بلاده، ولكى يكون الحوار ايجابيا حول الموضوع أعرض مقتطفات من خطابه الذى نشرته وسائل الاعلام العربية يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠١.

- يوجد استياء لىبى عام من الفساد والرشوة التى أدت إلى اثراء أقلية، ولماذا أصبح للبعض سيارات ركوب عدة وكاكين؟ لأنهم تحايلا على القانون، ولقوا وداروا وهم يضحكون على الناس، هناك استهتار يمس الصالح العام، هناك من جمعوا ثروات باستغلال غير شرعى للقانون، وأصبحت هذه مشكلة وخلقت حقدا فى المجتمع.

- إن الانفتاح الاقتصادى أفاد أقلية من الناس، لقد حان الوقت لوقف الاحتياىل على النظام والحفاظ على العدالة الاجتماعية، الناس منهم أطباء ومهندسون يسألون كيف يصبح بعض الناس وهم جهلة لا يعرفون الامضاء يمتلكون ثروة غير شرعية بالتحايل على النظام والقانون؟

- إن الموظفين الحكوميين فى الشركات التى تملكها الدولة يأخذون رشاوى مقابل تقديم خدمات عامة مثل توصيل خطوط الهاتف، هناك فساد ورسوة وخطر أن نتصرف وكأنها غير موجودة، إن الفساد موجود وإذا أخفيته يعنى هذا أننى راض عنه.

- اقترح أن تجمد ليبيا مؤقتا اتفاق عائداتها من تصدير النفط فى مسعى للحد من استئراء الفساد، انا اقترح أن نوقف ثروة النفط حتى نتفاهم حولها وكيف نستغلها للصالح العام؟ واقترح أن تبقى الثروة الوطنية مجمدة حتى نتأكد من أنها تصرف للصالح العام.

- أتوقع ردة فعل ولا استبعد المدامات، والناس يسألون من أين لك هذا؟ ولا استبعد أن يطالب الناس فى ليبيا بمحاكمات استثنائية ربما يكون فيها مدامات واعدامات.

● هذا كلام مهم لأن الجماهيرية الليبية تطبق نظاما سياسيا غير متكرر فى الدول الافريقية والعربية، وهى على لسان القائد تشكو من أعراض المرض الذى أصاب النظم السياسية الأخرى غير المتماثلة والمتطابقة مع النظام فى ليبيا.

ومن ناحية ثانية تقول دراسات اقتصادية منشورة ان العائدات السنوية البترولية بلغت نحو (٢٤) بليون دولار فى العام الماضى، وأن حجم الاحتياطى من العملات الاجنبية قد ارتفع وأن الانفتاح الاقتصادى هو سياسة رسمية أقرها مؤتمر الشعب العام من قبل، وأن الدولة الليبية لديها عائدات من صناعة البتروكيماويات تقدر بمبلغ ٦ بلايين دولار سنويا، وأن عائداتها من استثمارات الدولة فى الخارج تقدر بنحو ٥ بلايين دولار سنويا، وأن الميزانية السنوية فى ليبيا تسجل فائضا منذ عام ١٩٩٨.

● ومن ناحية ثالثة تقول الدراسات المنشورة اعتمادا على تقديرات أوروبية ان ليبيا قد سددت متأخرات ديونها المرتبطة بشراء السلاح أو المتبقية من تكاليف إنشاء النهر الصناعى العظيم، وانها خفضت ميزانيتها العسكرية بنسبة مئوية مرتفعة، كما أنها جمدت عددا من المشروعات المكلفة عديمة الجدوى، ومع ذلك فإن معدلات البطالة مرتفعة بين المواطنين الليبيين، فالدولة تقول إن النسبة هى ١٤٪، والمصادر الأجنبية تقول إنها ٢٢٪، كما تقول المصادر الأجنبية ان المجتمع الليبى شهد منذ أيام الاقتصاد الموجه الذى قادته مؤسسات الدولة والمنظمات الشعبية - ظهور طبقة طقيفة من التجار استفادت بحكم مركزها الاجتماعى والسياسى الداخلى من السيطرة على السوق الاستهلاكية وتجارة التصدير والاستيراد.

● اعتقد أن المعلومات التى تتراكم الآن عن أوضاع الفساد فى ليبيا وأساليب مكافحته التى تفكر فيها الدولة - تدعو الجماعة العلمية فى مصر والجماعة العلمية فى ليبيا إلى بدء الدراسة والحوار حول انتشار الظاهرة فى الجماهيرية لأنها تستحق دراسة حالة.



# انتهاء التمرد المسلح في السنغال

● في منتصف شهر مارس ٢٠٠١ أعلنت حكومة السنغال عن نجاح المفاوضات مع حركة القوى الديمقراطية لاقليم كازامانس، وأن الطرفين توصلا إلى حل سياسي للنزاع المسلح الذي بدأ بالاقليم منذ ديسمبر عام ١٩٨٢. وتقضى الاتفاقيات الموقعة مع قيادة الحركة وقيادات فصائل جبهة الجنوب وجبهة الشمال بمايلي :

- قبول مبدأ المشاركة في الحكم والادارة بالاقليم.
- وقف اطلاق النار وتسليم أسلحة المتمردين.
- إطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحركة والمدنيين المتعاونين معهم.
- انسحاب الجيش السنغالي من الأقليم إلى ثكناته.

● لقد بدأت المفاوضات بين الجانبين في ديسمبر ٢٠٠٠، وجرت في عاصمة جامبيا وبمعاونة من غينيا بيساو. وكان يرأس وفد الحكومة وزير الداخلية مامادو نيايج ووفد المعارضة المسلحة الأب أوجستين ديامكون سبخور بعد أن أخذ موافقة قيادات جبهة الجنوب وجبهة الشمال التي كانت الحركة قد انقسمت إليها. كما أسهم في تهيئة المناخ للتفاوض عدد من رجال الطرق الصوفية من التيجانية والمريديّة. وكانت الحكومة قد أعلنت أنها تقبل مناقشة أي موضوع في المفاوضات يطرحه المتمرّدون ماعدا مطلب الانفصال عن السنغال، وكانت نتائج وافرّازات طول الفترة الزمنية للتمرد المسلح ، وحجم الدمار والخسائر التي لحقت بالاقليم وسكانه قد اقنعت قيادات التمرد بعدم امكانية تحقيق حل عسكري .

ومن جانب آخر فإن قيادات الدولة والحكومة قد تغيرت بعد انتخاب الرئيس عبدالله واد رئيسا للجمهورية في الربع الأول من عام ٢٠٠٠، ثم طرح الرئيس تعديلات دستورية تم الاستفتاء عليها وحازت على موافقة شعبية في مطلع عام ٢٠٠١، وأخيرا أعلن عن حل البرلمان (الجمعية الوطنية) والدعوة إلى انتخابات تشريعية يوم ٢٩ ابريل ٢٠٠١.

● كما كان الحال في اغلب الدول الافريقية المستقلة في الأعوام الستينيات من القرن العشرين كانت الاقاليم تشكو من سيطرة المركز على أمور السياسة والميزانية وبرامج التنمية وتخصيص الوظائف، وحدث هذا بالنسبة لاقليم كازامانس تجاه العاصمة داكار والطبقة السياسية الحاكمة بعد استقلال السنغال، خاصة أن أبناء إقليم كازامانس ينتمون إلى أصول إثنية ولغوية وقبلية فيها اختلاف عن الأوضاع في باقي الدولة ، وأن الموقع الجغرافي للإقليم يجعله مجاورا لدولتي جامبيا وغينيا بيساو وله قرابات وامتدادات قبلية ودينية مع الدولتين، ويضاف إلى هذا تأثيرات ونتائج حرب التحرير وتصفية الاستعمار البرتغالي التي قادها الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٧٤. وقد واجهت حكومة السنغال التمرد بالقوة المسلحة إذا اعتبرته جزءا لا يتجزأ من صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين.

● وعلى الرغم من أن الحركة بدأت بعضوية تضم المسلمين والمسيحيين من أبناء الأقليم، إلا أنها انقسمت إلى فصيلتين هما جبهة الشمال برئاسة ليوبولد سانجا وتضم غالبية من المسيحيين، وجبهة الجنوب برئاسة ساليف سايدو وتضم غالبية من المسلمين، ولكن الأوضاع في جبهة الجنوب أصابها الضعف واستشرت فيها خلافات على مستوى القيادات والاجنحة نتيجة للحرب الأهلية التي نشبت في غينيا بيساو بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية، ثم مقتل قائد الجيش بعد فشل محاولة انقلاب عسكري قام بها، وبعد ذلك جرى اغتيال رئيس جبهة الجنوب ، وداهمت قوات غينيا بيساو مخازن أسلحة الجبهة في مناطق الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا بيساو واستولت عليها.

● كل المتغيرات السابقة ساعدت الرئيس عبدالله واد في سعيه لإنهاء التمرد قبل إجراء الانتخابات القادمة ، وساعده في ذلك وساطات أفريقية وأوروبية، كما أنه استفاد من عضوية بلاده في تجمع دول الساحل والصحراء الذي تنضم إليه جامبيا، وأن التجمع على مستوى اجتماعات القمة قد قوض العقيد القذافي في تنسيق عمليات السلام وتسوية النزاعات في داخل فضاء التجمع، ولهذا فإن التوصل إلى هذا الاتفاق السياسي السلمي يعتبر انتصارا للرئيس عبدالله واد وحزبه الذي يتنافس في المعركة الانتخابية، ومن جانب آخر يعتبر الاتفاق فالأ حسنا للسيدة مام ماديوربوي رئيسة وزراء السنغال، وهي وزيرة العدل في أول وزارة تشكلت في عهد الرئيس عبدالله واد، وقد عينها الرئيس في الأسبوع الأول من شهر مارس قبل إجراء الانتخابات القادمة بحوالي ثمانية أسابيع وكلفها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة أن الاتهامات بتزوير الانتخابات في السنغال كانت أمرا شائعا في الثقافة السياسية في عهد الرئيس السابق عبدو ضيوف، ويريد الرئيس عبدالله واد أن يقدم للشعب السنغالي تجربة انتخابية جديدة تتصف بالنزاهة واحترام حقوق الانسان.

# متابعات سياسية في أفريقيا

يقدم هذا المقال عرضا وتعليقا علي حدثين أولهما في السنغال وثانيهما في جزر القمر ، وقد حدثا خلال شهر فبراير ٢٠٠١ ، ويقعان في دائرة التغيير السياسى العام أو موجة التحول نحو الديمقراطية التى تتقدم وتتسع فى القارة الافريقية وأداة التغيير هى الأسلوب السياسى فى الحالتين .

## السنغال :

اصدر الرئيس عبدالله واد قرارا بحل البرلمان والدعوة الي انتخابات تشريعية جديدة من المنتظر أن تجرى فى أواخر شهر ابريل المقبل ، ويمثل هذا القرار اعلانا باختتام إجراءات الفترة الانتقالية التى تعهد الرئيس بتنفيذها خلال عام واحد فى حالة فوزه بالرئاسة الأولى التى جرت خلال شهرى فبراير ومارس ٢٠٠٠ ، ويشير الي اهم معالم البرنامج السياسى للتغيير الذى طرحه الرئيس خلال المعركة الانتخابية :

- تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة وحدة وطنية تضم جميع الاحزاب والقوى السياسية المؤيدة لبرنامج التغيير ، وقد حدث هذا بعد فوزه بالرئاسة الاولى وشكل عبدالله نياس رئيس حزب التحالف التقدمى الوزارة التى ضمت ممثلى سبعة احزاب وكانت مهام الحكومة متنوعة فى مقدمتها تفكيك دولة الحزب الواحد الذى حكم البلاد باستمرار لمدة ٤٠ عاما منذ الاستقلال ، ومحاربة الفساد ، واعادة تنظيم الادارة الحكومية مع الالتزام باستمرار واحترام الارتباطات الاقتصادية والنقدية مع فرنسا ودول الفرنكوفون الافريقى .

- اعداد مشروع التعديل الدستورى الذى عرض علي الاستفتاء العام فى شهر يناير ٢٠٠١ ، وأهم معالم التعديل هى إلغاء نظام المجلسين إلغاء مجلس الشيوخ والاكتفاء بمجلس النواب المنتخب وتقليص صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية ونقلها الي رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وتحديد مدة ولاية الرئيس بخمس سنوات تقبل التجديد لمدة واحدة تالية ، ومنح رئيس الجمهورية سلطات حل مجلس النواب والدعوة الي انتخابات جديدة ، ويضاف الي هذا عدد من المواد الخاصة بتوسيع الحقوق والحريات للنساء بالمعنى السياسى والاقتصادى .

- بعد حصول التعديل الدستورى علي الاغلبية فى الاستفتاء العام صار الدستور الجديد ساريا ، ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية قرارا بحل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة ، والسبب الاساسى هو أن هذا المجلس كان قد تشكل نتيجة للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٨ ، وحصل حزب الحكومة وقتذاك على أغلبية ٩٣ مقعدا من اجمالى المقاعد الـ (١٤٠) بالمجلس ثم عينت الحكومة جميع اعضاء مجلس الشيوخ طبقا لنص الدستور السابق .

## جزر القمر :

- نجحت وساطة ثلاثية تضم ممثلى منظمة الوحدة الافريقية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الاوروبى بعد شهرين من المفاوضات مع ثلاثة أطراف قومورية ، وهى المجموعة العسكرية الحاكمة فى العاصمة موروئى برئاسة العقيد عثمان غزالى والمجموعة الانفصالية الحاكمة فى جزيرة هنزوان (أنجوان) وتجمع أحزاب وشخصيات المعارضة فى دولة جزر القمر وكانت هذه المفاوضات هى الجولة الأخيرة من المفاوضات والمباحثات لإنهاء الازمة الانفصالية والازمة الدستورية فى الدولة .

- لقد وقعت جميع الاطراف القومورية بدون أى تحفظ علي الوثيقة النهائية للمصالحة ، كما وقعتها وفود الوساطة شهودا علي انتهاء الازمة ، والمبدأ الاساسى لصياغة الوثيقة هو تقاسم السلطة بين مؤسسات الحكم فى العاصمة موروئى بجزيرة القمر الكبرى ومؤسسات الحكم فى الجزيرتين الاخرين أنجوان وموهيلى ، والمحافظة علي وحدة الدولة وترابها الوطنى فى ظل نظام فيدرالى ديمقراطى منتخب كما تنص الوثيقة علي الاستفتاء حول دستور الدولة وتعقبه انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة طبقا لجدول زمنى علي المستوى الفيدرالى وعلي مستوى الجزر .

- كان وفد منظمة الوحدة الافريقية برئاسة الممثل الخاص المقيم للأمين العام للمنظمة وهو من موزمبيق ، ويضم ايضا ممثلين لدول منطقة الجنوب الافريقى والمحيط الهندي علي أساس أنها الدول ذات الاهتمام بالاحداث فى جزر القمر واستطرادا نشير الي أن الامين العام المساعد للجامعة العربية كان قد زار البلاد فى شهر نوفمبر ٢٠٠٠ لمدة عشرة ايام لتقصي الحقائق واستكشاف امكانيات المصالحة الوطنية بناء علي طلب من العقيد عثمان غزالى ، وقد اكد وفد الجامعة العربية انه لا يوجد تنافس بين الجامعة والمنظمة الافريقية بشأن التوصل لحل الازمة القومورية ، وأن الجامعة لاتستطيع تعيين ممثل مقيم لها فى جزر القمر نظرا لظروفها المالية .. ولهذا هى تتشاور وتتسق مع منظمة الوحدة الافريقية .



# العلاقات المائية بين موريتانيا والسنغال

● تابعت مجلة «الأهرام الاقتصادي» التطورات في السنغال منذ إجراء الانتخابات الرئاسية التي جرت جولتها الثانية في مارس عام ٢٠٠٠ وفاز فيها الرئيس عبد الله واد بالرئاسة الأولى، وكان يتزعم تحالفا سياسيا من عدة أحزاب وجمعيات ومنظمات مدنية باسم التغيير (سويي). ثم جرى تعديل الدستور السنغالي وطرح للاستفتاء العام في مطلع العام الحالي، فلما حصل على الأغلبية المطلوبة قام الرئيس بحل مجلس النواب ودعا إلى انتخابات برلمانية جرت في شهر أبريل الماضي.

● وفي هذا المقال نتابع أهم معالم الحياة السياسية في السنغال بعد إعلان فوز تحالف التغيير الذي يقوده رئيس الجمهورية، فقد حصل على ٨٩ مقعدا من إجمالي المقاعد وعددها ١٢٠ بالمجلس. وأعاد الرئيس عبد الله واد تعيين السيدة مامي ماديور بويي رئيسة للوزراء، فشكلت الوزارة وعينت فيها خمس وزيرات، وتعتبر هذه ظاهرة فريدة في الحياة السياسية للسنغال ولدول الفرنكفون الأفريقي من حيث عدد المناصب ومن حيث الخبرات التكنوقراطية التي تتصف بها الوزيرات الجدد.

● لقد تعهد الرئيس عبد الله واد بحل المشكلات المستعصية في حياة بلاده وفي مقدمتها إنهاء التمرد المسلح في إقليم كازامانس الذي بدأ منذ عام ١٩٨٢، وقد نجحت المفاوضات بين الحكومة وقيادة التمرد في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات، وفي شهر مايو الحالي قام بتسوية المشاكل والاختلافات بين بلاده وموريتانيا حول نهر السنغال. وهي مشكلات أدت في عام ١٩٨٩ إلى صدامات وعنف مسلح بين البلدين، ثم ظهرت نذر الصدام بين البلدين الجارين مرة ثانية في يونيو من العام الماضي عندما طرحت السنغال للتنفيذ مشروع الأحواض الجافة الذي يهدف إلى ري مساحات واسعة من الأرض السنغالية عبر حفر أنفاق لجذب مياه النهر ونقلها داخل السنغال، وأعلنت موريتانيا وقتذاك أن تنفيذ المشروع يعني حصول السنغال على حصة من المياه أكبر من الحصة المقررة بين الدول الثلاث المؤسسة لمنظمة استغلال نهر السنغال وهي السنغال وموريتانيا ومالي، وأن الضرر المباشر سوف يقع على موريتانيا إذ سوف تتناقص حصتها المائية المقررة مما يؤدي إلى أضرار بالغة بالزراعة الموريتانية، ولم تكف موريتانيا بالاحتجاج الدبلوماسي، وإنما وضعت قواتها المسلحة في حالة إستعداد وأعلنت أن جميع الاحتمالات مفتوحة مالم تتراجع السنغال عن التنفيذ وتتفاوض أولا مع الدولتين الشريكتين، وقد قبل الرئيس عبد الله واد المطلب الموريتاني وأوقف تنفيذ المشروع السنغالي بعد وساطات وتدخلات من ملك المملكة المغربية ورئيس جمهورية مالي.

● وفي منتصف شهر مايو الحالي زار الرئيس واد موريتانيا وتفاوض مع المسؤولين فيها لتخفيف التوتر المائي بين البلدين، وتوصل الجانبان إلى استعمال مدخل التكامل وإقامة المشروعات المشتركة لحل المشكلات القائمة في ميدان التعاون الاقتصادي وفي مجالات تسيير وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المشتركة، ولذلك وقع البلدان اتفاقا لإنشاء جسر عبر النهر يربط البلدين في مجال المواصلات والنقل وانتقال المواطنين، وكذلك اتفاقات في مجالات الطاقة الكهربائية والاتصالات المشتركة بين البلدين، وقد أكدت هذه الاتفاقات تمسك الدول الثلاث بالحصص المقررة من مياه الري والشرب لكل من السنغال ومالي وموريتانيا.

● وفي مجال العلاقات السياسية نجد أن السياسة الخارجية السنغالية تساند مشروع إنشاء الاتحاد الأفريقي، وتدعو إلى مزيد من العلاقات والتعاون مع المملكة المغربية، وقد حدث في مؤتمر سرت الثاني عام ٢٠٠١ أن دعا الرئيس عبد الله واد إلى ضرورة عودة المملكة المغربية لشغل مقعدها في منظمة الوحدة الأفريقية وفي الاتحاد الأفريقي بعد أن يدخل حيز التنفيذ، وكان يشير في ثانيا حديثه إلى أن أغلبية الدول الأفريقية التي سبق أن اعترفت بالجمهورية الصحراوية (البوليساريو) قد سحبت اعترافها، وأنه يجب مناقشة مدى قانونية وجود الجمهورية الصحراوية في عضوية أي تنظيم وحدوي أفريقي. وقد أدى المنطق الذي تحدث به الرئيس واد إلى مشادة كلامية بينه وبين الرئيس بوتفليقة على أساس أن الجزائر هي الدولة الأفريقية الأولى التي تساند البوليساريو وسبق أن حشدت لها التأييد اللازم لتحصل على عضوية منظمة الوحدة الأفريقية، مما ترتب عليه انسحاب المغرب وتجميد عضويتها في المنظمة.

● ومن ناحية ثانية فإن نشاط السياسة الخارجية السنغالية يتنوع، فهي عضو بتجمع دول الساحل والصحراء، وهي عضو في منظمة إيكواس لغرب أفريقيا، علاوة على عضويتها التقليدية في منظمات دول الفرنكفون لغرب أفريقيا، وهي عضو أيضا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمارس نشاطا واسعا في العلاقات الثقافية مع الدول العربية والإسلامية.

# المذابح في مدينة جوس

● مدينة جوس هي عاصمة ولاية بلاتو في نيجيريا، وتقع الولاية في شمال اقليم الوسط ولها جوار جغرافي مباشر مع ولايات اقليم الشمال، وهي الولايات الاثنتا عشرة التي طبقت القانون الجنائي الاسلامي في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١.

وتشتهر الولاية بأنها الموطن الاول للسياحة والاجازات في نيجيريا، وتشير منشورات السياحة الى ما تتصف به من مناخ صحو ومناظر خلابة وبيئة طبيعية نظيفة ومتنوعة. وبالمعنى السياسي تشتهر المدينة التي تضم مسيحيين ومسلمين بأنها لم تعرف التوتر أو الاحتكاك بين الطوائف الدينية والاثنية حتى في ايام الحرب الاهلية الدامية في نيجيريا من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٥. ولذلك يقال عن المدينة بأنها موطن السلام والتسامح بين مختلف السكان والمواطنين الذين ينتمون الى اثنيات واعراق مختلفة.

● ولكن هذه الصفات والاضاع تمزقت فجأة ودون سابق توقعات في الفترة من ٧ سبتمبر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لقد بدأت الاشتباكات المسلحة عقب صلاة الجمعة يوم ٧ سبتمبر، وتقاتل المسلمون والمسيحيون بالسلاح من البنادق والهروات والبلط، واندفع الجانبان في الشوارع يهاجمون المارة ويحرقون المنازل ومحال التجارة ودور العبادة من كنائس ومساجد، وانتقل العنف المسلح من احياء المدينة الى الجامعة بين الطلاب، وهرب آلاف من السكان المدنيين للاحتباء بمراكز الشرطة أو ثكنات الجيش أو اماكن العبادة. وامام عجز الشرطة بالولاية عن ايقاف الاضطرابات والاشتباكات فرض حاكم الولاية نظام منع التجول من الغروب حتى الفجر، ومع ذلك لم تتوقف الاضطرابات والاشتباكات ليلا ولهذا تدخلت الحكومة الفيدرالية وامرت الجيش بالتدخل لفرض الامن والنظام، وارسل الرئيس اوباسانجو الجنرال يعقوب جيون رئيس الجمهورية الاسبق ايام الحرب الاهلية النيجيرية للوساطة بين الطوائف المتناحرة والكف عن استخدام السلاح والتوصل لمصالحة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك لانه ابن الولاية وله علاقات طيبة مع اهلها من المسلمين والمسيحيين، ثم شكل الرئيس فريقا من الوزراء لزيارة الولاية وعدد آخر من ولايات الجوار الجغرافي في اقليم الشمال والوسط لبحث اسباب هذا الانفجار العنيف واقتراح وسائل قانونية وسلمية لمكافحة الاثار وعدم التكرار، خاصة أن وسائل الاعلام النيجيرية والعالمية نشرت ارقاما للقتلى والجرحى تتراوح بين مائة وبين خمسمائة شخص من المدنيين والعسكريين.

● لم تنشر بعد تقارير رسمية من حكومة الولاية أو من الحكومة الفيدرالية عن الاسباب والنتائج، ولكن وسائل الاعلام ودوريات الدراسات المتخصصة نشرت كثيرا عن الموضوع، ونجمل ماقيل في التالي:

. على مستوى الولاية يكون المسيحيون الاغلبية العديدة للسكان وفي جداول الناخبين، وهذا واضح في تركيب عضوية المجلس التشريعي بالولاية، وسبق الاحداث توتر بين الجانبين من السكان حول التعيين في المناطق الخاصة بالبرنامج الفيدرالي لمكافحة الفقر، وهو برنامج تموله المنظمات المالية العالمية والدول المانحة، ورأى كل جانب أن مرشحه هو الاجدر بالمنصب القيادي لهذا البرنامج، وظهر في هذه المناسبة أن كلا من المسلمين والمسيحيين قد شكل جمعية أو منظمة اثنية تتشكل عضويتها من ابناء الطائفة أو الاثنية، وبوجه عام هذه ظاهرة منتشرة في جميع ولايات الاتحاد الفيدرالي النيجيري، ولكنها تمثل مخاطر بالمعنى السياسي لان هذه الجمعيات تجمع وتكدس الاسلحة بدعوى حماية ابناء الطائفة من انتشار جرائم السرقة بالاكراه وقطع الطريق والاعتداء المسلح، ولكن الخطورة تتمثل في احتمال استخدامها في مناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠٠٣، ومن ناحية ثانية صدرت من قبل اعتراضات من القيادات الكنسية حول قانونية الصلاة يوم الجمعة في الشوارع المحيطة بالمسجد الجامع في قلب العاصمة، وان هذا يعطل حركة المرور في منطقة سكنية اغليبيتها من المواطنين المسيحيين، وقد صاحبت هذه المناسبة مشادات كلامية وقانونية نشرتها الصحف المحلية، ولذلك تقول الانباء المنشورة عن بدء الاحداث يوم الجمعة ٧ سبتمبر ان المصلين منعوا امرأة مسيحية من المرور امام الجالسين استعدادا للصلاة في الشوارع المحيطة بالجامع.

. على مستوى الاتحاد الفيدرالي يوجد انقسام كبير في الرأي العام على مستوى الولايات (٣٦ ولاية) حول دستورية تطبيق ولايات الشمال للقانون الجنائي الاسلامي، وان الحكومة الفيدرالية قد طلبت من المحكمة الدستورية العليا النظر في اجراءات التطبيق ومدى تطابقها مع الدستور الفيدرالي للدولة، وهو لا ينص على دين معين للدولة الفيدرالية أو للولايات المكونة لها، ومن ناحية أخرى يجري حشد الآراء حول الموضوع في الولايات الاخرى التي لم تطبق القانون الجنائي الاسلامي وما زالت تطبق القانون الجنائي الفيدرالي، ولا يقتصر النقاش في المجالس التشريعية للولايات وإنما امتد الى تنظيم جمعيات ومؤتمرات للتأييد أو للمعارضة، وتشارك وسائل الاعلام النيجيرية المكتوبة والسموعة والمرئية في النقاش والحوار، وآخر الاجراءات في هذا المجال هو عقد مؤتمر اساقفة كل الكنائس المسيحية في نيجيريا في الاسبوع الاخير من شهر سبتمبر وقراره بمعارضة التطبيق بالوسائل القانونية المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي النيجيري.



# متابعات سياسية لأحداث إفريقية

يعرض المقال قراءة سياسية لتطورات الأوضاع الأخيرة في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية أرض الصومال، ولأهرام الاقتصادي اهتمام سابق بكل من البلدين، فقد سبق أن نشر بضعة مقالات حول الأوضاع والاحداث في كل منهما على حدة.

## جمهورية إفريقيا الوسطى:

بدأت الاحداث الدموية يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٦ بمحاولة انقلاب عسكري تجمع بين متمردين عسكريين وقوى من المعارضة في افريقيا الوسطى ، واستقدم قادة التمرد مجموعة من ميليشيات انتراها موى المتمردة والمتمركزة في الكونجو بقيادة ضباط سابقين من الهوتو في جيش رواندا السابق، وقاد كل هذا الجمع الجنرال كولنجبا وهو قائد انقلاب عسكري ورئيس جمهورية سابق من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩٣. وقد فشل الانقلابيون في الاستيلاء على القصر الرئاسي واستولوا على ثكنات ومعسكرات للجيش في العاصمة وضواحيها. وقد استنجد رئيس الجمهورية انجي فيلكس باتاسيه بالعقيد معمر القذافي الذي ارسل وحدات من القوات الخاصة المحمولة جوا، كما استجاب بالمساعدة رئيس جمهورية تشاد، وارسل جان بيير بمبا قائد حركة الكونجو المتمردة ضد حومة كينشاسا عددا من قواته بمساندة رئيس جمهورية افريقيا الوسطى، ودار القتال حتى تمت تصفية المحاولة الانقلابية.

الملاحظة الاولى هي أن افريقيا الوسطى استندت في طلب المساعدة الى معاهدة تجمع دول الساحل والصحراء والاتفاقية الامنية الموقعة بين اعضاء التجمع، وهذا هو سبب الاستجابة الليبية والتشادية، ومن ناحية اخرى فإن حركة التمرد الكونجولي تتمركز في شمال البلاد على ضفة نهر الكونجو ولها علاقات تعامل مع حكومة افريقيا الوسطى من قبل ، ولهذا قررت المساندة، واستطرادا نقول أن هذه الحركة المتمردة تحظى بمعاونة ودعم أوغندا.

التمرد العسكري الفاشل هو المحاولة الثالثة منذ تولى الرئيس باتاسيه الحكم في عام ١٩٩٣، والعداء بين الحكومة والمعارضة له اسباب سياسية واقتصادية واثنية، كما أن الدولة تعرف مسلسل الانقلابات العسكرية منذ استقلالها عام ١٩٦٠، ولكن الملاحظة الثانية هي استعانة المعارضة بمجموعة من المقاتلين المقبلين من الكونجو وهم من الهوتو الذين يقاتلون ضد رواندا ويتحالفون مع حكومة الكونجو منذ ايام الرئيس كاييلا الاب. وهذا مؤشر على ظهور فئات من المرتزقة الافارقة الذين يحاربون مع اكثر من جهة نظرا لانتشار الحروب الاهلية والمنازعات المسلحة في منطقة وسط افريقيا .

الملاحظة الثالثة هي رد الفعل الاوروبي والامريكي فقد كان هينا لينا واكتفى باستنكار الانقلاب العسكري ضد حكومة شرعية منتخبة تحت اشراف قوات الامم المتحدة التي كانت موجودة في البلاد حتى مطلع ٢٠٠٠، وازداد الاستنكار الامريكي تحذيرا الى ليبيا من مغبة التدخل العسكري وان السياسة الامريكية تتابع الموضوع، وردت ليبيا بأنها تقوم بدور ايجابي لحفظ الامن والاستقرار ، ولكن الذي يلفت النظر في هذه المناسبة هو أن السياسة الفرنسية لم ترسل قواتها لمساعدة الحكومة والحفاظة على الامن والاستقرار ، وان الرئيس باتاسيه لم يطلب المساعدة من اتحاد دول افريقيا الوسطى الفرانكوفون.

الملاحظة الاخيرة هي أن السياسة المصرية تهتم بهذه الدولة واوضاعها فهي تجاوز السودان والكونجو الديمقراطية وتشاد والكونجو برازافيل والكاميرون علاوة على عضويتها المشتركة في تجمع دول الساحل والصحراء فإن مصر اسمهمت بقوات في بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في الفترة الاخيرة من العقد الماضي طبقا لقرارات مجلس الامن.

## جمهورية أرض الصومال:

بعد عشر سنوات من إعلان الانفصال والاستقلال من جانب واحد، قرر رئيس الجمهورية محمد ابراهيم عقال الانتقال من فترة الدستور المؤقت الانتقالي الى الاستفتاء على دستور دائم يكرس وضع الاستقلال ويكون مدخلا لطلب عضوية المنظمات الدولية، والاقليمية والحصول على اعتراف من الدول الاخرى استناد الى مبدأ حق تقرير المصير. وحدث الاستفتاء يوم ٣١ مايو ٢٠٠٦ واستدعت الحكومة فرقا اجنبية اوروبية وامريكية للاشراف على الانتخابات، واعلنت النتائج بموافقة اكثر من ٩٠٪ من الناخبين، واستطرادا نشير الى أن المعارضة موجودة في داخل البلاد وهي ترفض الاتجاه نحو الانفصال والاستقلال ، كما أن الحكومة اعتقلت أحد زعماء المعارضة وهو سليمان محمد أدن قبل الاستفتاء عند عودته من الخارج واتهمته بالتآمر مع رئيس جمهورية جيبوتي الذي تتهمه الحكومة بأنه يعارض استقلالها ويعمل على زعزعة استقرارها، وقد أفرج عنه بعد اسبوع من تاريخ اجراء الاستفتاء.

الملاحظة الاولى لاتعلق بالاستنكار العربي عامة والمصري خاصة لخطوات الانفصال والاستقلال والاستفتاء ، فهذا موقف معروف ومستمر، ولكن الملاحظة هي حول ماذا بعد؟ ان عدم الاعتراف العربي والافريقي والدولي ليس له سبب واحد وانما لكل طرف اسبابه الخاصة وان اتفقت النتيجة المشتركة. والسؤال عن التصرف حيال احتمالات مقبلة قد تكون التقدم لعضوية منظمات دولية مثل اتفاقية كوتونو التي تحمل بين الاتحاد الاوروبي ودول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الباسفيكي؟ وقد تكون قيام دول صغرى أعضاء في الامم المتحدة بالاعتراف بالدولة، وفي الامم المتحدة عشرات من الدول الصغيرة التي لايتداول اسمها في الاعلام العربي مثل دولة بلين ودولة توفالو مثلاً ؟ والاشارة واردة الى اسرائيل ايضا.

الملاحظة الثانية هل تفكر السياسة المصرية في اوضاع مثل اعتراف الامم الواقع (ديفاكتو) الى أن تنهض الحكومة الصومالية الانتقالية وتتعا في وتنجح في توحيد الصومال في حكومة اتحادية؟

# متابعات في أخبار إفريقيا

● بعد أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن تراجعت - حتى كادت تختفى - أخبار الدول الإفريقية في الصحافة المصرية والعربية، ولكن التطورات والتفاعلات في الدول والسياسة الإفريقية لم تتوقف، وتهتم بها وسائل الاعلام الأوروبية والأمريكية، والسبب هو أن دول أوروبا وأمريكا الشمالية لاتنسى مصالحها في القارة الإفريقية رغم انشغالها بأحداث الحملة العسكرية ضد أفغانستان. ويعرض هذا المقال أوضاع وإنباء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عدد من الدول الإفريقية، وهذا العرض هو متابعة لما سبق نشره بمجلة الأهرام الاقتصادية خلال العام الحالي:

● في زامبيا هدأت أوضاع الخلاف السياسي الذي سبق أن شهدته البلاد نتيجة لمحاولات تعديل الدستور حتى يتمكن الرئيس شيلوبا من ترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة، واكتفى الرئيس باستمرار رئاسته للحزب الحاكم، ودعا اللجنة المركزية للحزب لتعديل قانونه الأساسي الذي كان ينص على أن رئيس الحزب هو مرشحه لرئاسة الجمهورية، وبعد ذلك عقدت اللجنة المركزية اجتماعا لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ورشح الرئيس شيلوبا اسم المحامي ليفي موانواسا، وتنافس ضده عدد من قيادات الحزب، ولكن مرشح الرئيس شيلوبا فاز بأغلبية واضحة. والمحامي موانواسا كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ ثم استقال من منصبه نتيجة خلاف نشب بينه وبين وزير الدولة لشئون الرئاسة.

● في مالى يشغل الرئيس الفا عمر كوناري الدورة الثانية في رئاسة الجمهورية، وطبقا لنص الدستور ليس له الحق في ترشيح نفسه لدورة ثالثة، كما أن الدستور يتطلب من الراغبين في ترشيح أنفسهم لمنصب الرئاسة الأولى أن يعلنوا عن رغبتهم ويسجلوا أسماءهم أمام اللجنة المختصة بمدة محددة، وهذه المدة سوف تنتهي في آخر شهر أكتوبر الحالي، وتشير الأنباء الموثوق بها إلى أن اسم المرشح الذي يستقطب تأييدا واسعا من المؤسسات الرسمية وعددا متنوعا من المنظمات غير الحكومية هو الجنرال السابق آمادو توماني تودي الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش والذي أشرف على الانتخابات الديمقراطية عام ١٩٩٢، والتي فاز فيها الرئيس الفا عمر كوناري للمرة الأولى، وقد استقال الجنرال من منصبه العسكري بعد ذلك ليشغل منصبا مدنيا هو السكرتير العام لمنظمة أيكواس لغرب إفريقيا، وقد استفادت المنظمة من خبراته العسكرية والتنظيمية في ترتيب قيامها بمهام حفظ السلام في دول غرب إفريقيا.

● في جامبيا جرت يوم ١٨ أكتوبر الحالي الانتخابات التعددية التنافسية بين المرشحين للفوز بمنصب الرئاسة الأولى وبمقاعد السلطة التشريعية، ونظرا لأنها المرة التي يسمح فيها القانون بحرية تشكيل الأحزاب ونشاطها دون قيود قانونية، لذلك فإن معركة انتخابات الرئاسة الأولى يتنافس فيها الرئيس يحيى جامع الذي رشح نفسه لدورة رئاسية ثانية، كما أن أحزاب المعارضة قد أنشأت تحالفا سياسيا ورشحت مرشحا واحدا ليتنافس ضده في معركة الرئاسة الأولى، وقد حضر فريق من المراقبين من الكومنولث والاتحاد الأوروبي للإشراف على الانتخابات، وقد فاز الرئيس جامع بالرئاسة الأولى.

● في كينيا تقول الأنباء الموثوق بها أن الرئيس دانيال أراب موي قد استقر رأيه على عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأنه سوف يختار نموذج زامبيا حيث يكتفى برئاسة الحزب الحاكم حاليا، والذي سوف يتنافس معه حلفاؤه من الأحزاب الصغيرة العديدة في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في الوقت نفسه مع الانتخابات الرئاسية، وتقول الأنباء أن الصراع المكتوم والتنافس غير المعلن يدور حول اختيار اسم مرشح الحزب الحاكم لخوض معركة الرئاسة الأولى المقبلة، وتواجه عملية اختيار المرشح مشكلات قبلية وسياسية عديدة، إذ لابد أن يحظى بدعم كامل من تحالف الأحزاب الصغيرة والقبائل الصغيرة في البلاد ضد مرشح القبيلة الكبيرة وهي الكيكويو، وعلمنا بأن أحزاب المعارضة لم تتفق بعد على مبدأ اختيار مرشح واحد للمنافسة في انتخابات رئاسة الجمهورية، وقد سبق أن اختلفت فيما بينها في الانتخابات الرئاسية السابقة وتمكن الرئيس موي من الفوز بالرئاسة وقتذاك.

● في توجو بدأ الحديث عن الانتخابات الرئاسية المقبلة في وقت مبكر، حيث أن الرئيس إيديا يشغل المنصب حتى عام ٢٠٠٣، ولكن الموضوع الذي يناقش هو أن الرئيس شغل المنصب ٣٤ عاما في ظل الانقلابات العسكرية وفي عهد الحكم المدني الديمقراطي، وأنه لايجوز دستوريا له أن يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلا إذا جرى تعديل الدستور، وهذا أمر يجد معارضة شديدة في داخل البلاد، كما أن الاتحاد الأوروبي يتخذ موقفا ضد التعديل ويطالب بالفيير، ولهذا سوف تستمر المتابعة حتى يستقر الرأي حول الموضوع.



# متابعات في أخبار أفريقيا

● تحدث معي الصديق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الصالحى حول موضوع ندرة الأخبار الإفريقية فى الصحافة المصرية، ولهذا أتابع اختيار بعض الأحداث خاصة التى تقع فى منطقة الجوار الغربى للدولة المصرية، وللحديث عنها أكثر من معنى ومغزى سياسى.

## إفريقية:

استعمل المؤرخون والجغرافيون العرب والمسلمون الكلمة للدلالة على بلاد تونس الخضراء فى العصور الوسطى، واستطاعوا من هذا الموروث الثقافى تستعمل الجماهيرية الليبية الكلمة إسما لشركة الطيران الجديدة التى أنشأتها لتربط بين مطارات الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة الاتحاد الإفريقى، وتتخذ هذه الشركة مطارى طرابلس وبنغازى منطلقا الى إفريقيا وإلى مطارات الدول الأوروبية والآسيوية بالتعاون مع شركة الطيران الليبية التى لها حقوق النقل الجوى الى أوروبا وآسيا. ورأسمال الشركة الجديدة هو ١٠٠ مليون دولار دفعتها ليبيا، وفتحت الاسهام والاستثمار طبقا لنصوص عقد الإنشاء أمام المستثمرين العرب والأوروبيين أفرادا وشركات. وحصلت شركة الطيران الجديدة على موافقة منظمة أياتا للعمل بين مطارات الدول الإفريقية، كما حصلت على حقوق النقل الجوى الإفريقى بشراء حصص فى شركات طيران إفريقية أو شركات مسجلة فى هذه الدول وكلها لاتعمل لأسباب مالية أو لأسباب قانون العرض والطلب، ومن الأمثلة دول أوغندا ونيجيريا ورواندا ومالى وتشاد والنيجر والكونغو وزامبيا.. الخ.

وبدأت الشركة الجديدة التى يرأس مجلس إدارتها طيار لىبى كان رئيسا سابقا للخطوط الجوية الليبية - بالتعاقد على صفقات شراء طائرات جديدة يقال فى الأنباء أن مقدم الثمن هو ٥٠٠ مليون دولار، كما تتفاوض الشركة حاليا مع شركاء أوروبيين لدعم المشروع، ويقال إن جنوب إفريقيا تتفاوض أيضا، وقد تحدد أول ديسمبر ٢٠٠١ موعدا لبدء عمل ونشاط الشركة الجديدة.

## نيجيريا والجزائر:

تحدثت الأنباء عن خطة نيجيرية لاستثمار كشف الغاز الطبيعى فى نيجيريا، وكانت نيجيريا تحرق الغاز من قبل والذى تدفق نتيجة للتوسع فى التنقيب عن النفط، وكان السبب الأول هو قلة منافذ التصدير وعدم وجود البنية الأساسية للتصدير، ويقال نقلا عن مصادر أوروبية وأمريكية أن الدول الصناعية الكبرى تدعم تنفيذ هذه الخطة وأن عددا من البنوك والشركات الاستثمارية تتفاوض حول عملية التنفيذ. وتقضى الخطة بمد أنبوب نقل الغاز الطبيعى من نيجيريا عبر دولة النيجر المجاورة حتى يصل الى الجزائر ثم يصدر الى أوروبا من أحد موانئ الجزائر الواقعة على البحر المتوسط، وأن طول خط الأنابيب سوف يصل الى نحو أربعة آلاف كيلومتر، وأن الجزائر ترحب وتدعم التنفيذ لأن هذا يعطيها إيرادات مالية، كما يعطيها مزيدا من قوة التفاوض مع الدول الأوروبية التى تستورد الغاز الجزائرى عبر أنابيب تمتد تحت مياه البحر المتوسط حتى موانئ إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، ويقال أن احتياطيات نيجيريا المؤكدة حاليا تقدر بحوالى ٣,٥ تريليون متر مكعب من الغاز والملاحظة هى أن الجزائر ليست عضوا بتجمع الساحل والصحراء الذى تنضم لعضويته نيجيريا والنيجر.

## جمهورية إفريقيا الوسطى:

للمرة الثانية فى العام الحالى ينشب تمرد عسكري فى هذه الدولة، وللمرة الثانية يستنجد رئيس الجمهورية بالعقيد القذافى الذى أرسل قوات محمولة جوا الى بانجى العاصمة دفاعا عن نظام الحكم المدنى والشرعية الدستورية طبقا لنص ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقى، ومن جانب آخر فإن إفريقيا الوسطى هى عضو فى منظمة تجمع الساحل والصحراء التى يربط بين أعضائها ميثاق أمنى وقعت عليه الدول الأعضاء عام ١٩٩٩.

أما الأحداث فقد بدأت فى شهر نوفمبر الحالى حين أرسل رئيس الجمهورية فرقة من الحرس الرئاسى للقبض على قائد الجيش المعزول الجنرال فرانسوا بوزيز بتهمة المشاركة فى أحداث الانقلاب الفاشل فى شهر مايو ٢٠٠١، ولكن الجنرال تحصن بمنزله ودافع عنه فريق من جنود وضباط الجيش الذين انضموا إليه، وانتشر القتال الى باقى أحياء العاصمة حتى هاجم المتمردون القصر الرئاسى ومنازل الوزراء، ويقال إن الطائرات قصفت مراكز تجمع المتمردين، ونظرا لأن جيش إفريقيا الوسطى ليس به سلاح جوى فتقول الأنباء أن هذه الطائرات هى جزء من المعونة العسكرية الليبية لقمع التمرد. ومن جانب آخر وصل وفد من منظمة الاتحاد الإفريقى لتقصى الأسباب والأوضاع والعمل على إقرار السلم والأمن فى الدولة الإفريقية، وفى هذه المناسبة لم تصدر بعد بيانات استنكار أو تعليقات من جانب فرنسا والولايات المتحدة كما حدث من قبل فى مناسبة تمرد مايو ٢٠٠١.

# البتروول فى لىبىرىا وسىرالىون

● تداولت الأنباء ما أعلنه فريق من خبراء البترول الأمريكیین حول اكتشاف حوض من النفط والغاز تحت المیاة الاقليمية المشتركة لدولتى لىبىرىا وسىرالىون، وأن النفط والغاز موجودان بكمیات تجارية.

● وفى شهر أغسطس الماضى زار فريق الخبراء كلا من الدولتین وتحادث مع الحكومتین حول الخطط المناسبة لعملیات التنمية والاستثمار، والسبب هو أن العلاقات بین الدولتین سیئة وفى حالة من العداء العسكرى والسیاسى. ولكن حدث تفاهم أولى بشأن عقد مؤتمر فى أوائل العام المقبل ٢٠٠٢ فى ولاية تكساس الأمريكية يحضره وفدان من الدولتین لوضع صیاعات الاتفاق حول الاستغلال والاستثمار، وخلال هذه الفترة الزمنية القادمة سوف يعمل فريق الخبراء للتوصل الى اتفاق مع عدد من الشركات البترولية الصغیرة بشأن التعاقد حول عملیة الاستثمار، والسبب هو أن الشركات البترولية الكبيرة لاترید الآن أن تزج باسمها فى عملیات التعامل مع لىبىرىا التى تفرض علیها الأمم المتحدة عقوبات تؤیدها منظمة اىكوارس ومنظمة الوحدة الافریقیة قبل میلاد الاتحاد الافریقى.

● أنباء تأكيد الاكتشاف البترولى والاهتمام الأوروبى الأمريكى جاءت فى وقت یحتاج فیه النظام السیاسى فى كل من الدولتین إلى مخرج من النفق المظلم الذى دخلت فیه العلاقات بین دول الجوار بمنطقة الغرب الافریقى، وهى علاقات عداء واتهامات متبادلة بدعم حركات التمرد المسلح ضد الحكومات فى لىبىرىا وسىرالىون وغینیا. وتشیر الأنباء المتداولة إلى أن كلا من لىبىرىا وسىرالىون بدأت فى اتخاذ إجراءات سیاسیة داخلية لتخفیف التوتر الداخلى والخارجى، كما أن النظام السیاسى فى كل من الدولتین یحاول الاستفادة من التوقعات القادمة مالیا وسیاسیا من الكشف البترولى، علاوة على إمكانية التوصل إلى نمط جدید یسود العلاقات السیاسیة المتبادلة بین دول الجوار الافریقى.

● بالنسبة لىسیرالىون أعلنت حكومة الرئیس أحمد تیجان كباح أن البرلمان قد وافق على تأجیل الانتخابات البرلمانیة والرئاسیة لمدة ستة شهور قادمة بعد انتهاء المدة الدستوریة الحالية یوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بدعوى أن حالة الحرب الاهلیة لم تنته تماما بعد، وأن إجراء الانتخابات الحرة النزیهة یحتاج إلى مناخ السلام والاستقرار، خاصة أن عملیات الأمم المتحدة ومنظمة اىكوارس لم تكتمل لنزع سلاح المتمردين وفرض السیطرة الحکومیة على مناطق إستخراج الألماس، وأن عملیات تجمیع الأسلحة وتسریح الأطفال المجندين وإعادة تأهیلهم للحياة المدنیة تسیر بنجاح، وأن جیش سیرالىون ىستكمل إجراءات التنظيم والتدرب التى تقوم بها القوات البریطانیة.

ومن جانب آخر فإن حقائک الموقف الداخلى فى سیرالىون تكشف عن ضعف الحكومة بالمعايير السیاسیة الأمر الذى یهدد بهزیمة حزب الأغلیبة فى الانتخابات القادمة برلمانیا ورئاسیا، وأن منظمات المجتمع المدنى وأحزاب وقوى المعارضة تطالب بشكل واضح بتشکیل حكومة انتقالیة لضمان نزاهة وحرية الإنتخابات القادمة، وأن المعارضة بجمیع أجنحتها نظمت مؤتمرا وطنیا یرفض مناورات الحكومة التى أعلنت عن تغییر واسع فى التشکیل الوزارى باختيار عدد من الشخیصیات المستقلة أو التكنوقراط لشغل مناصب الوزراء الجدد حتى موعد إجراء الانتخابات القادمة.

● وبالنسبة لأوضاع لىبىرىا فقد أعلن الرئیس تشارلز تايلور عفوا عاما عن جمیع المعارضین المنفیین فى الخارج، واستصدر من البرلمان قانونا خاصا بالموارد والثروات المعدنية الاستراتيجية فى الدولة، وبموجبه أصبحت هذه الموارد والثروات تحت الإدارة المباشرة لرئاسة الجمهورية.

ومن ناحية ثانية فإن الحكومة اللیبیریة تواجه عملیة نقل التمرد المسلح إلى داخل أراضیها، وتتهم كلا من سیرالىون وغینیا بدعم المتمردين اللیبیریین ضد النظام السیاسى القائم، كما تتردد الأنباء عن أن هذا التمرد المسلح یلقى دعما من دول أوروبیة وأمریکیة، خاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات دولية ضد لىبىرىا وقیاداتها المدنیة والعسكریة لأنها دعمت طوال السنوات الأخيرة حركات التمرد المسلح فى داخل سیرالىون وفى داخل غینیا.

ومن ناحية ثالثة فقد أصدر مجلس الأمن فى شهر یولیو ٢٠٠١ قرارا بتشکیل محكمة مجرمى الحرب فى سیرالىون ودعا الدول المانحة لتقدیم الأموال اللازمة لبدء عمل المحكمة الدولية، وقد أیدت دول اقليم غرب افریقیا قرار فرض العقوبات وتشکیل محكمة مجرمى الحرب، ولهذا تأمل حكومة الرئیس تايلور فى لىبىرىا فى تحسین صورتها لدى الحكومات الأوروبیة والأمریکیة بإعلان استجابتها للسیاسات الدولية، كما تأمل فى أن الكشف البترولى وإسهام الشركات الأمريكية فى الاستثمار قد یؤدىان إلى تغییر فى الموقف الأمريكى، خاصة أن السیاسة الامریکیة تعتبر الرئیس تايلور شخضا غیر مرغوب فیه، وأن علیه أن یتنحى طوعا ویخرج من العملیة السیاسیة اللیبیریة.

● ما سبق من تفسیرات أو قراءات سیاسیة ترتبط بالإعلان عن الكشف البترولى، وترتبط أيضا بالتغییرات العسكریة والسیاسیة فى میادین الحرب بین الحكومات والقوى المتمردة ضدها، وضغوط الدول الأوروبیة والأمریکیة للتسویات السیاسیة وإجراء انتخابات حرة ونزیهة تؤدى إلى التغییر وتداول السلطة فى الدولتین.



ثالثاً:

# الاتحاد الافريقى والسياسة الدولية

# القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي

● الاتحاد الإفريقي هو المنظمة الإقليمية الإفريقية الجامعة التي تضم حاليا في عضويتها جميع دول القارة الإفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة (حاليا ٥٣ دولة)، وهي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي انتهى وجودها التنظيمي بالمصادقة على القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي. ويحل قانون الاتحاد الإفريقي محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية (أبوجا ١٩٩١). وطبقا لنصوص القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي فإن مصادقة ثلثي الأعضاء (٣٦ دولة) تجعل القانون يدخل حيز التنفيذ بعد مرور ٣٠ يوما من تسلم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية لوثائق المصادقة، كما توجد فترة انتقالية لمدة عام لتمكين المنظمة والجماعة الاقتصادية من اتخاذ الإجراءات والترتيبات لنقل الأرصدة والالتزامات للاتحاد الإفريقي.

● ينص القانون الأساسي للاتحاد على عدد من الأهداف من بينها تسريع اجراءات تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية وعمليات التنمية الاقتصادية والتكامل.. ودعم حقوق الانسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب (نيروبي ١٩٨٩) ودعم التنمية المستدامة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ورفع مستويات المعيشة، وتنسيق السياسات بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الفرعية الحالية والمستقبلية في القارة الإفريقية، وكذلك ينص القانون الأساسي على حماية السيادة ووحدة التراب الوطني للدول واستقلالها، وتشجيع السلام والأمن والاستقرار ودعم المبادئ الديمقراطية ومؤسسات المشاركة الشعبية والحكم الصالح الجيد.

● ويحكم نشاط وعمل الاتحاد الإفريقي مجموعة من المبادئ النصوص عليها بوضوح في القانون الأساسي، ومن بينها التمسك بمبدأ السيادة المتساوية بين الدول الأعضاء واحترام الحدود السياسية القائمة بالقارة عند اعلان الاستقلال، ومشاركة الشعوب في نشاط الاتحاد والتعايش السلمي بين الدول، وحق كل دولة في الحياة والسلام والأمن، ويؤكد القانون احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والحكم الصالح الجيد والعدالة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى ترفض مبادئ الاتحاد أساليب الاغتيال السياسي وأعمال الارهاب والانقلابات وأي تغييرات غير دستورية للحكومات الإفريقية، وتنص على أن الحكومات التي تتشكل بأسلوب القوة وبدون الأساليب الدستورية المقررة بها تمنع من المشاركة في الاتحاد، وكذلك تقرر مبادئ القانون الأساسي مبدأ الحل السلمي للنزاعات والأزمات بين الشعوب طبقا لما تقررته جمعية رؤساء الاتحاد، وتقرر مبدأ التدخل في أوضاع أي دولة عضو بقرار من جمعية الرؤساء في الحالات أو الأحوال الخطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وأنه من حق الدول الأعضاء طلب التدخل لحفظ السلام والأمن في بلادها. وأخيرا فإنه من مبادئ الاتحاد إنشاء سياسة دفاعية موحدة للقارة الإفريقية.

● يحتوى القانون الأساسي على نصوص لإنشاء برلمان عموم افريقيا ومحكمة العدل الإفريقية وعدد من المؤسسات المالية مثل البنك المركزي الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي وبنك الاستثمار الإفريقي، وهي تنشأ بموجب بروتوكولات يقرها رؤساء الاتحاد في اجتماعاتهم وتعتبر ملحقة بالقانون الأساسي، كما ينص القانون الأساسي على أن المقر الدائم للاتحاد وهو مدينة أديس أبابا في الجمهورية الاثيوبية الفيدرالية الديمقراطية، ولكن الجديد في نصوص القانون هو أن قرار فرض العقوبات أو التدخل يصدر بواسطة قرارات من جمعية رؤساء الاتحاد، وأن قرارات الرؤساء في هذه الحالات تصدر بالتوافق بين الاعضاء، وأنه في حالة عدم التوصل للتوافق العام فإن القرارات تصدر بأغلبية الثلثين، كما أن هذا النص الخاص باجراءات اصدار القرار يسرى أيضا على اجتماعات المجلس التنفيذي الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد.

● وأخيرا وافق اجتماع القمة الإفريقية في سرت ٢٠٠١ على بروتوكولات إنشاء برلمان عموم افريقيا، ومن حيث المبدأ فإن الموافقة على انشائه كانت قد وردت في نصوص المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية عام ١٩٩١، وأن البروتوكول الحالي يعتبر جزءا لا يتجزأ من القانون الأساسي للاتحاد، وينص البروتوكول على تشكيل البرلمان من مجلسين لفترة انتقالية ليس بها سلطات الزامية للبرلمان وإنها توصيات واقتراحات ومناقشات، ويتكون أحد المجلسين من أعضاء يمثلون الدول الإفريقية بأعداد متساوية، ويتكون المجلس الثاني من أعضاء يتم تحديد أعدادهم طبقا لتعداد سكان الدول الإفريقية الأعضاء، وما زالت الآراء الإفريقية غير متفقة على اختيار المدينة أو الدولة التي ستكون مقرا لهذا البرلمان، ومثل هذا القول ينطبق على باقي المؤسسات المالية وعلى محكمة العدل الإفريقية التي لم يتفق بعد على بروتوكولات اختصاصاتها واجراءات عملها ومقرها.

● هذا المقال المختصر هو دعوة للخبراء والمتخصصين في دراسات المنظمات الدولية والإقليمية والدراسات السياسية الإفريقية لمزيد من الدراسات والبحوث في مجالات إنشاء وعمل الاتحاد الإفريقي.



# وفاة المنظمة وميلاد الاتحاد الإفريقي

● في النصف الأول من شهر يوليو الحالي عقدت منظمة الوحدة الإفريقية آخر اجتماع لقمة الرؤساء الإفارقة في لوسكا عاصمة زامبيا وامتدت وسائل الاعلام عامة بالاجتماع لمناسبته التاريخية ولنوعية القضايا والمشكلات التي ادرجت على جدول الاعمال . ومن ناحية ثانية فقد شارك في الحضور الامين العام للامم المتحدة وعقد عددا من الاجتماعات الفرعية واللقاءات مع رؤساء وممثلي الدول التي تشارك في جهود تسوية النزاعات المسلحة والحروب الاهلية في وسط وغرب افريقيا .. وفي هذا المقال نعرض للموضوعات التي اخذت المقدمة في مداولات هذا الاجتماع التاريخي :

- الاعلان الرسمي من جانب الرؤساء وممثلي الدول الإفريقية عن ميلاد الاتحاد الإفريقي وانتهاء عمل ودور منظمة الوحدة الإفريقية ، وان القمة الاولى للاتحاد سوف تنعقد في جنوب افريقيا في يوليو ٢٠٠٢ ، وفيها سوف تستكمل مناقشات البناء التنظيمي للاتحاد ، خاصة ان الدول التي صادقت على القانون التأسيسي كانت قبل بدء اجتماع القمة ٤٤ دولة وتقول الانباء ان العدد ارتفع الى ٤٩ دولة في ختام هذا الاجتماع التاريخي .

- وافقت القمة على انضمام المملكة المغربية الى عضوية الاتحاد الإفريقي وبذلك يرتفع عدد اعضاء الاتحاد الى ٥٣ دولة إفريقية وهو عدد جميع الدول في افريقيا

- تقرر انعقاد قمة إفريقية مصغرة في عاصمة السنغال في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠١ لبحث التنسيق والترتيب بين خطتين للتنمية الإفريقية الشاملة ، الخطة الاولى اعدتها جنوب افريقيا وتعرف اختصارا باسم ماب ، والخطة الثانية اعدتها السنغال وتعرف اختصارا باسم اوميجا .

وسوف يشارك في الاجتماع عدد من الدول الامريكية والاوربية التي تساند وتدعم موضوع التنمية الإفريقية الشاملة ، كذلك تنضم للاجتماع المؤسسات المالية والنقدية الدولية والاقليمية .

- كانت قضايا الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة على جدول الاعمال للاجتماع العام ، ولكن اللقاءات الفرعية التي نظمها الامين العام للامم المتحدة شملت قضايا سيراليون ومنطقة البحيرات العظمى والكونغو (كينشاسا) والكونغو (برازافيل) وبوروندي ، ونشير الى اجتماع كوفي امان ورؤساء رواندا والكونغو كينشاسا وزيمبابوي لبحث موضوع الميليشيات المسلحة التي تهاجم رواندا انطلاقا من الكونغو ، وكانت المفاجأة الكبرى هي اعلان بامبيبا انها قررت سحب قواتها المسلحة المشاركة في حرب الكونغو منذ سنوات

- نظم الرئيس مانديلا بصفته وسيطا للسلام في بوروندي اجتماعا حضره رؤساء بوروندي واوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا وانضم للاجتماع العقيد القذافي بصفته منسقا للسلام في فضاء تجمع دول الساحل والصحراء والقضاء الإفريقي عامة بموجب قرار قمة الساحل والصحراء التي انعقدت في الخرطوم عام ٢٠٠١ .

- قام وزير الخارجية المصري ووزير شئون الوحدة الإفريقية الليبي بنشاط مكثف لبلاغ الدول الإفريقية بتطورات المبادرة المصرية الليبية للوفاق السوداني واستجابة وقبول جميع الاطراف السودانية في الحرب الاهلية للمبادرة ، وفي هذه المناسبة عقد رئيس كينيا اجتماعا مع العقيد القذافي تم فيه الاتفاق على قبول اقتراح كينيا بعقد اجتماع بين كينيا ومصر وليبيا للتنسيق بين مبادرة منظمة ايجاد والمبادرة المصرية الليبية بشأن الوفاق والمصالحة السودانية .

- صدر قرار من القمة بدعم سياسة زيمبابوي بشأن قضايا الارض الزراعية التي يمتلكها البيض ورغبة زيمبابوي في اعادة توزيعها على المزارعين الافارقة بدون دفع تعويضات مع مطالبة بريطانيا الدولة الاستعمارية السابقة بتحمل مسئولية هذه التعويضات المالية وتقرر تكوين لجنة تضم جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر والكاميرون وكينيا وزامبيا لمتابعة دعم ومساندة زيمبابوي ، وقد زار العقيد القذافي زيمبابوي بعد ختام الاجتماع وساند رسميا موقف الرئيس موجابي في هذه القضية .

- صدر قرار القمة بدعوة الدول الإفريقية للتعجيل بالمصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل بعد النجاح الذي احرزه مؤتمر الطفل الإفريقي الذي انعقد بالقاهرة بمبادرة من السيدة سوزان مبارك ، وماصدر عن المؤتمر من قرارات تضمنها اعلان القاهرة للطفل الإفريقي .

- انتخبت القمة الإفريقية عمارة عيسى امينا عاما لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد انتهاء مدة ولاية الامين العام السابق الدكتور سالم احمد سالم ، وبموجب نصوص ميثاق الاتحاد الإفريقي تظل الامانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية تعمل لمدة عام او عامين كحد اقصى في فترة انتقالية لاداء الترتيبات والاجراءات اللازمة لنقل الاصول والوثائق والالتزامات من منظمة الوحدة الإفريقية الى الاتحاد الإفريقي .

وسوف تكون هذه هي المهمة الاولى للامين العام الجديد ، وخاصة موضوع الموظفين والميزانية اذ يقال ان ٨٠٪ من اجمالي الميزانية لمنظمة الوحدة الإفريقية كان يخصص للمرتبات والبدلات وان ماتبقى كان ينفق على العمل والنشاط الإفريقي الجماعي .

# قضايا افريقية .. والقمة العربية

● فى ختام اجتماع القمة العربية فى عمان صدر البيان الختامى وفيه حديث مباشر عن قضايا ثلاث دول عربية تقع فى الجناح الافريقى من الوطن العربى ، وهى : الصومال والسودان وجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ، كما اشتمل ايضا على بند مخصص لقضية التعاون العربى الافريقى ، وفى هذا المقال نعرض ماورد فى البيان بشأن هذه القضايا كالتالى:

- الصومال : الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية واعادة الأمن والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة . ثم اعلن بعد ذلك عن تقديم دعم مالى للحكومة قيمته ٤٥٠ مليون دولار .

- السودان: الاشادة بجهود الحكومة فى مجال تحقيق الوفاق الوطنى السودانى وتأكيد الوحدة والسيادة والسلامة الإقليمية للدولة ودعم المبادرة المصرية الليبية المشتركة ، ومساندة السودان لدى مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة عليه .

- القمر : الترحيب بالمصالحة الوطنية التى تقوم بها الحكومة بالتعاون مع الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية والامم المتحدة لصيانة الوحدة وسلامة الاراضى والسيادة الإقليمية وتحقيق المصالحة الوطنية ، وانشاء صندوق لدى الامانة العامة للجامعة طبقا للمبادرة القطرية التى تبرعت بمبلغ ٢ مليون دولار للصندوق . ثم اعلن بعد ذلك عن تبرع ليبيا بمبلغ مليون دولار .

- التعاون العربى الافريقى : اساس التعاون هو التمازج التاريخى والحضارى والمصالح المشتركة التى تجمع بنى الامة العربية ودول القارة الافريقية ، وطلب القادة دراسة مختلف جوانب التعاون العربى الافريقى ، ومواصلة الجهود لتعزيزه وازالة العوائق امام اجتماع أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة ، وتكليف الأمين العام للجامعة بمتابعة الاتصالات مع نظيره فى منظمة الوحدة الافريقية، والترحيب بانعقاد اللجنة الدائمة للتعاون فى اجتماعها القادم بالجزائر .

● ومن جانب اخر اشتمل بيان القمة العربية على موضوعين يمكن ان تنطبق صياغتهما على الدول الافريقية غير العربية ومما : العلاقات مع دول الجوار وشئون المغتربين العرب فى الدول الاجنبية ، ولكن الصياغات للموضوعين تشتمل على تخصيص بعد التعميم ، فموضوع العلاقات مع دول الجوار يشير الى استعراض العلاقات مع دول الجوار الجغرافى خاصة تركيا وايران ، ثم يتكلم عن المصالح المشتركة وعلاقات التاريخ والجغرافيا وقضية المياه بين تركيا وسوريا والعراق ، اما موضوع شئون المغتربين العرب فى الدول الاجنبية فتقول صياغته «خصوصا فى الأمريكتين واوروبا» وبعد ذلك تؤكد الاهتمام باوضاعهم ورعاية مصالحهم وتعزيز ارتباطاتهم بالوطن الام .

● ان ماورد فى بيان القمة العربية لايشير من قريب او بعيد الى مآتداولته وسائل الاعلام العربية من ان احاديث جرت فى الاجتماعات عن قيام منظمة الاتحاد الافريقى بديلا عن منظمة الوحدة الافريقية .. وكلا المنطقتين تضم عشر دول عربية افريقية ، كما جرت احاديث حول قضية الصحراء الغربية والجمهورية الصحراوية (البوليساريو) وتورط دول عربية افريقية فى تعقيدات هذه القضية بجوانبها السياسية والعسكرية ، اما حديث البيان عن قضية المياه فى اطار العلاقات مع دول الجوار الجغرافى ، فقد اكدت الصياغة ان القضية هى مسألة فى غاية الحيوية للامة العربية ، ومع ذلك اقتصر الحديث على بلدان ثلاثة ، هى : تركيا والعراق وسوريا ، ولست ادري يقينا هل امتد الحديث الى قضية المياه فى غرب افريقيا بين موريتانيا والسنغال ، وقضية المياه فى حوض نهر النيل ؟ خصوصا ان البيان اشار الى احكام القانون الدولى وضرورة التوصل الى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه ، وهذه مبادئ يمكن تطبيقها على جميع الانهار الدولية فى كل من الجناحين الاسيوى والافريقى للوطن العربى .

● وفى مجال التعليق على دعوة البيان الختامى لمواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربى الافريقى والترحيب بانعقاد اجتماع قادم فى الجزائر للجنة الدائمة للتعاون بين الجانبين ، نقول ان اخر اجتماع لهذه اللجنة كان فى اكتوبر ١٩٨٩ ثم توقفت ، وان الاتصالات بين الجانبين ظلت طوال الفترة التى تقترب من ثلاثة عشر عاما على المستوى النظرى ولم تترجمها افعال تطبيقية ، وبمعنى ادق ظلت على مستوى التصريحات والنوايا الحسنة من كلا الجانبين العربى والافريقى ، ولذلك فان نقطة البداية والانطلاق القادمة بين الجانبين فى الجزائر سوف تكون محل دراسة وتقييم ، لان الظروف الإقليمية والعالمية التى نشأ فيها التعاون عام ١٩٧٧ قد تغيرت تغييرا عميقا على مستوى الاهداف والاولويات ومستوى الوسائل والادوات ، وفضلا عن هذا فان منظمة الوحدة الافريقية التى اشارت اليها صياغة قرار القمة سوف تختفى بالمعنى التنظيمى ، اذ ان التعديلات فى ميثاق المنظمة قد صادقت عليها حتى الان ٣٦ دولة افريقية ، ومن ثم سوف يقوم ويعمل الاتحاد الافريقى ، وهذا الاتحاد له تنظيمات وتوزيع سلطات بين أجهزته تختلف عما سبق ان تعامل معه الجانب العربى فى تاريخ المرحلة السابقة للتعاون العربى الافريقى .



# تجمع دول الساحل والصحراء

■ انعقد الاجتماع الثالث لرئاسة التجمع في الخرطوم يومي ١٢ - ١٣ فبراير ٢٠٠١ ووافق على انضمام خمس دول للعضوية العاملة بالتجمع، وهي مصر وتونس والمغرب ونيجيريا والصومال. وبهذا القرار ارتفع عدد الاعضاء الى ١٦ دولة وتقع جميعها جغرافيا في النصف الشمالي من القارة الافريقية، وهي ايضا تقع في داخل الدائرة الاسلامية الافريقية التي تحتوى في داخلها الدائرة العربية الافريقية وتزيد عنها توسعا وانتشارا.

■ المعاهدة المؤسسة للتجمع عام ١٩٩٨ تنص على ان التجمع هو منظمة تكامل اقتصادي تنشأ وتعمل في اطار اهداف معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية المعروفة باسم معاهدة ابوجا ١٩٩١ وترتبط على هذا الاساس وافق اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في لومى ٢٠٠٠ على منح التجمع صفة المنظمة الاقتصادية الاقليمية لان لها دورا في بناء الجماعة الاقتصادية الافريقية وقرار منظمة الوحدة الافريقية يستند الى نصوص معاهدة انشاء التجمع التي تقول انه منظمة تسعى لاقامة اتحاد اقتصادي ومخطط تنموي متكامل والاستثمار في ميادين الزراعة والصناعة والطاقة والنشاط الاجتماعي والثقافي، وان الاعضاء بالتجمع يلتزمون بإزالة العوائق القانونية على المستوى الوطني أمام حريات حركة الاشخاص ورؤوس الاموال والاقامة والعمل والتملك، وانسياب نقل البضائع والخدمات والتجارة البينية. ومن جانب آخر وقع أعضاء التجمع في عام ٢٠٠٠ على معاهدة أمنية ورد في نصوصها التأكيد على حريات تنقل الاشخاص والاموال والتجارة بالاضافة الى محاربة الارهاب ودعم الامن والاستقرار في الدول الاعضاء.

■ لقد انشأ التجمع بعض المؤسسات التنظيمية وهو في سبيل انشاء عدد آخر، مثل المصرف الافريقي للتنمية والتجارة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وصندوق التضامن للتدخلات الانسانية، وشركة طيران داخلية بين الدول الاعضاء، ولكن طبقا للانباء المتداولة في وسائل الاعلام فان الامانة العامة للتجمع ومقرها في الجماهير الليبية تشكو من متاعب ومصاعب تواجه تشغيل وتفعيل هذه المؤسسات، وقد استمع الاجتماع الثالث في الخرطوم الى بعض هذه المشكلات، وتتلخص في عدم قيام الدول الاعضاء بسداد حصص الاشتراكات السنوية، وعدم استكمال سداد حصة الاكتتاب في رؤوس الاموال الخاصة بالبنك الافريقي للتنمية والتجارة، وان هذا التقاعس من جانب الدول الاعضاء ادى الى تقصير في عمل القطاعات واللجان المقررة لتفعيل نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولهذا طالبت الامانة العامة بضرورة توفير الظروف الملائمة لتفعيل وتشغيل الوحدات التنظيمية في الامانة العامة. وعلمنا بان الميزانية المقررة للامانة العامة في العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ هو ٦ ملايين دولار امريكي.

■ حضر للمشاركة في مناسبة الاجتماع عدد من ممثلي المنظمات العالمية والاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الفاو، واتفاقية مكافحة التصحر في دول الساحل، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة ايجاد، ولجنة حوض نهر تشاد، وهذا الحضور في تقديرى. هو رمز وإعلان عن القضايا والمشكلات الموجودة في داخل منطقة دول التجمع، وهو ايضا إشارة الى دول التجمع حتى تعطى اولويات تنفيذية في نشاطها لمكافحة وحل هذه المشكلات ونشير الى بعضها فيما يلي:

- حوض بحيرة تشاد التي تشترك فيه اربع دول افريقية هي النيجر وتشاد ونيجيريا والكاميرون وفي منتصف العام الماضي انعقدت قمة دول لجنة بحيرة وحوض نهر تشاد للموافقة علي طلب دراسة جدوى لخطه مقترحة لتحويل مياه عدد من الانهار الى البحيرة حتى تمتلئ بالمياه بدلا من جفافها الذي يؤثر على البيئة والزراعة والحياة الاجتماعية لشعوب هذه الدول.

- مشكلات التصحر الذي يضرب وينتشر في أغلب دول الساحل والصحراء بالتجمع نتيجة الجفاف المستمر وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وهجرات إنسانية وعدم استقرار سياسي، وهذا وضع له صلة بمشكلات اللاجئين الى دول الجوار.

- قضايا اللاجئين لاسباب الحروب الاهلية والعنف المسلح ونتائج الجفاف والتصحر، وان اعدادهم تتزايد، وتمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات وأوضاع الدول المستقبلية لهم، والنتائج المترتبة لا تقتصر على الناحية الانسانية وانما تؤثر في الاوضاع السياسية.

- قضايا الحروب الاهلية والعنف المسلح بمستويات ونوعيات عديدة، ففي جنوب السودان، والسفال وتشاد توجد تمردات مسلحة وحروب اهلية تشهد تدخلات خارجية وتجارة سلاح غير مشروعة، ومن ناحية ثانية فان إعلان ٩ ولايات في شمال نيجيريا تطبيق الشريعة الاسلامية أوجد حالة من التوتر بين المواطنين من ذوى الديانات الاخرى، كما صاحبه اندلاع حالات ومستويات من العنف الذي انتشر احيانا بين الطوائف الاسلامية سلفية وطرق صوفية.

# قمة التجارة الإفريقية الأمريكية

● كان الموعد المقرر لعقد هذه القمة هو سبتمبر ٢٠٠١، ولكن الاحداث التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ثم الحملة العسكرية علي افغانستان ادت الي تأجيل الموعد حتي ٣٠ اكتوبر، وعقد الاجتماع في مدينة فيلادلفيا واستمرت جلساته ومداولاته حتي ٢ نوفمبر، واشرف علي تنظيمه مجلس العلاقات الامريكية - الافريقية، وشارك بالحضور نحو ألف شخصية من رجال المال والاعمال وممثلي مؤسسات التجارة والاستثمار، كما حضر اليها عدد من رؤساء الدول والمستولين الحكوميين من الولايات المتحدة ومن ٣٥ دولة افريقية. ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية :

- انعقد الاجتماع في اطار منتدى التعاون التجاري والاقتصادي للدول الافريقية في جنوب الصحراء طبقا لقانون النمو والفرص الامريكي الصادر في مايو ٢٠٠٠.

- تحدث الرئيس بوش امام الحضور وقال أن المعارك الحالية التي تخوضها الولايات المتحدة لاتعرقل خطط زيادة حجم التجارة الامريكية مع افريقيا، وأن بلاده سوف تدعم برنامج تخفيف عبء الديون علي الدول الافريقية بشرط أن تستخدم الاموال المعفاة في مجالات التعليم والصحة الافريقية، وأن هدف بلاده هو بناء الثقة والروابط التجارية بين الجانبين، وأنه سوف يشجع البنوك متعددة الاطراف علي تقديم المساعدة للدول الافريقية في شكل منح بدلا من قروض، وأعلن عن انشاء صندوق امريكي برأسمال ٢٠٠ مليون دولار لتشجيع فرص الاستثمار الامريكي في افريقيا، وأن هذا الصندوق يتبع شركة الاستثمار الخارجي التي أنشائها الحكومة الامريكية. - تحدث من الجانب الافريقي الرئيس كابيلا الابن والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والملاحظة هي أن الجزائر ليست من الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء طبقا للمفهوم الامريكي، ولكنه دعي للحضور وتحدث داعيا الي وجود عدم التمييز بين دول شمال الصحراء ودول جنوب الصحراء في افريقيا، ودعا الي تطبيق قانون النمو والفرص علي الدول الافريقية شمال الصحراء اسوة بما يحدث حاليا جنوب الصحراء.

- توزع العمل في الاجتماع الي ورش عمل بشأن مسائل التجارة والزراعة والسياحة والاعلام والبتروال والمعادن والتكنولوجيا والخصخصة، وكان محور المداولات بين المشاركين الافارقة والامريكيين هي سبل تحسين معدلات الاعمال الامريكية في القارة مع مزيد من تدفق لرعوس الاموال الامريكية، وقد طرحت آراء حول امكانيات التنمية في افريقيا خارج الاطر والقواعد التي يرسمها ويتعامل بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان الموضوع مرتبطا بالهجوم والانتقاد لبرامج التقشف التي يدعو اليها البنك والصندوق.

- شارك في الاجتماع الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وقبل التعديلات الوزارية الاخيرة، ولكن الانباء تقول إنه سافر للمشاركة في اجتماع مشترك بين الولايات المتحدة وتجمع دول كوميسا، ولما كانت مصر هي رئيسة الدورة الحالية للتجمع فقد حضر اجتماع منتدى التعاون الافريقي - الامريكي حيث تزامن الاجتماعات في الولايات المتحدة. - تشير الانباء المتداولة في وسائل الاعلام أن دول الانجلوفون حظيت بأولوية الاهتمام في مداولات شئون التجارة والاستثمار، وتقول أن نيجيريا كانت الاولى في الاهتمام تليها جنوب افريقيا وبتسوانا وموريشيوس وناميبيا ثم موزمبيق. واستطردا تشير الي أن موزمبيق لها حاليا عضوية انتساب في الكومنولث البريطاني.

● تبدأ الملاحظات السياسية بأن السياسة الامريكية تمسكت بضرورة عقد الاجتماع مع تأجيل الموعد بصفة مؤقتة، وهذا دليل علي قيمة موضوع التجارة والاسواق والاستثمارات في مفهوم السياسة الامريكية، كما هو دليل علي وجود مؤسسات عاملة وقاعلة ومتفرغة للموضوع بصرف النظر عن انشغال السياسة الامريكية في موضوعات أو اماكن اخري ومن جانب آخر فإن دعوة الرئيس الجزائري تستحق الدراسة والمتابعة، وهذا لان الجزائر طرف في محور ثلاثي افريقي هو جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر، وكل طرف في هذا المحور له مصالح يريد تحقيقها في اطار الصداقة مع السياسة الامريكية، وهذه الملاحظة تدعو الي متابعة الاهتمام الامريكي المتصاعد بنيجيريا علي المستوي السياسي والاقتصادي، وتدعو أيضا الي عدم نسيان المشروع الامريكي لانشاء سوق مشتركة امريكية مغاربية والمعروف باسم مشروع ايزنستات منذ عهد الادارة الامريكية السابقة. ويكون السؤال : هل هذه التحركات تشير الي خيوط سياسة امريكية يجري اعدادها أو يتوقع تنفيذها، علما بأن الجزائر هي الدولة الوحيدة في الساحل الجنوبي للبحر المتوسط التي لم تنضم بعد الي تجمع دول الساحل والصحراء الذي تقوده السياسة الليبية ويضم التجمع دولا في المغرب الافريقي من بينها نيجيريا، ومن ثم يكون الاستفسار عن رد الفعل في سياسة الاتحاد الاوروبي عامة والسياسة الفرنسية خاصة بشأن الاهتمام الامريكي بالجزائر حاليا ومايسبقه من اهتمام مستمر بالملكة المغربية؟

اما بالنسبة للسياسة الليبية فهي تبذل نشاطا قويا ومستمر لعقد اجتماع للاتحاد المغاربي بهدف تنشيطه وتفعيله، وتتخذ في هذا المجال اسلوب تسوية الخلافات بين الجزائر والمغرب، فهل التحرك الجزائري الحالي يساعد في هذا الاتجاه أم لا؟



# افريقيا ومنظمة التجارة العالمية

- في شهر يوليو الماضي تابعت الصحافة المصرية نشاط وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في مجال الدعوة لعقد اجتماع كبار المسؤولين في منظمة كوميسا، ثم في اجتماع مشترك لوزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنظمة كوميسا ومنظمة سادك، وهدف هذا النشاط المكثف هو الاتفاق بين الدول الافريقية من أجل التوصل إلى موقف مشترك تعبيراً عن مصالحها قبل الاشتراك في الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة يوم ٩ نوفمبر القادم.
- هذا الموضوع يقع أساساً في دائرة اهتمام الدارسين والخبراء في الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، ولذلك فقد اكتفيت بمراجعة مصدرين للمعلومات والإحصاءات عن التجارة المصرية مع الدول الإفريقية الأعضاء بالمنظمتين، والمصدر الأول هو مجلة الأهرام الاقتصادية خاصة العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ والعدد الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦، والمصدر الثاني هو ملف منشور بعنوان: «السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا)»، وقد صدر هذا العام عن «الناشرون العرب الأفارقة»، وتفيد هذه الإحصاءات والمعلومات بوجود عجز في الميزان التجاري لغير صالح مصر، وفي هذا الإطار أعرض الملاحظات التالية:
- الملاحظة الأولى هي أن هذا النشاط هو استجابة وتنفيذ لتوجيه مؤتمر قمة كوميسا في مايو ٢٠٠١ لتنسيق المواقف الإفريقية تجاه النظام العالمي الجديد والإعداد الجيد قبل بدء المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيحدد بصورة كبيرة مستقبل افريقيا الاقتصادية، خاصة أن هذا النشاط الإفريقي الاقتصادي تم قبل شهرين من موعد الاجتماع الوزاري، وأنه قد سبقه مؤتمر اقتصادي عربي جمع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية في الدول العربية الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- الملاحظة الثانية تختص بمستوى المشاركة الإفريقية في هذين الاجتماعين، فقد حضر في الاجتماع الأول عشر دول من بين الدول الأعضاء في كوميسا (٢٠ دولة)، وحضر في الاجتماع الثاني ممثلو ١٤ دولة إفريقية، علماً بأن عدد أعضاء منظمة سادك هو ١٦ دولة، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن عدداً من الدول الإفريقية مازال يحتفظ بعضويته في كل من المنظمتين «كوميسا» و«سادك»، ومع ذلك فإن عدد الحضور يعتبر قليلاً بالنسبة للمجموع العام للدول الأعضاء في المنظمتين وهو دليل على غياب بعض الدول الأعضاء عن المشاركة.
- الملاحظة الثالثة تنظر إلى القارة الإفريقية التي يجمعها حالياً ميثاق الاتحاد الإفريقي، وأن عدد الدول الأعضاء في الاتحاد هو ٥٢ دولة حيث أن المملكة المغربية مازالت ترفض الانضمام على الرغم من صدور قرار في هذا الشأن من القمة الإفريقية في لوساكا ٢٠٠١، وأن القارة الإفريقية بها منظمات اقليمية فرعية بجوار هاتين المنظمتين اللتين حضرتا اجتماع القاهرة، ونشير في هذا المقام إلى منظمة إيكواس للتكامل الاقتصادي في غرب افريقيا والتي تكونت منذ عام ١٩٨١، وإلى منظمة تجمع الساحل والصحراء التي منحتها القمة الإفريقية في لومي ٢٠٠٠ صفة منظمة إفريقية فرعية للتكامل الاقتصادي والتنمية، وإلى منظمة الاتحاد الاقتصادي والجمركي لوسط افريقيا التي تضم دولاً فرانكوفونية ليست أعضاء في أي من المنظمات الإقليمية الفرعية التي يشير إليها هذا المقال.
- وتطرح هذه الملاحظة سؤالاً عن مدى اعتبار أو قبول القول إن اجتماعات القاهرة هي تعبير عن اتفاق إفريقي شامل من أجل التوصل إلى موقف إفريقي مشترك، وهذا السؤال لا يتناسب ولا يغفل حقيقة أن الدول العربية الإفريقية في إقليم الشمال الإفريقي قد اجتمعت في إطار الدعوة السابقة التي صدرت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاجابة عن السؤال المطروح للمناقشة هي أن عدد الدول الإفريقية التي لم تدخل في الاتفاق والتفاهم الذي تم باجتماعات القاهرة هي نحو نصف عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.
- الملاحظة الرابعة تتعلق بالقراءة السياسية للنشاط المصري اقتصادياً ودبلوماسياً في مناسبة الاستعداد لاجتماع منظمة التجارة العالمية، فقد غطى النشاط المصري إقليم الشمال الإفريقي في إطار اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وغطى إقليم الشرق والجنوب في إطار اجتماعات القاهرة في الشهر الماضي، ولكن هذا النشاط لم ينظر بعد إلى الاقاليم الإفريقية في الغرب والغرب الأوسط والوسط، خاصة أن مصر عضو في تجمع دول الساحل والصحراء، وأن عدداً من الدول الأعضاء في هذا التجمع هي أعضاء أيضاً في منظمة إيكواس، كما أن مصر لها علاقات طيبة ومتنامية مع المنظمة فرانكوفونية العالمية التي تضم جميع دول الفرنكوفون الإفريقي، ومن ناحية ثانية فإن مصر لها نشاط تجاري في ميادين التصدير والاستيراد والمعونة الفنية مع الدول الإفريقية عامة، وإن حال التجارة المصرية مع الدول الإفريقية الأعضاء في هذه المنظمات الفرعية هو حالها بالنسبة للدول الأعضاء في منظمتي كوميسا وسادك.

# متابعات في أخبار إفريقيا

● يتابع المقال تطورات موضوعين سبق لمجلة الأهرام الاقتصادي ان تناولهما في اعداد سابقة، الموضوع الأول عن النتائج السياسية الراهنة التي تترتب على تدفق البترول في جمهورية غينيا الاستوائية، والموضوع الثاني عن تزايد التعاون في مجال الثروات الطبيعية بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بعد الاتفاقات لترسيم الحدود البحرية وملكية الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر بين كل من اريتريا واليمن والمملكة السعودية .

## ● غينيا الاستوائية

تقول وسائل الاعلام العالمية ان هذه الجمهورية تعتبر إمارة بترول افريقية فهي تنتج حاليا (١٨٥) ألف برميل يوميا، والشركات العاملة في ميدان التنقيب والانتاج تتوقع تصاعد ارقام الانتاج نتيجة للتوسع ولزيد من الاستكشاف تحت مياه المحيط الاطلنطي، وتقود عمليات الانتاج شركة اكسون موبيل الامريكية وشركة توتال فيتا إلف الفرنسية البلجيكية، ومعهما عدد من الشركات الامريكية والأوروبية الأخرى.

لقد استقلت الدولة عن اسبانيا عام ١٩٦٨ وتتكون من منطقة البر الافريقي التي كانت تعرف قبل الاستقلال باسم ريوميوني، ومن جزيرة فرناندويو، والمساحة الاجمالية للدولة حوالي ٢٨ ألف كم٢ وعدد السكان لايزيد عن نصف مليون نسمة، وقد تولى رئاسة الدولة ماسياس نجويما من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩، ثم قاد ابن اخيه الجنرال أويانج نجويما انقلابا عسكريا اطاح بحكم عمه وان ظلت قيادات الدولة في ايدي ابناء العشيرة الحاكمة، وخضعت الدولة لنظام الحزب الواحد حتى عام ١٩٩٣ حينما عدل الدستور وطبق نظام التعددية الحزبية، وفي عام ١٩٩٦ انتخب الرئيس الجنرال أويانج رئيسا للدولة وستجرى الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٣، وتقول وسائل الاعلام ان الرئيس مريض بمرض خطير وانه على شفا الموت، ولذلك فقد احتدم الصراع بين أكبر ابنائه وهما اخوان غير شقيقين ويشغلان منصبتين وزاريتين، جابريل وزيبرا المناجم والطاقة، وتيودورين وزيبرا للغابات والمصايد والبيئة، ولذلك فقد دخلت شركات البترول واللوبي البترولي الامريكي في قضية وراثة الحكم وتداول السلطة في داخل العشيرة الحاكمة، وكلا الوزيرين يحاول ان يحصل على التأييد من الشركات البترولية، ويقال انها تؤيد حاليا جابريل وزير المناجم والطاقة وانها تفضله على أخيه تيودورين وزير الغابات والمصايد ولكن الأخير لايرضى بهذا ويعمل جاهدا من خلال اتصالات واتفاقات مع شركات للعلاقات العامة أمريكية للحصول على التأييد اللازم، وأخيرا تشير وسائل الاعلام الى ان الشركات البترولية عامة لاتريد ان تشهد البلاد فترة من الفوضى او الاضطرابات بشأن الوراثة ولذلك يتداول اسم الجنرال أوجستين أونا مرشحا للرئاسة بعد وفاة الرئيس الحالي، وخاصة أن الجنرال من العشيرة الحاكمة.

## ● التعاون الاقليمي في البحر الأحمر

في شهر يوليو الحالي (٢٠٠١) انعقد مؤتمران علميان في مجالات البيئة والثروات الطبيعية والأحياء البحرية والمسح الهيدروجرافي، الاول في مدينة الغردقة المصرية ونظمتها الهيئة الاقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر من أجل الحفاظ على مكونات البيئة وشاركت فيه مصر والسعودية والأردن واليمن والسودان وجيبوتي، وكان جدول الاعمال حول التعاون في مجالات الموارد البحرية والحفاظ الدائم عليها، واجراء الدراسات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية حول البيئة البحرية مع الاتصال بمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) لتقديم الدعم اسوة بما سبق لها من نشاط في موضوع مصايد الخليج، وانعقد المؤتمر الثاني في جيبوتي لمناقشة نتائج المسح الهيدروجرافي لجنوب البحر الأحمر، وهو مشروع أنجزته شركة بريطانية بتمويل من البنك الدولي، وقيمة التمويل هي ٣,٥ مليون دولار، وشاركت في المؤتمر الدول المطلة على جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وعدد من المنظمات الدولية والاقليمية مثل البنك الدولي والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للمسح الهيدروجرافي. وكان على جدول الاعمال موضوعات أخرى مثل السلامة البحرية وحماية البيئة وتشغيل مركز مكافحة التلوث البحري الذي سبق تأسيسه عام ١٩٨٨ واتخذ مقرا له في جيبوتي، وكانت الدول المؤسسة هي اليمن وجيبوتي والصومال.

- الموضوعان المطروحان في المؤتمرين اساسا يقعان في دائرة التخصص العلمي وفي نطاق التعاون الاقليمي العلمي، وهذا المدخل التعاوني يسمى في الدراسات السياسية باسم المدخل الوظيفي، وهو مدخل مناسب وناجح في ميادين متنوعة من التعاون بين الدول، ولكن مع تراكم النتائج وتوثيق عرى التعاون والمبادلات بين الاعضاء المشاركين، فان عددا من هذه الآثار والنتائج يثير اهتمامات ومتابعات من جانب المتخصصين في الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن جانب الدول المشاطئة على البر الافريقي والبر الاسيوي للبحر الاحمر، ومن جانب الدول والشركات الأجنبية التي تساهم في التجارة العالمية للبترول وفي ثروات البحر الاحمر الأخرى، خاصة ان اهتمامات المؤتمرين تمتد الى مجال اعداد الخطط لمواجهة ما يحدث حاليا من تلوث بحري ومن عدم التزام السفن بخطط الملاحة الدولي ومن ضرورة إنشاء مناطق مراقبة وقنارات وحماية مصايد الأسماك ومناطق الأحياء البحرية الأخرى.



# جزيرة ديجو جارسيا والمحيط الهندي

● حاضر ومستقبل جزيرة ديجو جارسيا هو أحد موضوعات الاهتمام في الدراسات السياسية المعاصرة، فمنذ شهر سبتمبر الماضي وخلال شهر أكتوبر الحالي صار الحديث عن الجزيرة والمحيط الهندي موضوعا متداولاً في وسائل الإعلام العالمية، والسبب هو السياسة الأمريكية وتصوراتها المستقبلية وخططها الحالية المتعلقة بضرباتها الجوية ضد حكومة طالبان في أفغانستان.

● في شهر سبتمبر الماضي نشرت وسائل الإعلام الأمريكية عن وجود خطط واتجاهات أمريكية لنقل الأسلحة الهجومية الأمريكية من أوروبا إلى جزيرة ديجو جارسيا، ونقل ما يزيد على ٥٠ ألف جندي وضابط من القواعد الأمريكية الموجودة في أوروبا إلى هذه الجزيرة. وعلى الرغم من أن المصادر الأمريكية المختصة نفت وجود خطط للتنفيذ إلا أنها لم تنف وجود النقاش والدراسة، وقالت إن التفكير في هذا الموضوع مرتبط بتحديث وتطوير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة تزايد الأهمية العسكرية للمحيط الهندي الذي يشاطئ دولا مهمة وقوية موجودة على البر الآسيوي عامة وفي الشرق الأقصى خاصة، ومن النتائج والآثار الخاصة بالموضوع إثارة القلق ورد الفعل في أوروبا وفي مستقبل التزامات حلف الأطلسي، ولكن هذا المقال يتحدث فقط عن الجوانب الخاصة بالمحيط الهندي، وهي التي تشغل تفكير المسئولين الأمريكيين لأنهم يقولون إن هذا الاتجاه أو هذه الخطط هي مجرد مؤشر على تحويل الموارد الأمريكية المتاحة طبقاً لما تقتضيه الاعتبارات الاستراتيجية، وأن الهدف هو دراسة السبل اللازمة لجعل الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أفضل في حالة اندلاع أي نزاع في القارة الآسيوية.

● وفي شهر أكتوبر الحالي نشرت وسائل الإعلام العالمية أن الولايات المتحدة في حملتها العسكرية ضد أفغانستان تستعمل قاذفات [بي 2] الخفية، وأن هذه القاذفات أقلعت من قاعدتها الرئيسية الدائمة في ولاية ميسوري الأمريكية لقصف أهداف في أفغانستان، وأن هذه الطائرات لم ترجع إلى قاعدتها الرئيسية وإنما توجهت إلى القاعدة الأمريكية في جزيرة ديجو جارسيا حيث ترابط للقيام بجولات أخرى من القصف الجوي. وتعلق وسائل الإعلام بأن هذه هي المرة الأولى التي تربض فيها هذه الطائرات في قواعد جوية خارج أراضي الولايات المتحدة لتنفيذ مهام قتالية، وأنها بهذا الإجراء تنضم إلى الأنواع الأخرى المتقدمة تكنولوجيا في الأسطول الأمريكي الجوي الذي يتمركز في جزيرة ديجو جارسيا مثل طائرات [بي ١] وطائرات [بي 52].

● ونظراً لأن هذا المقال لا يتطرق إلى ميدان الدراسات العسكرية، وإنما يقتصر على القراءة السياسية لزيادة أهمية الجزيرة ولتحول المحيط الهندي إلى ساحة عسكرية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ودول أوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وكذلك لعدد آخر من الدول الأفريقية والآسيوية:

- تقع الجزيرة في موقع جغرافي قريب بالمعنى النسبي من جزر موريشيوس وسيشل ومدغشقر وإقليم ريونيون الفرنسي، كما أنها بمعدلات الطيران العسكري تعتبر قريبة من الشاطئ الجنوبي للقارة الآسيوية والشاطئ الشرقي للقارة الأفريقية.

- تقع الجزيرة في وسط شبكة الاتصالات والمسئوليات العسكرية التي يمارسها الأسطول الخامس الأمريكي في منطقة الخليج العربي الفارسي وفي منطقة جنوب البحر الأحمر والساحل الشرقي لأفريقيا، وأيضاً بالنسبة للأسطول الأمريكي العامل في المحيط الباسفيكي والقواعد الأمريكية في تلك المنطقة.

- هذا الوجود والنشاط العسكري الحالي والمستقبلي له تشابكات مع اهتمامات وسياسات إفريقية في منطقة المحيط الهندي، ومن الأمثلة أن جزيرة سيشل وجزيرة موريشيوس عضوان حاليان في منظمة سادك للجنوب الأفريقي، وأن دول المحيط الهندي من الجزر ومن الدول الآسيوية والأفريقية التي لها شواطئ تطل على مياه المحيط هي أعضاء حالياً في رابطة دول المحيط الهندي، وأن المملكة المتحدة قد حصلت على مرتبة شريك حوار في الرابطة، وأن فرنسا قد تقدمت بطلب العضوية الكاملة في الرابطة على أساس أن جزيرة ريونيون هي أرض فرنسية، ويضاف إلى هذا أن عدداً كبيراً من الدول الأفريقية في المنطقة الأفريقية بوجه عام أعضاء في المجموعة الأفريقية المنضمة إلى اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ مع الاتحاد الأوروبي.

● الإشارة الواجبة أخيراً هي أن مجلة الأهرام الاقتصادية سبق أن اهتمت بقضية ديجو جارسيا في الربع الأخير من العام الماضي عندما أصدرت المحكمة العليا البريطانية حكماً بحق سكان الجزيرة وغيرها في أرخبيل شاجوسي في التعويض المالي الذي يجب أن تدفعه الحكومة البريطانية، لأن ترحيلهم عن موطنهم كان إجراء غير قانوني وأنه من حق السكان أيضاً العودة إلى موطنهم الأصلي في الجزيرة، وقد أثار المقال سؤالاً مهماً يختص بكيفية التصرف البريطاني تجاه الولايات المتحدة التي استأجرت الجزيرة وأقامت بها قاعدة عسكرية جوية بحرية منذ فترة الحرب الباردة؟





رابعاً:

# قضايا حوض النيل والقرن الأفريقي

# حوار ثلاثي حول مياه النيل

● خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠ انشغلت باستقصاء حقائق غائبة في عدد من الاحاديث والتصريحات التي نقلتها وسائل الاعلام حول مياه ومشروعات السدود الاثيوبية والحصص المائية لدول الحوض .

● في اول ديسمبر نشرت الصحافة السودانية بالخرطوم تصريحات لوكيل وزارة المياه والموارد المائية السودانية حول مشروعات اثيوبية لبناء ١٢ سدا على روافد نهر النيل وفي ٢٣ ديسمبر نشرت صحيفة الحياة (لندن) حديثا لرئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوى تناول فيه موضوع مشروعات السدود الاثيوبية والعلاقات المائية مع مصر والسودان ، وفي ٢٥ ديسمبر نشرت صحيفة الاهرام (القاهرة) حديثا للسفير مروان بدر السفير المصري لدى اثيوبيا حول موضوع العلاقات المائية بين مصر والسودان واثيوبيا. وهكذا عبر وسائل الاعلام تجاوزت الدول الثلاث بدون استعمال للقنوات الدبلوماسية وبالحديث الاخير اكتملت لدى دائرة الاستقصاء ، وبالقراءة المتكاملة للاحداث الثلاثة ظهرت الحقائق الغائبة بالنسبة للموضوع وبالنسبة لاستخدامات وسائل الاعلام .

## الخطاب المائي السوداني :

- جوهر حديث وكيل الوزارة السوداني هو ان وزير الري والموارد المائية السوداني عرض على مجلس الوزراء تقريراً عن اجتماعات ومناقشات اللجنة الفنية الثلاثية لحوض النيل الازرق وان مجلس الوزراء السوداني طلب من الوزير الاستفسار من اثيوبيا وطلب المعلومات عن ١٢ مشروعا مائيا ترغب اثيوبيا في تنفيذها وان هذه المشروعات تغطي الاحتياجات المائية مليوناً وربع مليون فدان وقيمتها ٥٦ مليار مترمكعب ، وان البنك الدولي وعد بتمويل المشروعات المائية الاثيوبية .

- السؤالان المهمان اللذان شغلا تفكيرى منذ ذلك الوقت ، هما :

لماذا اختارت حكومة السودان استخدام وسائل الاعلام لتوجيه رسالة الى اثيوبيا بشأن هذا الموضوع الذى كان يبحث فى لجنة خبراء فنية ثلاثية مصرية اثيوبية ؟ وهل هذه الرسالة الاعلامية كانت فى حقيقة الامر موجهة الى اثيوبيا ام موجهة الى مصر بطريق غير مباشر ، وبهدف تعكير مناخ العلاقات المصرية الاثيوبية ؟

● والحقائق التى تثير لدى الشكوك وتدعو للبحث فى الموضوع ، هى :

- ان الموضوع كان ومازال فى اطار لجنة فنية ليست على مستوى اتخاذ القرار السياسى وان السودان قدم مقترحاته ، كما فعلت اثيوبيا ، وكما فعلت مصر .

وطبقا للاتفاق بين وزراء الموارد المائية للدول الثلاث فان الخبراء سوف يناقشون كل المقترحات المقدمة ، ويعد ذلك تعرض المشروعات المتفق عليها على الوزراء الثلاثة فى اجتماع قادم فى شهر يناير الحالى ، تمهيدا لعرض الموضوع باكماله على اجتماع قادم آخر فى جنيف فى شهر فبراير القادم ، يشارك فيه البنك الدولى وهيئات التمويل الدولية والدول المانحة لاتخاذ قرارات تتعلق بالاجراءات النهائية بشأن دراسات الجدوى والتمويل واسلوب سداد الديون والتكاليف المالية للتنفيذ والادارة المشتركة .

- ان ملفات الوزارة السودانية بها دراسات عن المشروعات الاثيوبية منذ عامى ١٩٩٢/٩١

فقد كانت فترة الصداقة والتعاون السودانية الاثيوبية وفيها عقدت ثلاث اتفاقيات بينهما بشأن تأسيس منظمة حوض النيل الازرق وتوقيع «اعلان الصداقة والسلام» ، والدراسات الاجنبية المنشودة حول تلك الاتفاقيات التى تمت فى غياب مصر عن تلك الاجتماعات تقول انه لو كانت نفذت هذه الاتفاقيات لكانت النتائج المترتبة عليها تمثل تهديدا لشكل النتائج المترتبة على اتفاقية ١٩٥٩ بالنسبة لمصر .

- ان اتفاقية ١٩٥٩ المصرية السودانية (اتفاقية السد العالى) تنص بوضوح على وجود البحث المشترك المصرى السودانى لاي مطالب مائية تتقدم بها الدول الاخرى فى الحوض وان عليها اتخاذ رأى موحد بشأن هذه المطالب واذا اتفقتا على اعطاء اى دولة من دول الحوض كمية او حصة مائية فان هذه الكمية او الحصة المائية تخصم محسوبة عند اسوان مناصفة بين الدولتين المصرية والسودانية .

● ان ما سبق يعنى ان اثيوبيا تقدمت بمقترحات مشروعاتها وان الجانبين المصرى والسودانى فى داخل اللجنة الفنية قاما بالمناقشة والتشاور فى داخل اللجنة وفى خارجها وان الرأى النهائى للجانبين المصرى والسودانى سوف يكتمل فى الاجتماعات القادمة . فلماذا طرح الجانب السودانى الموضوع على المستوى الاعلامى قبل اكتمال التشاور والاتفاق ؟ علما بان وعود البنك الدولى بالاسهام فى التمويل للمشروعات المائية مقدمة بالنسبة لجميع دول الحوض بلا استثناء بما فيها السودان ومصر واثيوبيا واوغندا... الخ ، وانها سوف تنفذ عند الاتفاق النهائى بين دول الحوض العشر او بين دول الروافد الفرعية مثل حوض النيل الازرق وحوض النيل الابيض .



● رد الفعل الفوري من الجانب الاثيوبي كان تصريحاً اعلامياً يقول ان اثيوبيا تواجه صعوبات فى مجال الغذاء وتوليد الطاقة الكهربائية وان مشروعات بناء السدود سوف تسهم فى بناء قاعدة اقتصادية قوية بدلا من الاعتماد على الامطار الموسمية والتقلبات المناخية ولكن الرد الاثيوبي المباشر جاء فى حديث لرئيس الوزراء .

● نشرت صحيفة الحياة بتاريخ ٢٣ ديسمبر حديثاً مطولاً مع رئيس الوزراء الاثيوبي عن قضايا العلاقات مع دول الجوار بعد توقيع معاهدة السلام مع اريتريا ، وتطرق الحديث إلى تصريحات وكيل الوزراء السودانى بشأن مشروعات السدود الاثيوبية.

## الخطاب المائى الاثيوبى:

- جوهر حديث رئيس الوزراء ملس زيناوى أن المقترحات الاثيوبية معروضة أمام الخبراء علي المستوى الفنى، ولم تصلنا اعتراضات مصرية، وأن اعتراضات السودان العلنية كانت مفاجأة كبيرة لنا .  
- أن الاتفاق العام بين دول حوض النيل العشر فى اجتماعات وزراء الموارد المائية بحضور ومشاركة من البنك الدولى وميثاق التنمية الدولية والامريكية والاوربية هو أن تقدم كل دولة مشروعاتها فى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة، وأن تناقش وتدرس ثم تعرض فى اجتماع مقبل للوزراء والاطراف الدولية.  
- أن المنهج الذى تفضله اثيوبيا هو الاتفاق مع دول الحوض على استخدام المياه بشكل عقلانى، وقد شارك البنك الدولى فى عمل ترتيب لمصلحة جميع الدول شاركت فيه مصر والسودان، وبموجبه تتقدم كل دولة بمقترحاتها وعلى هذا قدمت اثيوبيا ثلاثة مقترحات، وترى اثيوبيا أن مقترحاتها فيها فائدة لكل من مصر والسودان ، حيث أن السودان ينفق سنوياً نحو (٨٠٠) مليون دولار للسيطرة على الفيضانات والسيول التى تجتاح الاراضى السودانية، وإذا نجحت اثيوبيا فى السيطرة على الفيضانات باقامة سدود على الانهار الاثيوبية فإن السودان سوف يستفيد، كذلك فإن التحكم الاثيوبى فى تدفق مياه الفيضانات سوف يخفف من مشكلة ترسب الطمي عند السدود السودانية مثل سد الروصيرص ، وفى حالة مصر سوف يخفف من ترسب الطمي عند السد العالى . ومن ناحية ثانية فإن السدود الاثيوبية سوف تؤدي إلى زيادة المياه المتوافرة سنوياً بمقدار ٣ مليارات متر مكعب ، ويضاف إلى هذا قدرة اثيوبيا على مكافحة التصحر وتوليد الكهرباء وبيعها لدول الجوار.

## التعليق على حديث رئيس الوزراء الاثيوبى يستدعى للتفكير الملاحظات التالية:

- استعمل رئيس الوزراء كلمة المفاجأة فى وصف الموقف السودانى الاعلامى، والسبب فى تقديرى أنه منذ عام ١٩٩٩ عادت العلاقات بين الدولتين السودانية والاثيوبية إلى مرحلة حسن الجوار بعد قطعية وعداء منذ شكوى اثيوبيا من التدخلات السودانية باسم التوجه الحضارى ومنذ محاولة الاعتداء الاثم على الرئيس حسنى مبارك فى اديس ابابا. لقد زار ملس زيناوى الخرطوم فى احتفالات سودانية بمناسبة اعياد تولى حكومة الانقاذ والرئيس البشير للسلطة فى الخرطوم، ثم عادت اجتماعات اللجان الوزارية والسياسية والامنية والفنية المشتركة منذ مطلع عام ٢٠٠٠، وخلال العام الماضى تم توقيع اتفاق ثنائى باسم «إعلان القضايف» بين ولاية وحكام الاقاليم السودانية والاثيوبية على جانبى الحدود المشتركة للتعاون فى مجالات الثروة الحيوانية والتجارة والاقتصاد والمواصلات والتنمية ويتداول الحديث عن استخدامات اثيوبية لبناء بورسودان وشق طريق مرصوف من الميناء حتى الحدود الاثيوبية ، كذلك التفكير فى مد خط السكك الحديدية يربط بين السودان واثيوبيا.

- أشار رئيس الوزراء إلى عدم تسلم اعتراضات مصرية ، ومعنى هذا أن السياسة المصرية تحترم قواعد المعاملات والتعامل، فالموضوع يناقش فى داخل لجنة فنية ، ومصر تستطيع أن ترد وتطرح الرأى داخل هذه اللجنة التى ليست على مستوى القرار السياسى ، وإنما ستكون القرارات على مستوى اجتماعات الوزراء ومن خلال القنوات الدبلوماسية.

- أن كل ما قاله رئيس الوزراء عن الفيضانات والاطماء هو فى الحقيقة مسائل فنية يجب أن يتحدث فيها خبراء وفنيون فى موضوعات الهيدروليكا والجيولوجيا والزراعة، ولكن المقال الذى كتبه هو قراءة سياسية لموضوعات الحوار بين الدول الثلاث، خاصة إن الحديث عن الموضوعات والمشروعات المائية هو امر مطروح لفترة مقبلة تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة فى القرن الحادى العشرين، وأن هيئات التمويل الدولية لاكتفى ببحث موضوع تقديم التمويل وإنما سوف تبحث طبقاً لقواعد القانون الدولى موضوعات الحصص المائية وموضوعات الضرر الذى يصيب الدول الاخرى فى الحوض، وايضا اساليب ومدة سداد هذه القروض التى تقدم للتمويل من كونسورتيوم دولى.

● ان ماسبق لايقدم الرد الشافى الواضح عن التصرف السودانى باستخدام وسائل الاعلام، ولذلك فإن البحث عن الرأى المصرى تجاه هذا الحوار العلنى كان ضرورياً، وصار السؤال : متى وكيف يتحدث الجانب المصرى؟ خاصة أن السياسة المصرية تعرف وتتابع موضوع مشروعات السدود الاثيوبية منذ الاعوام الستينيات فى القرن العشرين بعد الاتفاق على بناء السد العالى فى مصر، فقد طلبت اثيوبيا فى عهد الامبراطور السابق من الولايات المتحدة الامريكية القيام بدراسة مائية زراعية شاملة للارض الاثيوبية، وتم هذا ونشرت المقترحات الامريكية فى منتصف الستينيات، ثم

عرضتها حكومة منجستو والدرج الاثيوبي على الاتحاد السوفيتي ايام الصداقة والتحالف المشترك، واخيرا قامت ايطاليا بدراسة هذا الموضوع في عهد رئيس الوزراء الاثيوبي الحالي.

● يوم ٢٥ ديسمبر نشرت صحيفة الاهرام تصريحات السفير مروان بدر التي ادلى بها لوكالة انباء الشرق الاوسط، وفي تقديرى ان السياسة المصرية تعاملت بدرجة عالية من الكفاءة والفطنة مع الحوار السوداني الاثيوبي، فلم تقف جانبا أو تحاول غض الطرف عن الموضوع. كما انها لم تشتت في الحوار عبر اللجان الفنية التابعة لوزارة الري والموارد المائية المصرية، بل اختارت السفير مروان بدر الذي يقيم في اديس ابابا ويتابع موضوعات النيل بكل جوانبها الفنية والسياسية، كما اختارت ايضا تقديم الرأي عبر وسائل الاعلام وليس بالقناة الدبلوماسية، وبذلك يكون الرأي المصرى في صورته العامة موجها إلى كل من يهمه الامر في الدولتين السودانية والاثيوبية وفي غيرهما من المؤسسات الدولية المانحة.

## الخطاب المائى المصرى :

. جوهر تصريحات السفير المصرى هو تقديم حقائق موثقة تعتبر فصل الخطاب فى الحوار المثار بين الدولتين ، وتشرح الموقف السياسى المصرى الذى يقوم على قاعدتين ، الاولى هى مبادئ القانون الدولى والاتفاقات الدولية التى تقرر أن دولتي المصب ( مصر والسودان ) ليست لهما أى مصلحة فى الحاق الضرر بدول المنابع ، مع تأكيد مبدأ أن انشاء السدود فى دول المنابع لا يؤثر تأثيرا ملموسا على موارد المياه المتدفقة إلى دولتي المصب، والقاعدة الثانية هى مبادرة التعاون بين دول الحوض التى بدأت عام ١٩٩٨ وانضمت اليها اثيوبيا عام ١٩٩٩، وأن للتعاون مستويين وله هدف عام، اما المستويان فهما اعداد مشروعات مشتركة فى اطار جميع دول الحوض أو اعداد مشروعات مشتركة على مستوى دول الروافد والاحواض الفرعية، فاذا تم الاتفاق على مشروع مشترك أو أكثر قدم إلى كونسورتيوم دولي لادارة الجدوى والتمويل فى مجالات الري وتوليد الكهرباء، واما الهدف فهو انشاء منظمة اقليمية لادارة وتنمية مياه الحوض على اساس الاستخدام المنصف للمياه العذبة بين الدول المشاطئة وفقا لقواعد القانون الدولى.

. إن اثيوبيا قد تشاورت مع دولتي المصب بشأن سدود صغيرة ( تخزين سنوى وليس تخزينا قريبا ومستمر ) ، وأن دولتي المصب بعد الدراسة وافقتا عام ١٩٩٦ على الانشاء ، ومن ثم قامت جهات التمويل الدولية بتقديم التمويل للسدود الاثيوبية، وهذه السدود تستقطع حاليا ( ١٨٠ ) مليون متر مكعب من المياه محسوبة عند اسوان، وطبقا لاتفاقية ١٩٥٩ اقتسمت دولتا المصب هذه الكمية المائية مناصفة من حصتيهما المقررة بالاتفاقية.

. مازال عمل اللجان الفنية مستمرا فى مناقشة مقترحات المشروعات المقدمة من اثيوبيا والسودان ومصر بشأن التعاون المائى فى حوض النيل الارزق، وسوف يجتمع وزراء الموارد المائية للدول الثلاث خلال يناير ٢٠٠١ للاتفاق النهائى على المشروعات المشتركة، وسوف تطرح هذه المشروعات المشتركة التى يتم الاتفاق عليها فى اجتماع جنيف فى فبراير ٢٠٠١ بمشاركة من البنك الدولى والدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولى، وايضا يوجد مثل هذا التعاون فى منطقة مضبة البحيرات الاستوائية.

● التعليق الختامى هو أن حديث السفير مروان بدر ادى إلى ظهور المعالم والحقائق فى الحوار الاعلامى الثلاثى حول موضوعات مياه النيل، واعتقد أن الرسالة الاعلامية السودانية موجهة فى ظاهرها إلى اثيوبيا وفى باطنها إلى مصر، والسبب هو أن المطالب الاثيوبى فى حدها الاقصى معروفة ومتداولة منذ الاعوام الستينيات من القرن العشرين، وأن الموقف المصرى تجاه هذه المطالب معروف ومعلن منذ ذلك التاريخ ولهذا فإن ادراج الموضوع فى الخطاب السودانى الاعلامى حاليا هو محاولة لإثارة مزيد من القلق فى رأى العام المصرى، وللضغط على الحكومة المصرية للاعتراف باهمية ومحورية الدور المفصلى للسودان فى أى اتفاق مائى قادم، والملاحظة فى هذا المقام هى ان الخطاب السودانى لم يشر إلى المطالب السودانية التى تتردد حول إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٥٩ ( المصرية - السودانية ) لزيادة الحصص المائية السودانية إلى ٢٤,٥ مليار متر مكعب بدلا من ١٨,٥ مليار متر مكعب المقررة سنويا بموجب الاتفاقية.

● من ناحية ثانية فإن توقيت الرسالة الاعلامية السودانية يكشف عن استمرار المسعى السودانى لتأسيس دور محورى أو دور الدولة الاولى فى أى ترتيب قادم فى منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، وأن السياسة السودانية لم تتخل أو لم تتراجع عن هذا التصور منذ دعوتها لانشاء تجمع القرن الافريقى عام ١٩٩١ فى فترة غياب سياسى مصرى فعال بالمنطقة، فقد حاولت السياسة السودانية ممارسة دور الدولة الاولى فى التجمع ولكن اثيوبيا تمكنت من الصعود إلى مستوى الدولة الاولى بدعم من اعضاء هذا التجمع وبمساعدة امريكية اوربية، وحاليا تحاول السياسة السودانية ممارسة هذا الدور من خلال دعوتها لتشكيل تجمع ثلاثى أو ديركتوار ثلاثى يضم ثلاث دول محورية بالمنطقة هى السودان واثيوبيا ومصر لتسيير أمور المنطقة، وواضح من كل هذه المحاولات أن السياسة السودانية تريد إلغاء ادوار سياسات الدول الاخرى بالمنطقة تحقيقا لمصالحها الخاصة تجاه السياسة الاوغندية والسياسة الارترية والسياسات الامريكية والاوربية.

● أن التعاون المائى بين جميع الدول العشر فى حوض النيل يجب أن يقوم ويستمر على اساس الاستخدام المنصف لمياه النهر الدولى وعدم الحاق أى ضرر بدول المنابع والمصب من خلال مشروعات مشتركة لاتهدر الحقوق المكتسبة ، ولاتخرج على القواعد والضوابط المعمول بها والمتفق عليها فى القانون الدولى



# الجوع والعطش في حوض النيل

● في النصف الاخير من الشهر الاخير في العام ٢٠٠٠، نقلت وسائل الاعلام بيانات متتالية صادرة عن منظمة الاغذية والزراعة ( فاو) والبرنامج العالمى للغذاء، تدعو أهل الانسانية والمروعة في موسم الاعياد الاسلامية والمسيحية لتقديم الاغاثة العاجلة قبل فناء العباد وخراب البلاد. وتقول البيانات ان الجوع والعطش يفتكان بحياة ٢٨ مليوناً من البشر في دول الشرق الاوسط الافريقي، وهي دول ارتريا واثيوبيا والسودان والصومال وجيبوتي وكينيا واوروغوايا ورواندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية. وان كارثة هذا العام ليست أمراً طارئاً، انما هي ظاهرة ممتدة اصابت الارض الزراعية والمراعى من قبل أو مرتين في السنوات القليلة الماضية.

● ذكرت البيانات المعلنة تفاصيل الاسباب المستمرة لكارثة الجفاف والمجاعة، واجمالها كالتالى:  
- تناقص معدلات الامطار في مواعيدها السنوية حتى انقطع هطولها في مواسم عديدة، وغاضت مياه الآبار الجوفية، فهجر المزارعون والرعاة اماكن اقامتهم بعد ان نفقت الماشية، وتصحرت الارض.

ومن جانب آخر هطلت امطار غزيرة في غير المواسم السنوية في بعض هذه البلدان، فاثقلت المحاصيل قبل موسم الحصاد، وقاضت الانهار واغرقت السيول الزرع والضرع.  
- تكس المهاجرون والنازحون في مخيمات اللاجئين من غضب الطبيعة ومن نيران الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة التي تنتشر في أغلب هذه الدول، ومع النقص الشديد في الرعاية الصحية مما ادى إلى انتشار الاصابات بالامراض القاتلة مثل الايدز والايبولا والملاريا.

- تناقل واضح في حركة الدول المانحة والمنظمات في ميدان التبرع للاغاثة الانسانية، حيث ان العبء الأكبر يقع على كتف دول وشعوب الشمال ولم تتحرك بما فيه الكفاية دول وشعوب الجنوب تجاه الكارثة الافريقية.

● نشرت الصحافة السودانية في الخرطوم اعتراف الحكومة بالنقص المتزايد في المواد الغذائية وطلبها للمساعدات من الاسرة الدولية، ولكن الجديد في هذه الاتباء هو أن الجفاف والمجاعة في هذا العام لا تقتصر على المناطق التقليدية في كل عام وهي دارفور وكردفان وشرق الاستوائية وبحر الغزال، وانما امتدت هذا العام إلى مناطق جونجلي وبحر الجبل في الجنوب، وإلى مناطق سناد والنيل الأزرق والجزيرة وكسلا في الوسط والشرق، وذكر مسئول الأمم المتحدة في مكتب تنسيق النشاطات الانسانية في الخرطوم ان الكارثة تصيب نحو ٣ ملايين انسان، وانها تدفع القبائل للهجرة من مواطنها إلى مناطق الجوار مما يؤدي إلى نزاعات مسلحة بين القبائل المقيمة والقبائل المهاجرة، اضافة إلى استمرار عمليات الحرب الاهلية في الجنوب والغرب والشرق.

● في منطقة البحيرات العظمى تكررت تقارير منظمات الأمم المتحدة ان آثار ونتائج الجفاف والمجاعة ظهرت في منطقة الشمال الشرقي من اوروغوايا، وفي مناطق من رواندا، وفي مناطق الشرق من الكونغو الديمقراطية، اضافة إلى انتشار الآثار في تنزانيا وكينيا بالنسبة للزراعة والرعى وفي مخيمات الفارين من الحرب في دول الجوار الافريقي. وقبل انتهاء العام ٢٠٠٠ اصدر برنامج الغذاء العالمى نداء عاجلاً يطلب التبرع بسبعة ملايين دولار نقداً أو بقيمتها عينا لمواجهة الحالة الحادة من الجوع والعطش في رواندا، وذكر النداء أنه سبق أن توجه للمتبرعين في نوفمبر ١٩٩٩ للمساعدة فلم يجد الاستجابة الكافية.

● تتطلب مناسبة الحديث اضافة ملاحظتين، الأولى خاصة بالآثار المدمرة للحروب الاهلية في افريقيا، فقد نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن تقريراً يذكر أن عدد القتلى نتيجة الصراعات والنزاعات المسلحة في عام ١٩٩٩ كان (١٠٠) ألف، سقط من بينهم (٦٠) ألفاً في الدول الافريقية جنوب الصحراء، وهذه الارقام سوف تزداد باضافة الاحصاءات الكاملة لقتلى الحرب الاربترية. الاثيوبية عام ٢٠٠٠، واستطراداً نقول ان الصليب الاحمر الدولي يطلب حالياً معونات عاجلة لتأهيل ونقل الاسرى من جانبي الحرب بعد توقيع معاهدة الصلح والسلام بينهما، واحصاءات الصليب الاحمر الحالية تقدرهم بنحو (٢٦٠٠) أسير ارتري وأكثر من ألف أسير اثيوبي.

والملاحظة الثانية هي عن البنك الدولي الذي ساند النداءات والبيانات الصادرة عن فروع الأمم المتحدة، وأشار إلى ما قدمه هو وهيئات التنمية الدولية والاروبية والامريكية والكندية في هذا المجال، كما اشار إلى مقترحاته واسهامه في دراسات إنشاء السدود والخزانات التي سوف يتفق على إنشائها وزراء الموارد المائية في دول الحوض على المستوى الكلى أو على مستوى أحواض الروافد مثل حوض النيل الأزرق.

# قراءة سياسية في أحوال كوميسا

في منتصف ليلة ٣١ أكتوبر وقعت مصر وثمانى دول افريقية على اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة فى اطار منظمة كوميسا، ومن جانب آخر تستعد القاهرة لاستضافة القمة العادية للمنظمة فى مايو ٢٠٠١. لقد انضمت مصر للمنظمة عام ١٩٩٨ ثم صدرت موافقة مجلس الشعب فى يناير ١٩٩٩ على اتفاقية الانضمام للسوق المشتركة للشرق وللجنوب الافريقى (كوميسا) وبذلك اصبحت مصر الدولة الـ ٢١ فى هذه السوق، ولكن باعلان تنزانيا خروجها من عضوية المنظمة صار عدد الدول الأعضاء ٢٠ دولة فقط.

خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٨ حتى اليوم عقدت مؤتمرات وندوات ونشرت دراسات حول قيمة وفوائد العضوية، واسهم فى تنظيم هذا النشاط مؤسسات اكاديمية ومنظمات حكومية متخصصة فى مسائل التصدير والاستيراد وقضايا التجارة الدولية، وكانت مجلة «الاهرام الاقتصادية» من بين الجهات المتخصصة التى تابعت الموضوع باستمرار.

واعتقد ان الوقت قد حان لإلقاء نظرة سياسية على العلاقات السياسية والاقتصادية التى تقوم بين مصر وباقي الدول الاعضاء بالمنظمة بعد التوقيع على اقامة منطقة التجارة الحرة فى أكتوبر الماضى، ونقدم فى هذا المجال عددا من الملاحظات التالية:

- توضح الخريطة الجغرافية الافريقية أن الدول الثمانى تتوزع إلى دولتين من دول الجزر بالمحيط الهندى وهما موريشيوس ومدغشقر وإلى ست دول تقع فى البر الافريقى وهى جيبوتى والسودان وكينيا ومالاوى وزامبيا وزيمبابوى ومن بين هذه الدول تتمتع ثلاث دول بموانئ للتصدير والاستيراد وهى جيبوتى والسودان وكينيا، بينما الدول الثلاث الأخرى دول داخلية وهى مالاوى وزامبيا وزيمبابوى والملاحظة الجديرة بالنقاش هى أن تجارة التصدير والاستيراد للدول الداخلية يجب أن تمر عبر دولتين ليستا عضويتين فى كوميسا وهما تنزانيا وموزمبيق والنتائج المترتبة على موضوعات النقل والمواصلات والتكلفة المالية للتنافس التجارى وحساب الوقت تقع فى دائرة دراسات الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية، ولكن المعنى المقصود هو تداخل العامل السياسى والاقتصادى والجغرافى فى سوق العرض والطلب، خاصة أن الاسواق الافريقية هى اسواق مفتوحة أمام التجارة والاستثمار من الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية والجنوب إفريقية.

- إن الاحصاءات التى نشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر وإدارة نقطة التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية فى أعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ تكشف عن أن الميزان التجارى مع دول كوميسا به عجز دائم لغير صالح مصر، وإن بعضا من هذه الدول ليس بينها وبين مصر تبادل تجارى حقيقى لأن الارقام والاحصاءات ضئيلة جدا أو منعدمة، ففي عام ١٩٩٩ كان اجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى مجموع دول الكوميسا هو ٥٠,٥ مليون دولار وكان اجمالى قيمة الواردات المصرية من هذه الدول هو ١٤٢,٨ مليون دولار، وبالتالي كان العجز التجارى هو ٩٢,٣ مليون دولار، وفى النصف الاول من عام ٢٠٠٠ ازداد العجز التجارى بمقدار ٣٦,٥ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٩، حيث كان العجز التجارى هو ٥٠,٧ مليون دولار فارتفع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧,٢ مليون دولار، ويضاف إلى هذه الامثلة أو المؤشرات الحديث المنشور بالصحافة المصرية عن أن الخط الملاحي بين مصر وشرق افريقيا يتعرض لخسائر نتيجة لبحار السفن خاوية أو شبه خاوية، لأنه لا يمكن توقفها عن الانطلاق والابحار طبقا لجداول المواعيد المقررة، وإلا يتم استبعادها من خريطة الخطوط الملاحية الدولية المنتظمة، ومن جانب آخر فإن التجارة المصرية مع دول جنوب افريقيا تعاني عجزا مزمنًا حتى العام الماضى لصالح جنوب افريقيا.

- يحدث هذا الوضع الاقتصادى على الرغم من وجود ٢٩ اتفاقية تجارية واتفاقيات تعاون اقتصادى عددها ١٢ اتفاقية بين مصر ودول القارة الافريقية عامة، والمعنى هنا هو أن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات والعجز فى الميزان التجارى ليست وقفا على الدول الاعضاء فى منظمة كوميسا، إنما هى ظاهرة عامة فى احوال التجارة المتبادلة مع الدول الافريقية غير العربية.

والاحصاءات المنشورة من الجهات المصرية المسئولة تفيد بأن الميزان التجارى به عجز لغير صالح مصر فى عام ١٩٩٩ مع الدول التى وقعت اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة، وايضا مع الدول التى لم توقع وطلب بعضها اقرار تدابير وقائية بالنسبة لأوضاعها الخاصة أو طلب البعض الآخر مهلة زمنية لاتخاذ اجراءات لتوفيق أوضاعها مع احكام اتفاقية المنطقة الحرة.

وتنشر الصحافة المصرية تصريحات وأنباء عن وعود قدمتها بعض الدول الافريقية بشأن سرعة الانضمام خلال عام ٢٠٠١، ولكن تظل هذه الانباء والوعود والاجراءات فى علم الغيب حتى تتحقق على أرض الواقع الافريقى.

- كلمة الختام ان السياسة المصرية تؤمن بأن التصدير هو مسألة حياة أو موت، وهذا مبدأ ينطبق على جميع حالات التجارة للدولة المصرية.



# الدبلوماسية المصرية والعمل الافريقي المشترك

● يناقش هذا المقال موضوعين تهتم بهما الدبلوماسية المصرية، ولها في كل منهما إسهام متعدد المستويات، والموضوعات، هما: المصادقة المصرية علي وثائق القانون الأساسي للاتحاد الافريقي، واجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي بالجزائر يومي ١٨ - ١٩ أبريل الحالي. وهدف المقال هو محاولة استكمال المعلومات حيث أن المنشور بالصحافة المصرية لا يغطي الجوانب المتعددة لكلا الموضوعين.

● زار الرئيس محمد حسني مبارك الجماهيرية الليبية يوم ١٢ أبريل الحالي، وأجري محادثات مع العقيد معمر القذافي، ونشرت الصحافة المصرية في صباح اليوم التالي تقريراً عن الزيارة اشتمل علي تصريحات لوزير الاعلام المصري حول موضوعات المباحثات، ومن بينها الخطوات التنفيذية للاتحاد الافريقي واستكمال مؤسساته، ونقلت صحيفة الأهرام قول وزير الاعلام «ان الرئيس مبارك وافق علي الوثائق الخاصة بالتصديق علي القانون الاساسي للاتحاد الافريقي لرفعها الي مجلس الشعب».

ولقد تابعت صحف القاهرة الصباحية عشرة أيام تالية - حتي موعد كتابة هذا المقال - بحثاً عن أخبار من وزارة الخارجية أو تصريحات للمسؤولين فيها بشأن الإجراءات القانونية والادارية الواجب أن تقوم بها الوزارة لرفع الموضوع الي مجلس الشعب، حيث أن السوابق تقضي بأن تعد الوزارة مذكرة شاملة حول الموضوع ترافقها بالوثائق التي تحال لمجلس الشعب، وهذا ما حدث في شهر نوفمبر ١٩٩٨ عندما أعدت الوزارة مذكرة عن موضوع انضمام مصر الي اتفاقية منظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا)، وقامت الصحف المصرية بنشر المذكرة وتصرّيات للمسؤولين بالوزارة، كما تابعت الصحافة الآراء والمناقشات في مجلس الشعب حتي صدور موافقته في يناير ١٩٩٩، ثم صدور قرار رئيس الجمهورية بالمصادقة ونشره بالجريدة الرسمية عام ١٩٩٩.

● في منتصف شهر ابريل الحالي نشرت الصحافة المصرية تصريحاً للسفير مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية يقول فيه ان مصر تعتبر اجتماع الجزائر علي مستوي وزراء الخارجية هو نقطة انطلاق جديدة لمسألة التعاون العربي الافريقي، وانه سوف يسافر الي الجزائر لرأس الجانب المصري في اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي التي ستعقد يومي ١٨ - ١٩ ابريل برئاسة الكويت للجانب العربي ويوركينا فاسو للجانب الافريقي. وهذا التصريح يستدعي للذاكرة ما ورد بالبيان الختامي للقمة العربية في عمان، والذي ذكر أن القادة العرب كلّفوا الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة الاتصالات مع نظيره في منظمة الوحدة الافريقية في شأن تعزيز التعاون وازالة العوائق التي تعترض اجتماع أجهزته، وأن القادة العرب يعربون عن الترحيب باستضافة الجزائر للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في اجتماع بالجزائر. ولكن الصحافة العربية (غير المصرية) نشرت أنباء تفيد بعدم وجود اتفاق عربي عام حول الموضوع، وأن الخلافات واضحة في مواقف الدول العربية الأعضاء في اللجنة، وتدور هذه الأنباء حول عدد من النقاط هي أسباب فشل الاجتماع:

- تقول الكويت بصفتها رئيس الجانب العربي (١٢ دولة) أنها لم توجه دعوة لاجتماع اللجنة، وانه فوجئت بأن الجزائر هي التي توجه الدعوة للاجتماع، ولذلك أرسلت رسالة الي الجزائر والجامعة العربية تقول ان الجزائر لم تتشاور معها وأن الدعوة في غير محلها وأن الكويت لن تشترك في هذا الاجتماع. وفي تقديره ان رأي الدكتور هو رأي صحيح قانوناً، فطبقاً لوثائق المؤتمر الافريقي العربي الأول الذي انعقد بالقاهرة عام ١٩٧٧، تتشكل اللجنة الدائمة من ٢٤ وزيراً للخارجية ينتخبون مناصفة من الجانبين، وأن دعوتها للاجتماع تصدر بالتشاور بين رئيسي الجانب العربي والجانب الافريقي، أو تصدر من لجنة التنسيق التي تضم الأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ورئيسي الجانبين في اللجنة الدائمة. ومن هذا المنطلق أعلنت الملكة العربية السعودية أنها لن تحضر الاجتماع وطالبت بتأجيله حتي تتوافر له الأسباب المطلوبة لنجاح الاجتماع الذي ينعقد لأول مرة بعد توقف عمل اللجنة منذ عام ١٩٨٩، ومن ناحية ثانية تقول الأنباء ان التكاليف الذي أصدره القادة العرب لم يتم تنفيذ الإجراءات الخاصة بإزالة العوائق وتعزيز التفاهم ودراسة الملفات والموضوعات المعلقة أو الجديدة المعروضة.

- تقول الأنباء المتداولة ان عدداً من وزراء الخارجية بالدول العربية الأعضاء باللجنة الدائمة والموجودين في الجانبين العربي والافريقي من عضوية اللجنة، قد اعتذروا عن عدم الحضور، وأرسلوا مندوبين يمثلون الدول في الاجتماع، وهذا يعني أن المستوي السياسي لاتخاذ القرار غير مكتمل ومن ثم سيكون غير فاعل، وأن الصورة العامة للجانب العربي لن تكون كما يجب أن تكون عليه بعد قرارات القمة العربية، ومن

الأمثلة: غياب وزراء خارجية مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والامارات العربية المتحدة والملكة السعودية.

● أعتقد أن قرار القمة العربية بشأن التعاون العربي الافريقي أعطي التأكيد علي جدية الاهتمام، ولكن الإسراع في عقد اللجنة الدائمة يعطي انطباعاً بإجراء شكلي يبرز الاختلافات العربية

# الاجتماع المشترك لمصر وجنوب افريقيا

■ فى الاسبوع الثالث من شهر اكتوبر الحالى عقدت اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب افريقيا دورتها الخامسة بالقاهرة ، وترأس الاجتماعات الوزير احمد ماهر والوزيرة نكوزانا دلاميني زوما ، وفى اطار المناسبة عقدت عدة اجتماعات بين المسؤولين الحكوميين ورجال الاعمال من الجانبين ، وكانت موضوعات هذه الاجتماعات هى قضايا التعاون المشترك فى مختلف القطاعات التى تشملها العلاقات بين الدولتين .

■ وفى تقديرى ان موعد الاجتماع اكتسب اهمية بالغة لان المتغيرات كثيرة فى البيئة العالمية والبيئة الاقليمية ، وهذه المتغيرات تطرح نتائجها واثارها القريبية والبعيدة على بيئة ومضمون العلاقات الثنائية المتبادلة بين الجانبين ، وهذا واضح من حديث خبراء الاقتصاد عن الاثار المترتبة على احداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن وفى الحرب فى افغانستان ، وامتداد هذه الاثار الى اقتصادات الدول الاخرى عامة واقتصادات افريقيا خاصة ، اما فى البيئة الافريقية فقد تزامن انعقاد اللجنة المشتركة وانهقاد مؤتمر افريقى فى عاصمة نيجيريا لبحث تطورات المبادرة الافريقية الجديدة واعلان موعد البدء الرسمى لتنفيذ الخطة الافريقية التنموية الطموح ، وهى الخطة التى توصل اليها القادة الافارقة بعد ادماج خطة (ماب) وخطة (اوميجا) وفضلا عن هذا فان الدول الافريقية تنشغل بمتابعة اجراءات وخطوات الفترة الانتقالية التى اعقبت ميلاد منظمة الاتحاد الافريقى بديلا عن منظمة الوحدة الافريقية والتى سوف يناقشها الاجتماع الاول للاتحاد الافريقى على مستوى القمة فى جوهانسبرج بجنوب افريقيا فى عام ٢٠٠٢ ■ وقد ظهرت هذه المتغيرات ونتائجها فى جدول اعمال اجتماع اللجنة المشتركة وقد نشرت الصحافة المصرية اليومية القضايا المطروحة على بساط البحث :

- على المستوى الثنائى نوقشت قضايا ومشكلات التبادل التجارى والعجز فى الميزان التجارى ، وتذليل العقبات امام نفاذ الصادرات المصرية الى اسواق جنوب افريقيا ، وبحث قضية الاغراق التى فرضت بموجبها جنوب افريقيا رسوم اغراق على الصادرات المصرية من الالومنيوم وهذه القضية التى رفعتها جنوب افريقيا تحدثت عنها تقرير اصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن نشاط وعمل جهاز الدعم والاغراق بالوزارة

- على المستوى الاقليمى نوقشت قضايا ومسيرة المبادرة الافريقية الجديدة من اجل التنمية والتعاون فى القارة الافريقية ، وقضية الاتحاد الافريقى ، وضرورة العمل من اجل بناء مؤسسة فعالة وقوية فى حياة القارة الافريقية ، كما نوقشت قضايا الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا مثل دول انجولا والكونغو الديمقراطية .

- على المستوى العالمى نوقشت قضية الارهاب ومايتفرع عنها من مشكلات او ماينتظرها من تطورات تمس الامن والاستقرار العالميين بوجه عام ، ونوقشت ايضا مقترحات الرئيس محمد حسنى مبارك الخاصة باهمية وضرورة عقد مؤتمر عالمى لمكافحة الارهاب تحت مظلة الامانة العامة للامم المتحدة وتؤيد جنوب افريقيا اقتراح الرئيس مبارك .

- اجتمع رجال الاعمال من الدولتين فى هيئة منتدى لطرح الاراء والافكار حول موضوعات الاستثمار والتبادل التجارى وامكانيات تعزيز السياحة .

كما ناقش المسؤولون الحكوميون قضية العلاقات الثقافية والتبادل فى قطاعات الرياضة والشباب والثقافة بوجه عام.

■ وفى ختام الاجتماعات والحوار اعلن الجانبان عن توقيع ثلاث اتفاقيات فى مجال التعاون المشترك وهى اتفاقية تسليم المجرمين ، واتفاقية المساعدات القضائية فى الموضوعات الجنائية ، واتفاقية التعاون فى مجال الرياضة والشباب ، واعلن الوزيران فى بيان مشترك وفى مؤتمر صحفى مشترك عن الرغبة فى تعزيز التعاون بين البلدين وتصميمهما على دفع العلاقات الثنائية الى الامام فى صورة اوثق واعمق .

■ وتدعو المناسبة الى بعض الملاحظات حول ماشر فى وسائل الاعلام المصرية بشكل عام ، فلقد غابت احصاءات التجارة المتبادلة بين الدولتين وقيمة العجز فى الميزان التجارى ، كما لم يتمكن المهتمون بالعلاقات المتبادلة من معرفة ماتم من خطوات فى مجالات التعاون على مستوى المبادرة الافريقية وبناء الاتحاد الافريقى والى اين وصلت هذه الخطوات ؟ ومن ناحية ثانية فان اقتراح فتح مراكز ثقافية مصرية فى جنوب افريقيا يتطلب دراسة وتقييم النشاط الثقافى المنظم الذى تقوم به دول عربية افريقية ودول عربية اسيوية فى هذا القطاع ، خاصة انها دول بتروية مثل الجماهيرية الليبية والمملكة السعودية ولاتقل هذه الملاحظات من قيمة الانجاز الذى تم فى الدورة الخامسة بالقاهرة ، وتتطلع الى ما سوف يرد بجدول الاعمال فى اجتماع الدورة السادسة فى جنوب افريقيا فى العام القادم .



# علامات الاستفهام في القرن الإفريقي

● خلال شهر فبراير وبدايات مارس من هذا العام شهدت منطقة القرن الإفريقي ظاهرة تقارب سياسي بين مجموعات من دولها ، والمحور الرئيسي لهذه الظاهرة هو القضية الصومالية ومايرتبط بها من تفاعلات وتشابكات تمتد آثارها في بعض الحالات الى الاوضاع الداخلية في دول الجوار، وهذه الظاهرة قد تكون نتيجة لتغيير قد حدث في المواقف او لرغبة في استباق تغيير متوقع يؤثر على المراكز التفاوضية للاطراف في المنطقة او في خارجها ، وفي تقديرى ان انضمام الحكومة الصومالية المؤقتة لعضوية تجمع دول الساحل والصحراء هو نقطة البدء في التصاعد والتسارع بالنسبة لمجمل المواقف والعلاقات، وعلمنا بأن نتائج هذا الانضمام تتراكم في دائرة اهتمام سابق بالقضية من جانب منظمة ايجاد ولجنة اصدقاء ايجاد.

● والملاحظة الظاهرة في هذه الفترة هي اوضاع التقارب والتناظر عامة بين مجموعة تضم جيبوتي واريتريا والحكومة الصومالية المؤقتة، ومجموعة تضم كينيا واثيوبيا والمعارضة الصومالية المسلحة والقوى الانفصالية، ومجموعة تضم دولاً من مجمع الساحل والصحراء هي ليبيا والسودان ومصر، ومجموعة تضم دولاً اجنبية وعربية ذات اهتمام ومتابعة للقضية بمستويات متنوعة.

● لقد سبق ان اتهمت الحكومة الصومالية المؤقتة اثيوبيا باحتلال ارض صومالية وبأنها ترسل دعماً عسكرياً وسلاحاً لمليشيات العشائر وزعماء الحرب الرافضة للمصالحة الصومالية، وقد حدث هذا في جلسة مجلس الامن وعبر وسائل الاعلام، كما ان جيبوتي قامت بتطويق ازمة مع اثيوبيا ترتبت على رفع رسوم الجمارك في ميناء جيبوتي بمقدار ٢٠٪، لأن هذا الاجراء يضع عبئاً مالياً مضافاً على اثيوبيا التي تستخدم الميناء وسكك حديد جيبوتي . اثيوبيا في عملية التصدير والاستيراد، وذلك على الرغم من ان البلدين حصلاً على قرض من الاتحاد الاوروبي مقداره ٢٢٠ مليون دولار لتحديث وخصخصة خط السكك الحديدية، ولكن زيارة رئيس جيبوتي الى اريتريا والمحادثات مع الرئيس افورقي تناولت القضية الصومالية ؛ لان الطرفين يخشيان من اتساع دائرة النفوذ الاثيوبي في الصومال لاسباب خاصة لكل من الدولتين، واتفق الطرفان على دعم مبادرة جيبوتي ونتائج مؤتمر عرتا واهمية التوصل الى حل صومالي بمعاونة من تجمع الساحل والصحراء ومنظمة ايجاد. ولكن الرئيس جيلي صرح بأنه طلب من اثيوبيا سحب قواتها من اراضي الصومال، وردت اثيوبيا بالنفي في نبرة غاضبة. ومن جانب اخر اتهمت اريتريا اثيوبيا بالمطالبة في الانسحاب العسكري لانشاء المنطقة الفاصلة نتيجة لاتفاقية الجزائر للسلام وايقاف الحرب بين البلدين، ولكن بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام اعلنت اتمام الانسحاب الاثيوبي وان اريتريا هي التي تماطل في الانسحاب، وردت اريتريا بغضب متهمه الامم المتحدة بالانحياز لاثيوبيا، وهذا مؤشر على تشابك اوضاع داخلية واطراف في السياسة الخارجية مع تعقيدات القضية الصومالية. أما زعماء الحرب الثلاثة في مقديشو فقد عقدوا اجتماعاً مفاجئاً في نيروبي، وبعد المفاوضات اعلنوا الاتفاق على تصفية خلافاتهم واتخاذ موقف موحد ضد الحكومة الانتقالية التي يتهمونها بأنها صنيعة جيبوتي، ثم انتقلوا من كينيا الى اديس ابابا وانضم اليهم حوالي عشرة من زعماء الميليشيات المسلحة وعبد الله يوسف رئيس دولة بونت لاند ، وبدأت المفاوضات لإنشاء حكومة بديلة غير الحكومة المؤقتة، وامتنع رئيس صوماليلاند من الانضمام اليهم مؤكداً سعيه للحصول على اعتراف واقعي بجمهوريةه ، وأوضح توطيد علاقاته التجارية والاقتصادية مع اثيوبيا وقبوله لمعونة فنية من مصر التي ارسلت حوالي ٥٠ مدرسا ، كما أنه طرح دستورا جديدا للاستفتاء في أواخر شهر مارس الحالي.

● هذه التطورات تستدعي اهتماماً متزايداً من دول تجمع الساحل والصحراء، وفي مقدمتها الدولة الليبية التي حصلت على تفويض للعقيد القذافي من قمة التجمع بصفتها مؤسس التجمع لاجراء ما يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية المنازعات واحلال الامن والسلام التي تنشأ في فضاء التجمع وما وراءه من مناطق افريقية، واهتمت حكومة السودان بصفتها رئيسة التجمع لهذا العام، وهي تلمس في تطبيع علاقاتها مع اثيوبيا بوسائل متنوعة بينما إجراءات التطبيع مع اريتريا تتعثر ومازال في العلاقات المتبادلة توتر ملحوظ ، أما الدولة المصرية فلها مصالح تاريخية بالمنطقة تقع في دائرة الثقافة والتجارة والعروبة والاستراتيجية الخاصة بالبحر الأحمر والقرن ، كما أن لها مصالح حيوية ماثية في المنابع الاثيوبية لنهر النيل، ولهذا فإن اهتمامها مستمر باوضاع المنطقة.

● أما الدول الأجنبية ذات المصالح والاهتمام بالمنطقة فهي ايطاليا والولايات المتحدة وفرنسا، وهذه الدول لها علاقات وقنوات اتصال مع جميع الاطراف المتشابكة مع القضية الصومالية، وهذه العلاقات والقنوات ليست على مستوى واحد، ولكن الدول جميعاً أعضاء في لجنة اصدقاء ايجاد الخاصة بالقضية الصومالية، ولبعض هذه الدول التزامات سياسية وعسكرية تجاه بعض دول المنطقة ، كما انها تقدم معونات مالية وعسكرية متنوعة . وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى الدور اليماني الذي ينبع من جذر العروبة وجذر الحوار وجذر توثيق العلاقات التجارية مع دول المنطقة على الجوانب المتنوعة لهذه التجمعات المحلية، وكانت قد اعدت مبادرة جديدة لاتمام المصالحة الصومالية دعماً لنتائج مؤتمر عرتا، ولكن للأسف اعلنت الفصائل والمليشيات المسلحة وصوماليلاند رفضها لهذه المبادرة، وقد ظهر من تطور الاحداث اتجاه هذه الفصائل وامراء الحزب إلى كينيا واثيوبيا.

● العرض السابق يكشف عن ان المعلومات المعلنة مازالت قليلة، لان القسم الاكبر من المعلومات والتفاعلات يجري تحت السطح وعبر قنوات سرية بين الاطراف، ولهذا نطرح علامات الاستفهام التي تحتاج إلى وقت قادم للحصول على اجابات ترسم الصورة الكاملة.

# السياسة السعودية والقرن الإفريقي

في الأسبوع الأخير من شهر أبريل ٢٠٠١ زار الملكة السعودية وفد أثيوبي برئاسة رئيس الوزراء ملس زيناوى، وأعلن الجانب الاثيوبي لوسائل الاعلام ان هدف الزيارة هو تطوير العلاقات في جميع المجالات الرسمية والشعبية وإطلاع رجال الأعمال السعوديين على مجالات الاستثمار في اثيوبيا ودعوتهم لزيارتها ودراسة امكانية اقامة مشروعات مشتركة تخدم الجانبين . ولكن المنشور في الصحافة السعودية يقول ان الوفد قابل الملك فهد وكبار رجال الدولة ثم رجال الاعمال وانه جرى بحث دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين مع استعراض شامل للأوضاع على الساحة العربية والاسلامية والدولية . وفي هذا المقال اعرض قراءة سياسية لمؤثرات تشكيل الوفد وتوقيت الزيارة .

● هذه أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء ملس زيناوى للسعودية منذ توليه السلطة في ١٩٩١ ، ويضم الوفد وزراء الخارجية ، الطاقة والثروة الحيوانية ، والعمل ، والشئون الاجتماعية ، والتجارة ، والصناعة ، والمواصلات ، والاتصالات ، وعددا آخر من المسؤولين في رئاسة الحكومة الفيدرالية، وتكشف قائمة الاسماء عن ان أعضاء الوفد يمثلون القوميات والأديان المتعددة في الدولة الاثيوبية.

ومن ناحية ثانية فإن الوفد يمثل بعثة طرق الابواب السعودية بالمعنى الاقتصادي والاستثماري وان كان المعنى السياسي موجودا في شخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولقد سبقت بالزيارة وفود اثيوبية برئاسة وزراء الحكومة ، كما أن رئيس الجمهورية سبق له الاستشفاء في مستشفيات الرياض ، فضلا عن هذا فإن النشاط التجاري والاستثماري السعودي موجود في اثيوبيا منذ بداية حكم ملس زيناوى وبجواره يوجد نشاط ثقافي وادبي اسلامية تقوم بها منظمات غير حكومية متنوعة في المملكة . واستطردا اشيرالى نشاط مجموعة شركات(ميدروك) التي تضم عددا من المؤسسات العاملة في ميادين الاستثمارات بقطاعات التعدين والانشاءات والزراعة والفنادق والسياحة والنقل والأدوية ويمتلك هذه الشركات رجل الاعمال السعودي محمد العمودي ، وآخر انباء النشاط هو حصول الشركة على عقد انشاء محطة لتوليد الكهرباء على نهر جوجيت في غرب اثيوبيا ، وعند استكمال الإنشاء تباع الشركة السعودية الكهرباء للشركة الاثيوبية الحكومية لتوزيعها واستخداماتها في الدولة، وهذه هي المحطة رقم ٨ في في الانشاءات الاثيوبية في مجال الكهرباء. وايضا اشير الى نشاط شركة [بيرهاربر تكنولوجيز] ، وهي شركة قابضة سعودية تتبعها شركات عديدة وتزاول نشاطها في ارتريا في مجالات الاستثمار في قطاعات خطوط الطيران والنقل الجوي وانشاء المطارات والفنادق والسياحة ويمتلكها رجل الاعمال السعودي هاني يمانى ، وتتبع الشركة القابضة شركة طيران البحر الاحمر وعددا من المطارات والفنادق في ارتريا ، كما ان للشركة نشاطا حاليا في زيمبابوي .

● في تقديري ان توقيت الزيارة له اسباب تتصل بمواقف كل من السياستين السعودية والاثيوبية تجاه القضية الصومالية ، وهي مواقف فيها اختلافات متنوعة ، ولذلك اعتقد ان القضية احتلت موقعا متقدما في المباحثات الثنائية ، وذلك على الرغم من ان رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي لم يؤكد ولم ينف أن المحادثات تطرقت لموضوع الصومال ، وانما قال ان حكومته ليست ضد الحكومة الصومالية الحالية ، وأنه يريد ان تعمل الحكومة مع المجموعات الاخرى للتوصل الى حل شامل بأسلوب الحوار وليس بأسلوب الحرب والدمار، أما المؤشرات التي تساند ما أقول فهي التالي : - يقوم الموقف السعودي في المحادثات على قاعدة قرار القمة العربية الاخيرة بتأييد الحكومة الصومالية الانتقالية وتخصيص معونة مالية قدرها ٤٥٠ مليون دولار، ومن المعروف ان السعودية ستكون في مقدمة الدول العربية البترولية التي تغطي القسم الاعظم من هذه المعونة، ويضاف الى هذا الموقف الصومالي الذي شرحه الرئيس صلداد في مؤتمر القمة العربية ، وهو عن الخطر الاثيوبي ومحاولة اسقاط الحكومة واحتلال أرض صومالية، ومازال هذا الموقف لم يتغير ، ففي هذا الاسبوع أعلن الرئيس الصومالي انه سوف يزور عددا من الدول العربية من بينها مصر والسعودية من اجل بذل المساعي لاقتناع الحكومة الاثيوبية للتراجع عن مخططاتها لاسقاط الحكومة الصومالية الانتقالية، ولهذا فإنه من المصلحة العربية ان تتحرك السعودية .

- يستند الموقف الاثيوبي الى قاعدة الفصائل المسلحة وأمراء الحرب (١٧ فصيلا) الذين اجتمعوا في اثيوبيا واعلنوا عن تشكيل مجلس للمصالحة ومجلس رئاسي، وإعداد ميثاق للمصالحة وتشكيل حكومة مؤقتة ، واطلقوا وابلا من التصريحات يهاجمون فيها الدول العربية بدعوى مساندتها للحكومة الانتقالية ودعمها وتسليحها ، واعتبروه تدخلا في الشئون الصومالية الداخلية ، ومن بين الدول التي تتعرض للتصريحات المعادية ليبيا ومصر وجيبوتي واليمن ، كما انهم يفضلون الحديث حاليا عن الوساطة اليمنية للمصالحة الصومالية ، وهم يشيدون بدور منظمة إيجاد ، ويهاجمون دور الجامعة العربية التي رفضت مقابلتهم والتحدث معهم .

برز في اطار هذه الحالة خلاف مفاجيء وقصير العمر بين الحكومة الصومالية والسودان الذي يرأس دورة منظمة إيجاد حاليا، فقد عين الرئيس البشير مبعوثا خاصا للصومال وأجرى المبعوث اتصالات في اديس أبابا قبل التوجه إلى مقديشو، ولهذا رفضت الحكومة الصومالية التعيين واعتبرته تدخلا في شئون الصومال ، وأعلنت رفض استقبال المبعوث السوداني، ولكن بعد اسبوع واحد تراجعت الحكومة الصومالية ، واعتذرت للسودان علما بأنها ارتكبت خطأ دبلوماسيا واساءت فهم مهمة المبعوث السوداني .

● وأعتقد ان الجانبين السعودي والاثيوبي لديهما قناعة بأن عدم الاستقرار سوف يؤدي الى مزيد من المخاطر والمتاعب لدول منطقة القرن الافريقي خاصة ان اثيوبيا حاليا تشهد نذر عدم الاستقرار الداخلي إثر الانشقاق في الجبهة الحاكمة ومظاهرات الطلاب ضد الحكومة والقمع البوليسي لهذه التظاهرات .



# البتترول السوداني والجوار الإفريقي

● تتحدث الدراسات الإفريقية المتخصصة عن دور سياسي خارجي للبتترول السوداني، ويأتي هذا الحديث في غمار الحديث المتداول عن المبادرة المصرية - الليبية للوفاق السوداني، وتلاحظ هذه الدراسات أن الحكومة السودانية تنشط في هذا المجال، وأن لها هدفين أولهما هو زيادة الدخل بالمعنى الاقتصادي وما يترتب عليه من دعم لموقفها السياسي في فترة التفاوض المقبلة بينها وبين قوى المعارضة السودانية، وثانيهما زيادة الترابط بين الحكومة السودانية وبعض دول الجوار الإفريقي، تأسيسا على أنه من المحتمل أن هذه الدول الإفريقية قد تشارك في مؤتمرات ومفاوضات الحل السياسي، ومن ثم تضمن الحكومة احتمالات المساندة لموقفها وعدم دعم موقف المعارضة بمعناها السياسي والعسكري. وفي هذا التفكير هدف ميكافيلي فلن تخسر الحكومة شيئا إذ هي تبيع البترول وتبحث عن مقابل سياسي لهذه العملية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

● يدور الحديث حول العلاقات البترولية بين الحكومة السودانية وكل من إثيوبيا وكينيا وجنوب إفريقيا، وهذه العلاقات ليست على مستوى واحد حتى الآن، ولكن الاحتمالات مفتوحة ونشاط الحكومة بالمعنى الدبلوماسي والسياسي في تزايد ونمو.

وبالنسبة لإثيوبيا فقد ركزت السياسة السودانية على المدخل الوظيفي للعلاقات لينمو ويتفاعل مع المدخل السياسي منذ الاجتماع الأول في مدينة القضايف في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، فقد اتفق البلدان على مد خطوط مواصلات برية وطرق معبدة تربط بين الجانبين عند الحدود السودانية - الإثيوبية، مع عقد اتفاقات تبادل تجاري وتسهيلات في الرسوم الجمركية، ثم اتفق البلدان على مد خط سكك حديدية مشتركة تربط بين البلدين، وبعد ذلك تم الاتفاق على تصدير النفط السوداني إلى إثيوبيا بطريق مباشر، ومن جانب آخر أدت تعقيدات ونتائج الحرب الإثيوبية الأريتيرية إلى تحول إثيوبيا في التصدير والاستيراد إلى ميناء بورسودان، وأعلنت أخيرا أنها نقلت تجارتها بالكامل إلى هذا الميناء وأنها شرعت في بناء مخازن في الميناء وعند الحدود السودانية - الإثيوبية، وأن هذه المخازن ونقاط المراقبة والمتابعة للتجارة سوف ترتبط بخطوط اتصالات وهاتف وضمانات أمنية على الجانبين، واستطرادا نشير إلى أن الشركات والدول العاملة في مجال البترول السوداني صارت تضم أطرافا قطرية وإماراتية وسويدية ونمساوية وروسية بالإضافة إلى الشركات الموجودة من قبل وهي ماليزية وكندية وصينية.

● وبالنسبة لكينيا فقد تداولت الأنباء عن اتفاق سوداني كيني لتصدير البترول السوداني إلى ميناء ممباسا، وكان وزير الطاقة الكيني قد أعلن في يوليو الماضي عن المحادثات الخاصة بالموضوع على أساس أن الاستيراد في مصلحة كينيا نظرا لأن البترول السوداني سيكون رخيص الثمن، وأن كينيا سوف تستفيد من القواعد والمبادئ المنظمة للتعريف الجمركية بين دول منظمة كوميسا التي ينضم لعضويتها البلدان، ثم أعلن وزير المالية الكيني أن الصفقة مازالت في مرحلة التفاوض بين البلدين، وأن الجهات المسؤولة في كينيا تبحث المشكلات القانونية والمالية التي تترتب على استيراد البترول نظرا لأن الحكومة الكينية حاليا تتقاضى رسوما جمركية عالية على البترول المستورد من الخارج والذي تمت له عمليات التكرير في ممباسا، وتقول الأنباء أن الاستيراد للنفط السوداني سوف يكون لحساب اتفاق جرى ترتيبه بين شركة كينية وشركة سودانية، ومن جانب آخر يقال أن هناك خلافات في داخل حكومة كينيا حول هذا الموضوع لسببين الأول أن كينيا تمارس دورا سياسيا باسم دول منظمة إيجاد في موضوع جنوب السودان والحرب الأهلية. وأن اتمام الصفقة يهدد حيادها ودورها السياسي، والسبب الثاني يقال أن مستشارة الأمن القومي الأمريكي قد أجرت اتصالات مع الجانب الكيني، وأن السياسة الأمريكية تتحفظ على هذه الصفقة، ويقال أنها طلبت إيقافها.

● وبالنسبة لجنوب إفريقيا فقد ظهرت أنباء في وسائل الإعلام خلال شهر يوليو الماضي، قبل أن يصل وزير الخارجية السوداني ومعه وفد كبير من المسؤولين ورجال الأعمال لزيارة جنوب إفريقيا، وتقول الأنباء أن شركة سويكور الجنوب الإفريقية للنفط تتفاوض مع حكومة السودان للتقيب والاستخراج والاستثمار في البترول السوداني، ونظرا لأن شركة سويكور هي شركة مملوكة للحكومة فقد تحركت منظمات كنسية كاثوليكية لتعرب عن قلقها لدى حكومة جنوب إفريقيا من أن هذا الاتفاق يدعم موقف الحكومة السودانية في الحرب ضد الجنوبيين بالسودان، كما أن الاتفاق يسبب حرجا للحكومة أمام السياسة الأمريكية وأمام منظمات حقوق الإنسان الأمريكية والأوروبية، ومن جانب آخر يقال أن الحكومة السودانية ترغب في دور للوساطة من جنوب إفريقيا لتحسين الصورة في الولايات المتحدة.

وقد انزعجت الشركة من حملة الإعلام الواسعة وأعلنت أنها مازالت في مرحلة الدراسة بالنسبة لعدة دول إفريقية من بينها السودان، وأنها شركة تجارية فقط، وأنها تقوم بالدراسة بواسطة الاتفاق مع بيت خبرة سوداني في الخرطوم، وأن الدراسات بدأت في شهر يونيه من هذا العام.

● في تقديري أن الموضوع يستحق متابعة المهتمين بتطورات الأوضاع السياسية في السودان.

# الوساطة الاثيوبية في الصومال

● منذ مطلع عام ٢٠٠١ حتى شهر يونيو الحالي شهدت العلاقات المتبادلة بين حكومة الصومال المؤقتة وحكومة اثيوبيا مرحلتين متباينتين ، انتقلت فيهما حالة العلاقات من مرحلة التوتر والاتهامات الى مرحلة الاتفاق والتعاون على العمل المشترك من اجل المصالحة الصومالية، ثم صدر اعلان اثيوبي بأن الحكومة الاثيوبية تقوم رسميا بالوساطة بين الحكومة الصومالية المؤقتة وائتلاف الفصائل المسلحة المعارضة ، التي يجمع بينها مجلس المصالحة الوطنية والاصلاح برئاسة حسين عيديد. وان الاساس المتفق عليه لدور الوساطة الاثيوبية وممارستها في الاتصال بجميع الاطراف الصومالية هو انشاء حكومة ذات قاعدة شعبية عريضة في مقديشو .

● ويمكن تفسير هذه الاخبار بأن الحكومتين الاثيوبية والصومالية قد اتفقتا اخيرا على أنه في السياسة الخارجية لاتوجد صداقة دائمة ولا توجد عداوة دائمة وانما توجد المصالح الدائمة للدول. وتستند الوساطة الاثيوبية الى عدة ركائز من بينها أن زعماء الفصائل الصومالية المسلحة قد تقابلوا خلال شهر مارس الماضي في مدينة اواسا الاثيوبية وانضم اليهم عديد من اعيان وشيوخ القبائل والعشائر الصومالية، واتفقوا على تشكيل مؤتمر جديد للمصالحة الوطنية في داخل الصومال بدلا من مؤتمر عرتا الذي انبثقت عنه الحكومة المؤقتة ، واتفق زعماء الفصائل على انشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية يقودها مجلس رئاسي من خمسة زعماء يتناوبون على رئاسة المجلس، كما عينوا عددا من المسؤولين التنفيذيين للشئون السياسية الخارجية والداخلية. وهذا الاجراء يعنى نظريا وجود حكومتين انتقاليتين في الصومال تحظى الاولى بدعم جيبوتي والدول العربية التي اجتمعت في القمة العربية في عمان وهذا الدعم فيه جوانب عسكرية وسياسية ومالية، بينما الحكومة الانتقالية الثابتة تدعمها اثيوبيا وكينيا ولديها ايضا السلاح والمال من اطراف غير عربية وغير افريقية.

● لقد استمرت الحكومة المؤقتة برئاسة عبد القاسم صلاحد حسن في اتهام اثيوبيا بالتدخل في الشئون الصومالية الداخلية وتسليح الفصائل المعارضة، وان اثيوبيا ارسلت قواتها لاحتلال اراض صومالية ، وقد صدرت هذه الاتهامات في تصريحات قال بها رئيس وزراء حكومة الصومال المؤقتة في جلسة الامن التي عقدت في يناير ٢٠٠١، وقال بها رئيس الجمهورية المؤقت في اجتماع القمة العربية في عمان في مارس ٢٠٠١، وتوالى التصريحات والبيانات التي تتهم اثيوبيا بأن لديها مخططا يجرى تنفيذه لاسقاط الحكومة الانتقالية التي نالت اعترافا عربيا وعالميا، ومثلت الصومال في عديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والافريقية، كما انها انضمت الى عضوية تجمع دول الساحل والصحراء في قمة الخرطوم عام ٢٠٠١.

● واعتقد ان جيبوتي وبعض الدول العربية التي لها علاقات حسنة مع اثيوبيا في المجالات السياسية والاقتصادية قد تدخلت لدى الحكومة الاثيوبية لتهدة العلاقات بين الجانبين الاثيوبي والصومالي، كما ان قمة منظمة ايجاد قد اجتمعت مرتين هذا العام خلال شهر يونيو الحالي، وكان الاجتماع الاول في نيروبي بشأن مشكلة جنوب السودان، وكان الاجتماع الثاني في جيبوتي وهو الاجتماع الدوري، واعتقد ان جيبوتي والدول الاخرى التي سعت لتهدة العلاقات قد نجحت لأن قمة ايجاد اصدرت قرارا بدعم ومساندة الحكومة الصومالية المؤقتة ودورها فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وكانت اثيوبيا من الدول المشاركة .

● ولكن على الجانب الآخر من المساعي والاتصالات العربية والافريقية ، اعلن عن وصول وفد وزاري صومالي الى اديس ابابا برئاسة وزير الخارجية الصومالي.. وبعد محادثات مطولة وصريحة، ادلى وزير الخارجية الصومالي بالحكومة المؤقتة بالتصريح التالي:

لقد تراجعت حكومة الصومال عن تصريحاتها بشأن الغزو الاثيوبي للصومال، لأن ما حدث هو دخول القوات الاثيوبية مرتين الى ارض الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، وأنه يوجد شك لدى البعض من استمرار الوجود العسكري الاثيوبي في داخل الصومال ، والسبب هو عجز الحكومة المؤقتة عن فرض سيطرتها على بعض المناطق، وان ما حدث من تبادل للكلمات العنيفة في وقت سابق بين الجانبين كان نابعا من الشعور بعدم الامن المتبادل، وأن الخلاصة هي وجود فارق بين الاعتقاد بوجود قوات اجنبية وبين توجيه اتهام بالوجود الفعلي لهذه القوات.

ولقد توصلت الحكومة المؤقتة الى اتفاق مع اثيوبيا على العمل معا من اجل اقرار السلام في الصومال واثيوبيا، وأن هذه الزيارة سوف تؤدي الى امكان التعاون وانشاء مشاركة استراتيجية في مجالات الاقتصاد والامن وتعزيز السلام.

وفي خلال الاسبوعين المقبلين سوف ترسل اثيوبيا وفدا الى مقديشو لاول مرة لبقاء زخم الاتصالات ومواصلة الحوار، وأن هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة بين الجانبين للتوصل الى تفاهم واضح وصريح.

● وعلى اساس هذا التصريح والاتفاق، اعلنت اثيوبيا عن وساطتها الرسمية بين الاطراف الصومالية، وتفيد الانباء المتداولة بان دعوة رسمية وصلت الى زعماء الفصائل المعارضة لزيارة اديس ابابا ومن بينهم عبد الله يوسف رئيس مايسمي بدولة بونت لاند، ولهذا يستحق الموضوع المتابعة لأن الاجراءات المعلنة حتى الآن تفصح عن اجراءات واتفاقات لم يعلن عنها بعد، وان كانت تحظى بقبول ورضا سابقين قبل الاعلان.



# المعونة الفنية للحكومة الصومالية

● زار القاهرة في النصف الأول من شهر أغسطس الحالى وزير الداخلية بالحكومة الصومالية المؤقتة على رأس وفد أمنى، وقابل وزير الداخلية المصرى وطلب مساهمة مصرية فى مجال المعونة الفنية الأمنية لبناء أجهزة الشرطة وتجهيزها بالملابس وأجهزة الاتصال وإعادة التأهيل والتدريب للكوادر. وقد تحدث الوزير الصومالى الى الصحافة المصرية والعربية حول قضايا ومواقف الحكومة المؤقتة وعلاقاتها بدول الجوار العربى والافريقى، ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول تصريحات الوزير الصومالى:

● الملاحظة الأولى هى قول الوزير ان الحكومة المؤقتة ترغب فى تدريب (٢٠) ألف رجل شرطة حتى تمسك بزمام الأمور فى العاصمة مقديشو، وهذا يعنى ان التأهيل يشمل السلاح والخبرات وأجهزة الاتصال.. الخ، ولكن المساحة الجغرافية التى تسيطر عليها الحكومة من مباني وأرض العاصمة هى صغيرة وقليلة المساحة إذ يشاركها فى السيطرة وبنائها صيها العداء ميليشيات مسلحة يقودها أمراء الحرب الذين يرفضون الاعتراف بأى شرعية لهذه الحكومة المؤقتة، كما ان زعماء المعارضة المسلحة قد شكلوا أخيرا مجلسا صوماليا للمصالحة والاصلاح هدفه وخطته ان يكون بديلا واقعيا لهذه الحكومة المؤقتة.

ومن ناحية ثانية فان زعماء الميليشيات المسلحة يمنعون الحكومة حتى الآن من السيطرة على المطار والميناء، ودخلوا فى معارك وقتال ضدها، وترتبا على هذا فان السؤال المطروح هو البحث عن حقيقة الأهداف التى تبتغيها الحكومة المؤقتة من تدريب وتأهيل هذا العدد الكبير من رجال الشرطة، علما بان المعارضة سبق ان اتهمت اليمن وليبيا بتقديم معونات عسكرية للحكومة المؤقتة، وردت اليمن بانها قدمت ملابس لرجال الشرطة فقط.

● الملاحظة الثانية هى تقلب مواقف وسياسات الحكومة المؤقتة تجاه دول الجوار الافريقى خاصة اثيوبيا وكينيا. ففى شهر يونيو من العام الحالى (٢٠٠٨) تفاوض وزير الخارجية الصومالى فى أديس أبابا وصدر بيان مشترك يقول ان الحكومة المؤقتة قد تراجعت عن تصريحاتها بشأن الغزو الاثيوبى لأراضى الصومال، وان ما حدث من غزو سابق كان قبل قيام الحكومة المؤقتة، وعلن الطرفان الصومالى والاثيوبى عن اتفاقهما للعمل معا من أجل اقرار السلام والتعاون والشراكة الاقتصادية ولكن وزير الداخلية الصومالى قال فى تصريحاته الصحفية بالقاهرة ان ما سبق ان اعلنه وزير الخارجية الصومالى لم يعد يعبر عن رأى الحكومة المؤقتة، وان وزير الاعلام الصومالى أصدر بياناً فيه اتهام صريح لاثيوبيا باحتلال الأراضى الصومالية، ومن جانبه اكد وزير الداخلية هذا الاتهام بان اثيوبيا تحتل الارض وتدعم بالسلاح والمعدات ميليشيات المعارضة الصومالية، خاصة فى المعارك التى دارت بين قوات الحكومة المؤقتة وانصارها من الميشيليات العشائرية والقبلية وبين قوات الميليشيات التابعة للمعارضة المسلحة فى مناطق جنوب البلاد وميناء كيسمايو، وقد حدث هذا القتال فى الشهر الماضى حتى استعادت الحكومة وانصارها السيطرة على الميناء والمدينة ومن هنا صدر الاتهام الصومالى كما صدر النفى الاثيوبى.

● الملاحظة الثالثة هى ان عددا من اعضاء البرلمان الانتقالى المؤيد للحكومة والذى تشكل فى مؤتمر تمربا بجيبوتى، قد قدموا اقتراحا للمناقشة حول طلب تدخل دولى واستدعاء قوات دولية من دول صديقة لمساعدة الحكومة المؤقتة فى فرض النظام والاستقرار ونزع سلاح ميليشيات المعارضة المسلحة، وقد اثار هذا الاقتراح عددا من التعليقات والآراء من بينها استنفار المعارضة المسلحة لمعارضة الدعوة لادخول دولى او اى قوات اجنبية ولنعها من دخول البلاد.

● الملاحظة الرابعة هى ان محاولات واتصالات بين الاطراف الصومالية الحكومية والمعارضة قد جرت للجمع بينهما فى مناسبة انعقاد مؤتمر لوساكا للقمة الافريقية ٢٠٠٨

ويقول وزير الداخلية فى تصريحاته ان محاولات المصالحة والتفاهم بين الجانبين قد فشلت خلال انعقاد القمة الافريقية ويتهم اثيوبيا بانها وقفت مع المعارضة التى يمثلها المجلس الصومالى للمصالحة والاصلاح، بينما يذكر الوزير ان عددا من الدول الافريقية ساندت موقف وسياسات الحكومة المؤقتة.

● الملاحظة الخامسة ان حكومة كينيا قد اصدرت قرارا بفرض حظر وايقاف للتجارة الصومالية الكينية عبر خط الحدود السياسية الفاصل بين البلدين، وتقول كينيا ان هذه التجارة المتبادلة قد تحولت من البضائع والسلع الى تهريب السلاح وتجارته غير المشروعة، الامر الذى ترتب عليه نشوب معارك وقتال فى داخل تجمعات الصوماليين اللاجئين او الصوماليين المقيمين فى مناطق شمال كينيا وان هذه الاسلحة قد استخدمت ضد قوات الشرطة الكينية التى تقوم بحفظ النظام ومراقبة المنطقة فى داخل الحدود الكينية.

● واخيرا اعتقد ان هذه الملاحظات تدعو الحكومة المصرية الى تقييم وتقدير الاوضاع فى الصومال وعلاقات الاطراف الصومالية مع حكومات وبلاد الجوار العربى والافريقى، خاصة ان الصحافة المصرية لم تنشر حتى الان بياناً او تصريحات رسمية من الجانب المصرى تفيد بما استقر عليه الرأى تجاه طلب الصومال فى مجال المعونة الفنية الامنية، وهذا القول لاينفى تأكيد ان السياسة المصرية تقدم من قبل انواعا من المعونة للصومال فى مجالات التعليم والصحة والدعوة الاسلامية قبل زيارة الوزير للقاهرة.



# هل في الصومال قاعدة للإرهاب؟

يبدأ المقال بأقوال الأطراف الصومالية على جانبي الحكومة الانتقالية والفصائل المعارضة لها، ثم تصريحات وسياسات اثيوبية وكينية، وأخيرا يستعرض المنشور في الاعلام الاوروبي والأمريكي عن اتجاهات ورأي الولايات المتحدة والتحالف الاوروبي حول الموضوع. - منذ النصف الاول من شهر سبتمبر أعلن حسين عيديد رئيس ما يسمى بمجلس المصالحة والاصلاح الصومالي عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة ضد الارهاب، واتهم الجماعة الصومالية المسماة بالاتحاد الاسلامي بأنها قاعدة الارهاب في الصومال. وان لها علاقات مع منظمة القاعدة واسامة بن لادن، كما اتهم الحكومة الصومالية الانتقالية بالتورط مع الاتحاد الاسلامي في زعزعة الامن والاستقرار في دول القرن الافريقي، وكشف عن أنه ناقش الموضوع مع القيادة الاثيوبية التي تعاني من قضايا الارهاب التي يقودها الاتحاد الاسلامي الصومالي.

- نفى رئيس الجمهورية الانتقالي في الصومال هذه الاتباء ونفى وجود معسكرات تدريب للإرهابيين في الصومال، واتهم عيديد بأن له علاقات قوية مع منظمة القاعدة واسامة بن لادن، وان هذه العلاقات بدأت منذ أيام والده الراحل الجنرال عيديد وان اسامة بن لادن سبق ان قدم معونات تدريب ومساعدات مالية لوالده وله من بعده.

- اتهمت اثيوبيا رسميا جماعة الاتحاد الاسلامي بوجود علاقات مباشرة مع منظمة القاعدة في افغانستان، وان لدى اثيوبيا وثائق وادلة حصلت عليها في عام ١٩٩٧ بعد ان شنت هجوما على قواعد الاتحاد الاسلامي في الصومال، وان اثيوبيا افادت الولايات المتحدة بهذه الادلة والوثائق، وصرح حاكم اقليم شمال كينيا بأن الفصائل الصومالية تنشط في مناطق الحدود بين البلدين وهدد بأن بلاده سوف تستعمل الجيش ضد هذه الفصائل والمنظمات في داخل الارض الصومالية. وفي شهر نوفمبر صرح رئيس الوزراء الاثيوبي بأن بلاده متأكدة من وجود قواعد لتنظيم القاعدة مع الاتحاد الاسلامي في الصومال، واتهم الحكومة الانتقالية الصومالية بأنها تحصل على دعم ومساندة الاتحاد الاسلامي الصومالي، ودعا رئيس الجمهورية الانتقالي الى اتخاذ موقف حاسم اما ان يكون مع الارهاب او ان يكون ضده، واكد ان بلاده مستعدة للعمل المسلح بالتعاون مع الولايات المتحدة وان فصائل صومالية متعددة سوف تنضم الي هذا العمل المشترك لمكافحة الارهاب في الصومال.

- بدأ تسريب الاخبار في وسائل الاعلام الاوروبية والأمريكية نقلا عن مؤسسات سياسية وعسكرية امريكية واوروبية ان الصومال تحت المراقبة جوا وبحرا نظرا لانه مكان محتمل لايواء الهاربين من منظمة القاعدة في افغانستان بقيادة اسامة بن لادن، ولذلك فان اسطول الولايات المتحدة يجوب مياه المحيط الهندي امام ساحل الصومال، وان المانيا قبلت ان تتعاون في مهمة المراقبة البحرية للموانئ والساحل الصومالي.

كما جرى الاعلان عن وجود فريق من رجال المخابرات الامريكية يتجول في مناطق صومالية لجمع المعلومات، وان هذا الفريق يحصل على تعاون ومساعدات من دول الجوار وفي مقدمتها اثيوبيا وكينيا، ومن ناحية اخرى اشارت وسائل الاعلام الى ان السياسة الامريكية طلبت من بريطانيا القيام بدور في مكافحة الارهاب في المنطقة عامة والصومال خاصة حيث ان بريطانيا لديها خبرات في التعامل منذ زمن سابق مع هذه الدول والقيادات السياسية، وينطبق القول على فرنسا وايطاليا.

- حدث تغيير واضح في موقف الحكومة الانتقالية في الصومال، فقد سبق للبرلمان الصومالي الانتقالي ان حجب الثقة عن رئيس الوزراء على خليف قلايد لاسباب فشله في تحقيق المصالحة الوطنية وفي مكافحة الفساد وفي شهر نوفمبر الماضي عين رئيس الجمهورية رئيسا جديدا للوزراء هو حسن ابشر فرح الذي كان يشغل منصب وزير المياه والشروة المعدنية، وبدأ رئيس الوزراء نشاطه بزيارة لاثيوبيا والتحدث مع رئيس الوزراء، وهناك أعلن ان الصومال مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة واثيوبيا في محاربة الارهاب، ونفى ان تكون لحكومته اي علاقة مع جماعة الاتحاد الاسلامي، ودعا امريكا الى ان تأتي بقواتها ليعمل الجميع معها ضد المجموعات الارهابية، ولكنه اوضح ان جماعة الاتحاد الاسلامي كانت موجودة في داخل الصومال، وان حكومته تسيطر على كل اراضي الصومال، ولذلك فقد ارسلت حكومته خطابا للحكومة الامريكية داعية اياها لارسال لجنة تقصي الحقائق في الصومال، كما ان حكومته سوف تحقق اتهامات اثيوبيا بوجود اعضاء في الحكومة الصومالية، وفي البرلمان ينتمون الى جماعة الاتحاد الاسلامي، وقال ان الحكومتين الصومالية والاثيوبية اتفقتا على بدء صفحة جديدة في العلاقات المتبادلة وان اثيوبيا منحت الصومال فرصة زمنية لتثبت حسن نيتها ومدي تعاونها مع العالم في مكافحة الارهاب، وأخيرا اتهم رئيس الوزراء قادة الفصائل الصومالية المعارضة وعلى رأسهم حسين عيديد باختلاق الاكاذيب ومحاولة اقناع الحكومة الامريكية بأن الحكومة الصومالية الانتقالية تأوي الارهاب وتسانده في الصومال.

- يوم ٤ ديسمبر أعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها اب لغت رسميا الحكومة الانتقالية الصومالية بعزمها على مكافحة ومحاربة الارهاب الدولي، وانها تلقت اجابة رسمية تفيد بموافقة الحكومة الصومالية على التعاون في مكافحة الارهاب، كما تلقت الحكومة الامريكية ايضا موافقة جميع الفصائل الصومالية الاخرى على مكافحة الارهاب. - وهكذا تهيأ المسرح الداخلي والاقليمي والدولي للعمل الامريكي الاوروبي..

## المهرس

٢	مقدمة
٥	أولا: الحرب والسلام في الكونغو
١٣	ثانيا: قضايا الديمقراطية والانتخابات
٤١	ثالثا: الاتحاد الافريقي والسياسة الدولية
٥١	رابعا: قضايا حوض النيل والقرن الافريقي







96  
6h



0548491

